جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

منهج الإمام مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالبدعة

إعداد

معتز يوسف جميل صبيح

إشراف

د. حسين عبد الحميد النقيب

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في أصول الدين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.

2012م

منهج مسلم في الرواية عن من رمي بالبدعة

إعداد

معتز يوسف جميل صبيح

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 6 / 9 / 2012م واجيزت .

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. حسين النقيب	مشرفاً ورئيساً	....
د. موسى البسيط	ممتحناً خارجياً	....
د. عودة عبد الله	ممتحناً داخلياً	....

إهداء

إلى كل الذين أحبهم ويتمنون لي الخير في الدنيا والآخرة .

أمي الحنونة التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني.

أبي الذي قدّم لي النصح والإرشاد في حياتي.

زوجتي التي تدعو لي بالخير وتتمنى لي النجاح .

إخوتي وأصحابي ممن يحبون الخير لهذه الأمة.

وإلى دعاة الإسلام الصادقين.

ولا أنسى الدكتور حسين النقيب حفظه الله - صاحب الدليل والحجة الواضحة

أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر وتقدير

شكر خاص لمشرف الرسالة الدكتور حسين النقيب على ما قدمه من نُصح وإرشاد في اتمام هذه الرسالة، وكذلك أتقدّم بالشكر لأساتذة المناقشة: الدكتور عودة عبدالله والدكتور موسى البسيط على تفضلهم بقبول مناقشة رسالتي فهذا من دواعي وسروري، وشرفٌ أناله.

وكذلك أتقدم بالشكر من والديّ وأحبابي - زوجتي وأخواني وأخواتي وأصحابي - الذين كانوا لي سنداً وعوناً في حياتي.

والحمد والشكر لله أولاً وأخيراً على ما يسره لي من أسباب الحياة، وأعانني على طلب العلم، وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا الشكر صادقاً خالصاً لوجهه الكريم.

قال تعالى: "وإذ تأذنّ ربكم لئنْ شكرتم لأزيدنّكم"[1]

1 - سورة إبراهيم: آية 7

فهرس الموضوعات

منهج الإمام مسلم في الرواية عمن رمي بالبدعة

إعداد

معتز يوسف جميل صبيح

إشراف

د. حسين عبد الحميد النقيب

الملخص

بما أن الإمام مسلماً روى عمّن رمي بالبدعة، فإنّ هذا يفتح باباً للطعن في صحيحه، فكان لابُد من دراسة للوقوف على هؤلاء الرواة، ومعرفة الطريقة التي سار عليها مسلم في التخريج لهم، بتتبعهم وتتبع رواياتهم، بالإضافة إلى إبراز حقيقة ابتداعهم، ومدى تأثر رواياتهم بما رموا به، فكانت هذه الدراسة.

وقام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول يسبقها فصل تمهيدي، وتنتهي بخاتمة، وتضمن الفصل التمهيدي التعريف بالإمام مسلم وبصحيحه، والتعريف بالبدعة، ومذاهب العلماء في الرواية عن المبتدعة، وأمّا بقية الفصول فقُسّمت حسب نوع البدعة، فالفصل الأول: الرواة المتهمون بالتشيع، والفصل الثاني: الرواة المتهمون ببدعة القول بالقدر، والفصل الثالث: الرواة المتهمون ببدعة الإرجاء، والفصل الرابع: الرواة المتهمون برأي الخوارج، والفصل الخامس الرواة المتهمون بالنصب.

وقد خلُص الباحث في نهاية البحث، إلى أنّ الإمام مسلماً كان مُقلاً في الرواية عمّن رمي بالبدعة، وأنّ أكثر من نصفهم ثبتت براءتهم من الابتداع، والباقي لم يثبت ابتداعهم على وجه اليقين؛ لأنّ العلماء نقلوا رميهم بالبدعة دون أن يُبينوا أسباب ذلك الرمي.

ومن نتائج الدراسة أيضاً أنّ أغلب هؤلاء الرواة تحققت فيهم شروط قبول الرواية من العدالة والضبط، وأنّ من قل ضبطه كان الإمام مسلم يُخرج له في المتابعات، وأمّا مسألة الابتداع فليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي؛ لأنّ ما أخرجه مسلم كان في غير ما رموا به من البدعة، بل أخرج لبعضهم في ما يُعارض بدعتهم، وإذا أخرج ما يُؤّيدها؛ كان يُتبعها بمتابعات لرواة غير مُتهمين بالبدعة. وأخيراً بيّنت الرسالة المنهج الذي سار عليه الإمام مُسلم في الرواية عمّن رُميَ بالبدعة، وهو الرواية عنهم باشتراط الصدق وصحة مخارج الرواية بأنّ لها أصل صحيح، وأنّه تجنّب الرواية عن أهل الاهواء والبدع المعاندين المعروفين بذلك عند أغلب العلماء، وليس لرواياتهم أصل صحيح. **والحمد لله رب العالمين**

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله.

أمّا بعد :

فإن الله تعالى هيأ لرسالة الإسلام من يحملها حق حملها ويتكفل برعايتها، بتوفيق الله تعالى إياه، فلم تعرف أمة من الأمم تاريخاً وتراثاً حُفِظَ مثلما حفظ تاريخ أمتنا الإسلامية وتراثها، أكرم بها من أمة، وأعظم بها من حضارة.

والسنة النبوية الشريفة من هذا التراث الذي هيأ الله له من يحفظه ويصونه، حتى وصلت إلينا هذه السنة رغم محاولة من حاول تسخيرها لمعتقده أو مبدئه بعد حدوث الفتنة وهم من عرفوا بالمبتدعة؛ لذلك كان لا بُدّ من وضع ضوابط للأخذ عن هؤلاء.

ولما كان هذا الموضوع بهذه الأهمية أحببتُ الوقوف عليه، لمعرفة كيف تعامل العلماء مع هؤلاء المبتدعة، وكيف أخرجوا لهم في كتبهم، فوقع اختياري على الإمام مسلم؛ لأنّه أحد الذين روى لهم؛ مع أنّه أحد أركان الحديث وحفّاظه، وكتابه الصحيح ثاني أصح كتابٍ بعد كتاب الله تعالى عند جمهور المحدثين، وتلقته الأمة بالقبول وقد جعلتُ عنوان البحث: ﴿ منهج الإمام مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالبدعةِ﴾ ، وفيه ألقيتُ الضوء على المبتدعة الذين روى لهم مسلم ببيان حقيقة ابتداعهم، ومواضع الرواية لهم في الصحيح، مُبيّنًا مدى تأثّر الرواية بالبدعة، آملاً من الله أن أكون قد وفقّت في ذلك لأسهم -إن شاء الله- مع من أسهموا في خدمة السنة النبوية، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أنّ مسألة رواية المبتدع من المسائل التي اختلف العلماء في حكمها على أقوال: القبول أو الرد أو التفصيل، وهذا البحث يظهر حال الرواة المبتدعة في صحيح مسلم، بمعرفة الطريقة التي سار عليها مسلم في التخريج لهم، بتتبعهم وتتبع رواياتهم، بالإضافة إلى إبراز حقيقة ابتداعهم، ومدى تأثر رواياتهم بما رموا به.

أسباب اختيار الموضوع:

1. الرغبة في تنمية الملكة الحديثية للباحث، وتقديم عمل يخدم السنة النبوية.
2. للإجابة عن تساؤل هو: كيف روى الإمام مسلم للمبتدعة وهو يشترط الصحة في كتابه؟ مع أنّ البدعة وسوء المذهب مدعاة إلى التأمّل في حال من تلبّس بهما.

أهداف البحث:

1. التوصل إلى منهجية الإمام مسلم في صحيحه في روايته أحاديث من اتهموا بالبدعة.
2. حصر الرواة المتهمين بالبدعة ودراسة أحوالهم، ببيان أسباب اتهامهم بأنّهم مبتدعة، والعلامات الدالة على ذلك، وأقوال العلماء فيهم ثم التوصل إلى خُلاصة القول فيهم.
3. الرد على من طعن في صحيح مسلم بسبب وجود رواة فيه اتهموا بالابتداع.

مشكلة البحث:

يُحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل يعاب على الإمام مسلم إخراج أحاديثَ لرجالٍ رُموا بالبدعة
2. ما هي البدع التي رمي بها بعض الرواة في صحيح مسلم
3. ما حجم الرواة المبتدعة في الصحيح وما حجم الروايات التي تأثّرت ببدعة راويها؟
4. ما هي مواضع روايات من رُمي بالبدعة في الصحيح؛ في الأصول أم في المتابعات ؟
5. ما مدى التزام الإمام مسلم بالشروط التي وضعها العلماء للرواية عن المبتدعة؟

حدود الدراسة :

تتناول هذه الدراسة الرواة المبتدعة الذين أخرج لهم الإمام مسلم، بمعرفة الطريقة التي سار عليها في التخريج لهم مع بيان حقيقة ابتداعهم ومدى تأثر رواياتهم بما رموا به من البدعة.

الدراسات السابقة :

بعد البحث عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع؛ وجدت دراستين تتفقان مع دراستي في جوانب وتختلفان في جوانب أخرى كما يلي:

1. **رواية المبتدع بين القبول والرد دراسة تطبيقية على الصحيحين**[1]، رسالة تقدم بها الأستاذ محمد رضوان أبو شعبان إلى كلية الشريعة في الجامعة الأردنية ونال بها درجة الماجستير في الحديث الشريف عام 1988م، وتناول الباحث في هذه الدراسة رواية المبتدع بين القبول والرد واختار الرواة المبتدعة في الصحيحين نموذجاً، فقسم دراسته إلى بابين: الباب الأول: الجانب النظري، وتطرق فيه إلى تعريف البدعة وأشهر الفرق وحكم رواية المبتدعة عند أهل الحديث، والباب الثاني: تطرق فيه إلى الرواة المبتدعة في الصحيحين؛ ذاكراً أقوال العلماء فيهم، وبعض رواياتهم.

وباستقراء هذه الرسالة، يظهر أنّ الباحث لم يتطرق إلى حقيقة ثبوت البدعة في حق الراوي فلم يذكر معنى المصطلح الذي رُمي به الراوي، أهو على المعنى البدعي أم على غير البدعي، فمصطلح التشيع عند إطلاقه قد يقصد به الابتداع، وقد يقصد به أنّ الراوي يُفضل الصحابي علي بن أبي طالب ﵁ على غيره من الصحابة، فهذا ليس ابتداعاً كما قررت في هذا البحث، وكذلك بدعة القول بالقدر، فلم يفرق الباحث بين من ينفي ذات القدر؛ ومن ينفي القدر بمعنى نفي الإجبار على الفعل كما كان يقول الحسن البصري وغيره، وكذلك لم يفرق الباحث بين من رمي بالنصب لمعاداته علياً أو من قال بتخطئته في حربه معاوية وغيره من الصحابة، فهذا ليس

---

1 - أبو شعبان، محمد رضوان: **رواية المبتدع بين القبول والرد دراسة تطبيقية على الصحيحين** (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية. الأردن. 1988م.

ابتداعاً كما بينّتُ عنه في دراستي، وكذلك لم يتعرض الباحث لدراسة جميع روايات هؤلاء الرواة، فكان يشير إلى بعض الروايات أو إلى نماذج منها.

2. **منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحهما**[1]، رسالة تقدم بها الطالب محمد خليفة علي الشرع لنيل درجة الماجستير، وقد تناول الباحث كما هو ظاهر من العنوان، الرواة الشيعة في الصحيحين، وبالوقوف على هذه الرسالة، نلاحظ أنّ كلامه عن الرواة كان موسعاً ومطولاً، مما يُدخل الملل على القارئ، ويُدخل كلاماً وأقوالاً تُخرجه عن هدف الدراسة كالإكثار من نقل أقوال العلماء في بيان رتبة الراوي، بينما يُقلل مُناقشتهم في حقيقة ابتداع الراوي من عدمه، فجاءت دراستي مُخالفة له في هذا، فلم أتكلم عن رتبة الراوي، وإذا تكلمتُ فباختصار، وكلامي عن الراوي كان محصوراً في أقوال العلماء في بدعة الراوي، ومناقشتهم في حقيقة ابتداع الراوي من عدمه، وأيضاً تطرق الباحث في دراسته لواحد وثلاثين راوياً ممن اتهم بالتشيع من رواة صحيح مسلم، لكن دراستي جاءت أشمل، فقد زدتُ عليه عشرين راوياً من الرواة المتهمين بالتشيع، بالإضافة للرواة المتهمين ببدع أخرى، وهم لا يدخلون في موضوع دراسته وأيضاً لم يفرق الباحث بين من رمي بالتشيع بسبب التفضيل -بين علي وعثمان أو الشيخين- أو من رمي بالتشيع لأسباب أخرى، كما فعلتُ في هذه الدراسة.

منهج البحث :

سلكتُ في دراستي منهجين اثنين؛ **أولهما:** المنهج الاستقرائي؛ فأخذتُ بجمع الرواة الذين قيل بابتداعهم ممن روى لهم الإمام مسلم مع أقوال العلماء في كل راوٍ معتمدًا في ذلك على كتب التراجم، ثمّ جمع وتتبع مواضع رواياتهم في الصحيح.

---

1 - الشرع، محمد خليفة علي: **منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحهما** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2000م.

وثانيهما: المنهج التحليلي، فبعد جمع الرجال ورواياتهم، يأتي تحليل النتائج لكل راوٍ، وقد ركّزتُ على حقيقة ابتداع الراوي، ومدى تأثر الرواية بالبدعة، وما إذا كانت رواياتهم في الأصول أم في المتابعات.

وقد سلكت في الكتابة اتجاهين:

أولاً: الدراسة النظرية: وتشمل التعريف البدعة، ومنهج العلماء في قبول رواية المبتدع أو ردّها والتعريف بفرق المبتدعة التي رمي به بعض الرواة في الصحيح مع بيان أهم مبادئها.

ثانياً: الدراسة التطبيقية وكانت كما يلي:

1. وضع الرواة المشتركين بالبدعة في فصل منفردين، مقسمين إلى مباحث بحسب ثبوت البدعة في حقهم، فالذين لم يثبت ابتداعهم أو قيل بتوبتهم جعلتهم في مبحث، ومن ثبت ابتداعهم في مبحث آخر، مرتبين في ذلك بحسب حروف المعجم.
2. التعريف بالراوي باختصار معتمدًا على كتاب تقريب التهذيب لابن حجر، ووضع ذلك في الهامش؛ لأنّ معرفة الراوي ليست هدفاً رئيساً في الدراسة.
3. عرض أقوال العلماء في الراوي الذي رُمي بالبدعة مع ذكر الأسباب لرميه إن وجدت.
4. مناقشة أقوال العلماء للتوصّل إلى نتيجة نهائية في مسألة ثبوت البدعة في حق الراوي؟
5. ذكر عدد روايات من ثبتت في حقه البدعة، وبيان أماكن إخراج رواياتهم - في الأصول أو في المتابعات، مع التنبيه على علاقة الرواية ببدعة راويها.
6. اكتفيتُ بذكر الرواية التي تحتمل التأثر ببدعة راويها؛ لأنّ ذلك مظنة لعدم صحتها، أمّا بقية الروايات فذكرتُ مواضعها في الهامش بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث والجزء والصحيفة وكان هذا في الغالب، وأمّا الرواة المكثرون فذكرتُ عدد رواياتهم، وأشرتُ في الهامش إلى بعض مواضع رواياتهم؛ حتى لا أرهق الهامش بأشياء يتحقق الهدف بدونها.
7. الترجمة في الهامش للأعلام غير المشهورين ممن ورد ذكرهم في المتن.
8. وضعتُ جدولاً توضيحياً للرواة في نهاية البحث.

خطة البحث:

اشتملت خطتي في البحث على المقدمة والفصل التمهيدي، وخمسة فصول أخرى، ثمّ الخاتمة والفهارس وهي مقسمة على النحو التالي:

- **المقدمة :** وهي هذه حيث أكتب عن بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

- **الفصل التمهيدي:**

  - المبحث الأول: التعريف بالإمام مسلم وصحيحه.
  - المبحث الثاني: تعريف البدعة لغةً واصطلاحاً .
  - المبحث الثالث: مذاهب العلماء في الرواية عن أصحاب البدعة.
  - المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عن المبتدعة.

- **الفصل الأول: الرواة المتهمون بالتشيع.**

  - المبحث الأول: التعريف بالشيعة وبيان أهم فرقهم ومبادئهم.
  - المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت تشيعهم.
  - المبحث الثالث: الرواة المحتمل تشيعهم.
  - المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالتشيع.

- **الفصل الثاني: الرواة المتهمون ببدعة القدرية.**

  - المبحث الأول: التعريف بالقدرية وأهم مبادئهم.
  - المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت رميهم بالقول بالقدر.
  - المبحث الثالث: الرواة المنصوص على قولهم بالقدر.
  - المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالقدر.

الفصل التمهيدي

المبحث الأول: التعريف بالإمام مسلم وصحيحه.

المبحث الثاني: تعريف البدعة لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثالث: مذاهب العلماء في الرواية عن المبتدعة.

المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عن المبتدعة.

المبحث الأول

مسلم حياته وصحيحه

المطلب الأول: ترجمة الإمام مسلم.

اسمه: مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القْشيرِي[1] النيسابوري[2]، أبو الحسين[3].
ومولده: كان في القرن الثالث الهجري سَنَةَ 204هـ[4]، وقيل 206هـ[5] .

وأول سماعه للحديث كان مبكراً في سنة 218هـ من يحيى بن يحيى التَّميميِّ[6] وحجَّ في سنة 220هـ فسمع بمكّة من: القَعْنَبِيِّ[7] فهو أَكبر شيْخٍ لهُ[8]، أي أنّ عمره كان اثنتي عشرة أو أربعة عشر عاماً، مع العلم أنّه تربى في وسط علمي حيث كان "والده من المشيخة"[9].

و**كان عمله** في التجارة "فكان محسن نيسابور وله أملاك وثروة"[1] .

---

1 - هذه النسبة إلى قُشَيْر بن كَعْب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أبو الحسن: **اللباب في تهذيب الأنساب.** 3مج. بيروت: دار صادر.(3/37).

2 - هذه النسبة إلى نيسابور، وهي أحسن مدينة واجمعها للخيرات بخراسان. السمعاني، عبد الكريم بن محمد: **الأنساب.** تحقيق: عبد الرحمن المعلمي وغيره. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. 1382هـ- 1962م. (13/234).

3 - ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.** 7مج. ط1. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. 1994م. (5/194).

4 - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: **سير أعلام النبلاء.** 18مج. القاهرة: دار الحديث. 1427هـ. (12/558).

5[5] - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط.** تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر. ط2. بيروت: دار الغرب الإسلامي. 1408هـ. (ص: 62).

6 - أبو زكريا النيسابوري، مولى بني منقذ من بني سعد من أهل نيسابور، كنيته أبو زكريا، روى عنه الناس، مات في آخر صفر سنة (226هـ) وأوصى بثياب بدنه لأحمد بن حنبل، وكان ابن حنبل يحضر الجُمعات في تلك الثياب، وكان أبو زكريا من سادات أهل زمانه علما ودينا وفضلا ونسكا وإتقانا. ابن حبان، محمد: **الثقات.** 10مج. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية. 1393هـ - 1973م. (9/262).

7- عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعْنبِي، كنيته أبو عبد الرحمن من أهل المدينة سكن البصرة، مات سنة 221هـ بالبصرة، وكان من المتقشفة الخشن، وكان يحيى بن معين لا يقدم عليه في مالك أحدا. ابن حبان: **الثقات** (8/353).

8 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (12/558).

9 - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: **تهذيب التهذيب.** 12مج. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. 1326هـ . (10/127).

ومن صفاته: "أنه كان تام القامة، أَبيض الرأس واللّحية، يُرخي طرف عمامته بين كتفيه[2]"، وكان له خُلق عظيم: " أنّه ما اغتاب أحداً، ولا ضرب، ولا شتم "[3].

وجاء عن حياته الأُسريّة " أنّ له من الأولاد من جهة البنات" [4] " ولم يعقب ذكراً "[5].

شيوخه: يصعب ذكرهم والتعرض لهم فقد بلغوا عدداً كبيراً منهم: أحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة الرازي[6].

وأمّا تلاميذه فكانوا كُثُرا، منهم التِّرمذيّ وأبو بكر بن خزيمة وأبو حاتم الرازي[7].

مؤلفاته: طبعت له عدة مؤلفات وهي: الصحيح والمنفردات والوحدان، والتمييز، والكنى والأسماء، والطَّبقات، وله كتب أخرى غير مطبوعة وأخرى في حكم المفقود، وقد تطرق لها د.محمد طوالبة في كتابه " الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه بنوع من التفصيل[8].

وتوفي رحمه الله عشيَّة يوم الأحد ودفن يوم الاثنيْن لخمس بقين من رجب سنة 261هـ، وهو ابن خمس وخمسين سنة بنيسابور[9].

---

1 - الذهبي، محمد بن أحمد: **العبر في خبر من غبر**.4مج. تحقيق: محمد زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية (1/375).

2 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** ((12/570) .

3 - الدهلوي، عبد العزيز بن الإمام: **بستان المحدثين.** تحقيق: محمد أكرم الندوي. دار الغرب الإسلامي.(ص: 77).

4 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** ((12/570).

5 - الحاكم، محمد بن عبد الله: **معرفة علوم الحديث.** تحقيق: السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية. 1397هـ - 1977م. (ص:51).

6 - انظر: المزي ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** 35مج. تحقيق: د. بشار عواد معروف . ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.1400هـ - 1980م . (27/500).

7 **-** انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (27/504).

8 - انظر: طوالبه، محمد عبد الرحمن: **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح.** ط2. الأردن: دار عمار. 1421هـ - 2000م. (99 -83).

9 - ابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم** (ص: 62). الحاكم، محمد بن عبد الله: **تاريخ نيسابور.** طهران: كتابخانة ابن سينا. (ص: 34).

المطلب الثاني: التعريف بكتابه الصحيح.

أ - **اسم كتابه ومدة تأليفه**: هذا الكتاب ثاني كتاب صنف فِي صَحِيح الحَدِيث بعد صحيح البخاري أصح ما صنفه المصنفون، وقد سماه مسلم المسند الصحيح فقال: صنفت هذا المسند الصّحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموع [1]، وبلغت مدة تأليفه 15سنة، قال أحمد بن سلمة[2] : "كُنتُ مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة. قال: وهو اثنا عشر ألف حديث "[3].

ب - **عدد أحاديثه**: بلغت أحاديثه اثني عشر ألف حديث بالمكرر، وبدون مكرر أَربعة آلاف حديث[4] إلا أنها بلغت حسب عد محمد فؤاد عبد الباقي[5] (3033) من غير المكرر، وبالمكرر (7666) حديث[6] ولعل تفسير الاختلاف في العدد بينهما يرجع إلى تعدد شيوخ مسلم في السند للحديث الواحد، أي أنّ الإمام مسلماً يقول حدثنا فلان عن فلان، ثمّ يعود ويقول أخبرنا فلان عن فلان، ويذكر الحديث نفسه، ففي أثناء العدّ اعتبرا حديثين بينما اعتبرهما محمد فؤاد عبد الباقي حديثاً واحداً، قال الذهبي: " بحيث إنَّهُ إذا قال: حدَّثنا قُتيبة، وأخبرنا ابن رمح يعدَّان حديثين، اتفق لفظهُما أو اختلف في كلمة "[7] .

---

1 - ابن الصلاح: **صيانة صحيح مسلم** (ص:67) .

2 - أحمد بن سلمة بن عبد الله، أبو الفضل البزار المعدل النيسابوري، أحد الحفاظ المتقنين، رفيق مسلم بن الحجاج في رحلته إلى قتيبة بن سعيد، وفي رحلته الثانية إلى البصرة، وله مستخرج من الأحاديث الصحيحة كهيئة صحيح مسلم، توفي سنة 286هـ. الخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد. **تاريخ بغداد وذيوله**. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1417 هـ. (4/ 408). الذهبي: **تذكرة الحفاظ** (/637)

3 - الذهبي: **السير** (12/566).

4 - انظر: ابن الصلاح: **صيانة صحيح مسلم** (ص: 101). الذهبي : **السير** (12/566).

5- هو محمد فؤاد بن عبد الباقي بن صالح بن محمد: ولد سنة 1299هـ - 1882م، عالم بتنسيق الأحاديث النبويّة، ووضع الفهارس لها ولآيات القرآن الكريم، مصريّ الأبوين، ولد في قرية القليوبية، ونشأ في القاهرة، ودرّس في بعض مدارسها ثم عمل مترجما عن الفرنسية، وانقطع إلى التأليف، وضعف بصره إلى أن كفَّ قبيل وفاته، وتوفي بالقاهرة، كان صائم الدهر، قويّ العزيمة، وكان يقول الشعر في صباه حتى لقي ربه في سنة 1388هـ - 1967م.

الزركلي، خير الدين بن محمود: **الأعلام** . 8مج. ط15. بيروت: دار العلم للملايين. 2002 م.(6/333).

6 - مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري: **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول** الله . 8 مج. بيروت. دار الجيل. انظر في آخر الكتاب رقم العد .

7 - الذهبي: **السير** (12/566).

ت - **عناوين الكتب والأبواب:** قال ابن الصلاح: "مسلم رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلّا يزداد بها حجم الكتاب "[1]، وقال أبو زكريا النووي: "ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إمّا لقصور في عبارة الترجمة، وإمّا لركاكة لفظها، وإمّا لغير ذلك، وإنّا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"[2]، فالذي وضع الكتب والأبواب النووي وبعض الشراح.

ث - **منهجه في عرض الأحاديث:** تفنن مسلم في عرض الأحاديث في صحيحه، فمرة يذكر الإسناد مع متنه، ومرة يعدد أسانيد الحديث، إمّا بالعطف بين الشيوخ وإما بالتحويل بين الأسانيد مستعملاً حرف (ح)، ثمّ يأتي بالمتن بعد ذلك، ومرة يذكر الإسناد مع المتن ويحيل عليه الأسانيد الأخرى، وينبه على الفرق في المتن عند اختلاف الأسانيد، وغير ذلك من الأساليب .

1 - ابن الصلاح: **صيانة صحيح مسلم** (ص: 103).

2 - النووي، محيي الدين يحيى بن شرف: **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.** 9مج. ط2. بيروت: دار إحياء التراث العربي. (1/21).

المبحث الثاني

البدعة لغةً واصطلاحًا

المطلب الأول: البدعة في اللغة

جاء تعريف البدعة بعدت معاني منها:

البدعة من بدع وهو إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة، ويأتي منها البديع هو اسم من أسماء الله، وهو البديع لا أحد قبله؛ سمي بذلك لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها وهو البديع الأول قبل كل شيء[1].

نلاحظ أنّ معنى "بدع" إذا أطلقت في حق الله تعني الإنشاء والخلق والابتداء من العدم لما لم يكن له مثال سابق كالسماوات والأرض، وهذه الصفة مرتبطة بالله سبحانه، لكن إذا أطلقت في حق مخلوقاته تعني الجديد من كل شيء، أو الذي يأتي بالجديد وهو" ما لا عهد لك به "[2]، ومن هذه المعاني التي ترجع إلى هذا الأصل: " أَبْدَعَ الشيء: الذي يكون أولاً في كل أمر، كما قال الله عز وجل على لسان رسوله { قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنَ الرُّسُلِ }[3] أي لست بأول مرسل، أي لم آتِ بجديد لا عهد لكم به، إنما هو قديم، **ومنها:"** رجلٌ بِدْع وامرأة بِدْعة إذا كان غاية في كل شيء كان عالماً أو شريفاً أو شجاعاً، لا أحد سبقه في الشيء الذي يتميز به "[4].وهذا هو المعنى الثاني.

والمعنى الثالث: أنّ بَدَعَ تعود إلى معنى آخر، وهو ما يؤدي إلى إعاقة البعير عن المسير، وهو داء ونحوه، كما قال صاحب كتاب العين: "أبدع البعير فهو مبدع، ويقال هو داء بعينه، وأَبْدَعَتْ

---

1 - انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد: **العين.** 8مج. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. باب الباء: (122-1/121). ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: **لسان العرب.** 15مج. بيروت: دار صادر. ط1. فصل الباء (8/6).

2 - ابن منظور: **لسان العرب** (6/563) مادة: جدد .

3 - سورة الأحقاف: آية: 9.

4 - الأزهري، محمد بن أحمد: **تهذيب اللغة.** 15مج. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة. (2/240) بتصرف.

الإبل إذا تركت في الطريق من الهزال، وأبدع بالرجل إذا حسر عليه ظهره، إذا كلت راحلته وانقطع"[1].

وخلاصة المعنى أنّ بدع في اللغة ترجع إلى معنى الجديد في كل أمر والانقطاع وهذا ما ذهب إليه صاحب مقاييس اللغة فقال :"بدع : الباء والدال والعين أصلان، أحدهما: ابتداء الشيء وصنعه لا عن مثال، والآخر الانقطاع، فالأول: قولهم أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، والأصل الآخر: قولهم أبدعت الراحلة إذا كَلّت وعَطبت، وأبدع بالرجل إذا كلت ركابه وبقي منقطعاً به "[2].

المطلب الثاني: البدعة في الاصطلاح

بيّنا أن البدعة في اللغة تعود إلى الجديد والأول في كل شيء أمّا في الاصطلاح قولان:

القول الأول: قال الشافعي:" المحدثات من الأمور ضربان: **أحدهما**: ما أحدث مما يخالف كتابًا أو سنة أو أثراً أو إجماعاً، فهذه البدعة الضلالة. **والثانية:** ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من العلماء، وهذه غير مذمومة، مثل قول عمر في قيام شهر رمضان: (نعم البدعة هذه)[3] يعني أنها محدثة لم تكن وإذا كانت ليس فيه رد لما مضى "[4]، وقال العز بن عبد السلام:" وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة "[5].

ويُلاحظ أنّ هذا القول قيد البدعة بكل حادث كان في العبادات أو العادات، فقد تكون شرًا أو خيرًا فتكون موافقة لقواعد الدين أو مخالفة له.

---

1 - الفراهيدي: **العين** (1/122).

2 - ابن فارس، أحمد: **مقاييس اللغة.** مج6. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر. (1/209 210).

3 - البخاري، محمد بن إسماعيل: **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه**. مج4. ط1. القاهرة: المكتبة السلفية. 1400هـ. كتاب صلاة التراويح (ح2010)(3/45).

4 - البيهقي، أحمد بن الحسين: **المدخل إلى السنن الكبرى.** الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. (ص: 206).

5 - العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي: **قواعد الأحكام في مصالح الأنام.** تحقيق: محمود الشنقيطي. بيروت: دار المعارف.(1/173).

والقول الثاني: قال ابن رجب الحنبلي:"المراد بالبدعة: ما أحدث ممّا لا أصل له في الشريعة يدلّ عليه أمّا ما كان له أصل من الشرع يدلّ عليه فليس ببدعة شرعًا، وإن كان بدعة لغة"[1]

ويقول ابن حجر العسقلاني: " فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة، ففي اللغة كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محمودًا أو مذمومًا، وكذا القول في المحدثة"[2].

فهذا القول قيد البدعة بالفعل المذموم المخالف للشرع، أما ما وافق الشرع أو لم يعارضه ولم يقصد به التعبد، فليس بدعة فالبدعة عندهم في العبادات وليس في العاديات.

الرأي الراجح: بعد النظر في هذه الأقوال نرى أن الخلاف بينهم في التسمية؛ إطلاق وتقييد اللفظ، فالأول عمم لفظ البدعة في الخير والشر ولم يفرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، والثاني: خصه بالشرع فقط.

وبالرجوع إلى حديث الرسول ﷺ :" فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة"[3]، نرى أن الرسول ﷺ ذكر البدعة في معرض الذم، وليس في معرض الخير، وهذا القول أخص من القول الأول الذي يحمل المعنى اللغوي .

وخلاصة القول: " إن كل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصل يرجع إليه فهو ضلالة والدين بريء منه، سواء في ذلك مسائل الاعتقادات أو الأعمال أو الأقوال الظاهرة والباطنة وأمّا ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع فإنّما ذلك في البدع اللغوية لا

---

1 - ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن شهاب الدين: **جامع العلوم الحكم**. تحقيق: محمد بن سلامة. ط1. القاهرة: مكتبة الصفا. 2002م.(ص283).

2 - ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. مج13. المحقق: عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي. ط1. القاهرة: دار مصر للطباعة. 2001م - 1421هـ. (13/360).

3 - مسلم: **الصحيح** كتاب الجمعة، باب صفة خطبته ﷺ (ح867)(3/11).

الشرعية فمن ذلك قول عمرﷺ لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد وخرج ورآهم يصلون كذلك فقال: نعمت البدعة هذه"[1][2].

المبحث الثالث
مذاهب العلماء في رواية المبتدع

اختلف أهل العلم في الرواية عن أهل البدع كالرافضة، والقدرية والخوارج من حيث كفر الراوي بسبب بدعته من عدمه، أو دعوته لها من عدمه، أو إن كان يستحل الكذب أو لا يستحله. وانقسموا في حكمهم عليهم إلى ثلاثة أقسام: الرد مطلقاً، أو القَبُول مطلقاً، أو التفصيل.

المذهب الأول: الرد مطلقاً لرواية المبتدع.

رد بعض العلماء رواية المبتدع رداً مطلقاً، قال ابن رجب: " فمنعت طائفة من الرواية عنهم، كما ذكره ابن سيرين، وحكى نحوه عن مالك وابن عيينة وغيرهم "[3].

ويرى الباحث أنّ هذا القول مردود؛ لأنّ في ردّ رواية المبتدع بالمطلق يُعتبر رد لكثير من الروايات التي تحمل كثيراً من التعاليم والفوائد والآداب الشرعية، فيكون بالترك مفسدة كبيرة.

المذهب الثاني: تُقبل أخبارُهم مطلقاً.

حكاهُ الخطيبُ البغدادي عن جماعة من أهل النَّقْل والمتكلمين، ونقل روايات عن بعضهم منهم علي بن المديني الذي قال: "لو تركت أهل البصرة لحال القدر ولو تركت أهل الكوفة لذلك

---

1 - البخاري: **الصحيح** كتاب الصلاة، باب صلاة الليل (ح2010)(3/45).

2 - ابن رجب الحنبلي: **جامع العلوم والحكم** (ص:284).

3 - ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن شهاب الدين: **شرح علل الترمذي**. تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار. 1407هـ - 1987م. (1/356).

الرأي يعنى التشيع خربت الكتب"[1]، وقال أبو داود: " ليس في أهل الأهواء أصحّ حديثًا من الخوارج "[2] .

وهذ المذهب قَبِلَ رواية المبتدعة لأنّ في تركها تركاً لكثير من الروايات والأحاديث التي تحمل كثيراً من الفوائد والآداب الشرعية، فيكون بالترك مفسدة كبيرة .

ويرى الباحث أنّ هذا المذهب مردود على إطلاقه لأنّه لا يفرق بين الداعية وغير الداعية وبين ما إذا كانت الرواية تحمل بدعة راويها أو لا تحمل، وهذا القول يسمح بقبول روايات لمبتدعة يدعون إلى بدعتهم، وربما دفع المبتدع إلى وضع روايات لتحسين بدعته، وأيضاً ستكون تزكية ورفعاً لشأنهم وكأنّ بدعهم صحيحة. قال الخطيب البغدادي:" إنّما منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفًا أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها "[3] .

المذهب الثالث: التفصيل .

من العلماء من لا يرد رواية المبتدعة مطلقاً، ولا يقبلها مطلقاً، ولكنهم وضعوا قيوداً للقبول أو الرد، وتفصيلات بينّوها للتعامل مع المبتدع كلٌ حسب اجتهاده ومن هذه القيود:

القيد الأول: قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف عنهم استحلال الكذب.

قبل بعض العلماء رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن وممن ذهب إلى هذا الشافعي حيث قال: " وتقبل شهادة أهل الأهواء

---

1 - الخطيب البغدادي، أحمد بن علي: **الكفاية في علم الرواية.** تحقيق: عبد الحليم محمد عبد الحليم و عبد الرحمن حسن محمود. ط2. القاهرة: دار الكتب الحديثة. (ص: 206).

2 - أبو داود، سليمان بن الأشعث: **سؤالات أبو عبيد الآجري.** 2مج. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. مكة المكرمة: دار الاستقامة. 1418هـ - 1997م (2/117).

3 - الخطيب: **الكفاية** (ص: 204) بتصرف.

إلا الخطابية من الرافضة لأنّهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"[1] وقال ابن حجر: **"** تقبل رواية المبتدع؛ إن كان صاحبها لا يَعْتقد حِلَّ الكذب لنصرة مقالته**"**[2].

ودليلهم في هذا **:"** ما اشتهر من قبول الصحابة أخبار الخوارج وشهاداتهم ومن جرى مجراهم واستمرار عمل التابعين بعدهم على ذلك لما رأوا من تحريهم الصدق، وتعظيمهم الكذب ورواياتهم الأحاديث التي تخالف آراءهم ويتعلق بها مخالفوهم في الاحتجاج "[3].

ويرى الباحث أنّ هذا القيد مردود؛ لأنّه معروف بالضرورة ومطلوب في كل راوٍ سواءً كان الراوي

مبتدعاً أو غير مبتدع، أو كان مبتدعاً داعية أو غير داعية، قال أحمد شاكر[4]:"وهذا القيد أعني عدم استحلال الكذب لا أرى داعياً له؛ لأنّه قيد معروف بالضرورة في كل راوٍ، فإنّا لا نقبل رواية الراوي الذي يعرف عنه الكذب مرة واحدة، فأولى أن نرد رواية من يستحل الكذب أو شهادة الزور"[5].

---

1 - الخطيب: **الكفاية** (ص: 194).

2 - ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. ط1. الرياض: مطبعة سفير. 1422هـ- 2001م. (ص: 127).

3 - الخطيب: **الكفاية** (ص: 201).

4 - أحمد بن محمد شاكر بن أحمد، من آل أبي علياء، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي: عالم بالحديث والتفسير، ولد سنة 1309هـ - 1892م، سماه أبوه: أحمد شمس الأئمة أبا الأشبال ! واصطحبه معه حين ولي القضاء في السودان سنة 1900م، فأدخله في كلية غوردون، وألحقه بالأزهر ففاز بشهادة العالمية سنة 1917م، وعين في بعض الوظائف القضائية و توفي 1377 هـ - 1958 م ، ولم يخلفه مثله في علم الحديث بمصر. الزركلي: **الأعلام** (1/253).

5 - شاكر، أحمد محمد: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**. 2مج. ط1. الرياض: المعارف للنشر والتوزيع. 1996م. تعليق أحمد شاكر في الهامش (ص: 302) .

القيد الثاني: تُقبَل أخبار غير الدعاة، ويُرَدّ خبر الداعية.

قال ابن الصلاح :" هذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء "[1]، فغالب العلماء تحروا في الرواية عن أصحاب البدع، إن كانوا ممن يدعون إلى بدعهم أم لا، قال عبد الرحمن بن مهدي:" من رأى رأياً ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأياً دعا إليه فقد استحق الترك"[2]، ونقل ابن حبان الاتفاق على رد رواية الداعية فقال:" الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافاً"[3] ونقل الاتفاق على قبول رواية غير الداعية فقال: "وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره "[4].

يرى الباحث أنّ ما نقله ابن حبان من الاتفاق على هذا القيد لا يسلّم؛ لأنّ العلماء لم يتفقوا على هذا الشرط، فقد تقدم أنّ منهم من رد رواية المبتدع مطلقاً، وأنّ منهم من قبلها مطلقاً، ولم يفرق بين الداعية وغير الداعية ، فأين الاتفاق

القيد الثالث: التفرقة بين بدعة صغرى وبدعة كبرى .

قال الذهبي: "البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة، ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما -[5] والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة "[6]، وهذا القيد

---

1 - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: **معرفة أنواع علم الحديث.** تحقيق عبد اللطيف الهميم و ماهر الفحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1423هـ - 2002م. (ص: 230).

2 - المزي: **تهذيب الكمال** (1/163).

3 - ابن حبان، محمد بن حبان: **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين.** 3مج. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت. دار المعرفة. 1412هـ - 1992م. (3/63 - 64).

4 - ابن حبان: **الثقات** (141-6/140).

5 - هو رفض تقديم الشيخين على علي رضي الله عنهم، ويحط من قدرهم بالسب والشتم، وسنتطرق لهذا (ص :30).

6 - الذهبي، محمد بن أحمد: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** 4مج. تحقيق: علي البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. 1382 هـ - 1963 م. (6-1/5).

فيه نظر لصعوبة وضع ضابط متفق عليه بين العلماء للتفرقة بين البدعة الكبرى والبدعة الصغرى.

القيد الرابع: قبول رواية المبتدع سواء كان داعية أم لا؛ إذا تفرد بالرواية، أما إذا شاركه أحد في روايته ردّت.

وبهذا المعنى قال ابن دقيق[1]**:"** إنَّا نرى أن من كان داعية لمذهبه المُبْتَدَع متعصباً له، مُتَجاهراً بباطله، أن تترك الرواية عنه إهانة له وإخماداً لبدعته، فإن تعظيم المبتدع تنويه لمذهبه به اللهمّ إلاَّ أن يكون ذلك الحديث غير موجودٍ لنا إلاَّ من جهته، فحينئذ تُقَدَّم مصلحة الحديث على مصلحة إهانة المبتدع**"**[2].

قلت: ينبغي رد رواية المبتدع إذا تفرد لمظنة عدم الصدق أو عدم الضبط، لا إذا شاركه ثقة غير مبتدع، وسنرى أنّ الإمام مسلماً أخرج لرواة مبتدعة شاركهم غيرهم في رواياتهم.

القيد الخامس: قبول رواية المبتدع إذا كان المروي يشتمل على ما ترد به بدعته لبعده حينئذ عن تهمة الكذب جزما[3].

قال ابن حجر: " وجاء في حق الداعية إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قُبِ وإلا فلا "[4]

ومعنى ذلك أن تكون رواية المبتدع معارضة لبدعته كالرافضي يروي في فضل أبي بكر، عندئذ تقبل الرواية منه. وهذا القول فيه نظر؛ لأن انتفاء الكذب لا يتحقق في رواية الراوي المبتدع ما

---

1 - محمد بن علي بن وهب القشيري أبو الفتح تقي الدين بن دقيق العيد، له من الهيبة ما لا يقوم الضرغام عندها لنزال، وكان عالما في معرفة علل الحديث، ولد في سنة 625هـ وأخذه والده على يده وطاف به بالكعبة، وجعل يدعو الله أن يجعله عالما عاملا، تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وكان يقول ما تكلمت كلمة ولا فعلت فعلا إلا وأعددت له جوابا بين يدي الله عز وجل، توفي في سنة 702هـ. السبكي، عبد الوهاب: **طبقات الشافعية الكبرى.** 10مج. المحقق: محمود الطناحي و عبد الفتاح الحلو. ط2. هجر للطباعة والنشر. 1413هـ. (9/207-213) .

2 - ابن دقيق العيد، محمد بن علي: **الاقتراح في بيان الاصطلاح**. تحقيق: قحطان الدوري. ط1. الاردن: دار العلوم للنشر. 1427هـ - 2007م . (242-243).

3 - السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: **فتح المغيث شرح ألفية الحديث.** 5مج. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية. 1403هـ. انظر: (2/225) . وقد ذكره السخاوي دون أن ينسبه إلى أحد.

4 - ابن حجر: **هدى الساري** (ص: 580).

يخالف بدعته فقط، فقد ينتفي الكذب عنه إذا روى في ما لا يؤيد بدعته ولا يعارضها، ثمّ لو سلمنا بهذا القيد؛ فهل جميع روايات المبتدعة التي قبلها العلماء تشتمل على ما ترد به بدعتهم

القيد السادس: قبول رواية المبتدع إذا لم يروِ ما يقوي بدعته.

وبهذا صرح أبو إسحق الجوزجاني[1] فقال:"ومنهم زائغ عن الحق، صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون مُنْكرا، إذا لم يقوِّ به بدعته "[2]، وعلق ابن حجر على ذلك فقال: " وما قاله متجه؛ لأنّ العلة التي لها رُدَّ حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع، ولو لم يكن داعية، والله أعلم "[3].

وقال ابن قتيبة[4]: **"**إن كان الراوي من أهل علم وأهل صدق في الرواية؛ فلا بأس بالكتابة عنه والعمل بروايته؛ إلا فيما اعتقده من الهوى فإنه لا يكتب عنه ولا يعمل به، كما أن الثقة العدل تقبل شهادته على غيره ولا تقبل شهادته لنفسه ولا لابنه ولا لأبيه ولا فيما جر إليه نفعا أو دفع عنه ضرراً، وإنما منع من قبول قول الصادق فيما وافق نحلته وشاكل هواه لأنّ نفسه تريه أن الحق فيما اعتقده، وأنّ القربة إلى الله تكون في تثبيته بكل وجه، ولا يُؤْمَن مع هذا التحريفُ "[5] ويعني ذلك قبول رواية المبتدع إذا كانت لا تحمل أي شبهة لبدعته.

الرأي الراجح:

لا بُدّ أولاً من أن ندرس حال الراوي هل وصل إلى درجة الثقة بدون النظر إلى بدعته، أو هل وصل إلى درجة المتروك؟ ثم نضع في الحسبان البدعة بعد النظر في ذلك لأنّها خلل في

---

1 - إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، أبو إسحاق السعدي، سكن دمشق، يروي عن العراقيين، وروى عنه أهل العراق والشام، وكان صلبا في السنة، حافظا للحديث، مات بعد سنة (244هـ). انظر: ابن حبان : **الثقات** (8/ 82-81).

2 - الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب: **معرفة الرجال**، تحقيق: صبحي السامرائي. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ (ص:32).

3 - ابن حجر: **نزهة النظر** (ص: 128).

4 - عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري، وقيل: المروزي، سكن بغداد وحدث بها، وكان ثقة، وهو صاحب التصانيف المشهورة، والكتب المعروفة، منها: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وغير ذلك، ومولده ببغداد، وأقام بالدينور مدة فنسب إليها، ومات سنة 270هـ.انظر: الخطيب: **تاريخ بغداد** (10/168).

5 - ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **تأويل مختلف الحديث**. تحقيق محمد الأصفر. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي . 1419هـ - 1999م. (ص:141) بتصرف بسيط .

الدين ولأنّ الراوي موضع شبهة، فإذا كان الراوي صادقاً وضابطاً لما يروي، لا بد من انتفاء التفرد عندما يروي في ما يقوي بدعته؛ لمظنة عدم صدقه، ودخول شبهة كذبه، أمّا روايته في غير ذلك تُقبل لبعدها حينئذٍ عن شبهة الكذب.

أمّا إذا كان في درجة المتروك وهو مبتدع، فتترك روايته لا لأجل بدعته؛ بل لفقدان شرط الصدق أو الضبط لروايته، قال أحمد شاكر: " العبرة في الراوي بصدق الراوي وأمانته والثقة بدينه وخلقه، والمتتبع لأحوال الرواة يرى كثيراً من أهل البدع موضعاً للثقة والاطمئنان، وإن رووا ما يوافق رأيهم، ويرى كثيراً منهم لا يوثق بأي شيء يرويه"[1]، وقال ابن حجر: " ولا أثر لذلك التَّضْعِيف مع الصدْق والضبط "[2] .

1 - أحمد شاكر: **الباعث الحثيث**(ص: 303).

2 - ابن حجر: **فتح الباري** (ص: 385).

المبحث الرابع

منهج مسلم في الرواية عن المبتدعة

صرّح الإمام مسلم في مقدمته بضرورة أخذ أخبار الثقات وتجنب أخبار أهل الأهواء والبدع فقال: "واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وأن يتقي منها ما كان منها من أهل التهم والمعاندين من أهل البدع"[1] وهنا لا بُدّ من تساؤل كيف يروي عن المبتدعة وقد صرح بقوله بضرورة تجنب أخبارهم؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بُدّ من الوقوف على مقدمة صحيحه لمعرفة تقسيمه للرواة بشكل عام وأيهم روى له، فقد ذكر في مقدمته أنّه قسّم الرواة ثلاثة أقسام **الأول**: ما رواه الحفاظ المتقنون **والثاني**: ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان، **والثالث**: ما رواه الضعفاء والمتروكون، وأنّه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني وأمّا الثالث فلا يتطرق إليه، قال الإمام مسلم في بيان ذلك : فأمّا القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم. فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ... فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم[2].

فالإمام مسلم اشترط في الأخذ عن الرواة الصدق، فالصدق شرط أساسي، أمّا الإتقان فهو متفاوت بين الرواة فمن الرواة حفّاظ متقنون ومنهم ليسوا معروفين بالحفظ والاتقان، واشترط

---

1 - مسلم: **الصحيح**، المقدمة (1/4).

2 - مسلم: **الصحيح**، المقدمة (1/ 3-2). باختصار.

كذلك في تجنب خبر الراوي إذا كان مُتّهم أو كان عند أكثر العلماء من المتهمين الضعفاء، أو كان من أهل الاهواء المعاندين.

وبناءاً على ما تقدم يتّضح أنّ منهج الامام مسلم في الرواية عمّن رميَ بالبدعة في صحيحه يتمثل باشتراط الصدق وصحة مخارج الرواية بأنّ لها أصل صحيح وإن كانت عن الضعفاء في الحفظ والإتقان أو إن كانت عن المتهمين بالبدعة، وأنّ الامام مسلم تجنّب الرواية عن أهل الاهواء والبدع المعاندين المعروفين بذلك عند أغلب العلماء، وليس لرواياتهم أصل صحيح.

الفصل الأول

الرواة المتهمون بالتشيع.

المبحث الأول: تعريف الشيعة وأهم مبادئهم.

المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت تشيعهم.

المبحث الثالث: الرواة المحتمل تشيعهم.

المبحث الرابع: منهج مُسلم في الرواية عمّن رُمي بالتشيع.

المبحث الأول

تعريف الشيعة وأهم فرقهم ومبادئهم.

المطلب الأول: الشيعة لغةً واصطلاحًا:

شَيَعَ في اللغة: شاع الشيءُ يشيع مَشاعاً وشَيْعُوعةً فهو شائع: إذا ظهر وتفرق، والمشايعة: متابعتك إنسانًا على أمر، والشِّيَعُة: أَتبَاع الرجل وأنصاره، وجمعها شيع، والشِّيَع: الفرق، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، وفلان من شيعة فلان أي ممّن يرى رأيه[1].

والشيعة في الاصطلاح: "هم الذين شايعوا عليًّا ﷺ وقالوا: إنّه الإمام بعد رسول الله ﷺ واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج عنه وعن أولاده"[2]، قال ابن حزم: "فمن وافق الشيعة في أن علياً ﷺ أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فليس شيعياً"[3].

المطلب الثاني: فرق التشيع وأهم مبادئهم.

كان الشيعة الذين شايعوا علياً في حياته على قتال طلحة والزبير وعائشة ومعاوية وقتال الخوارج؛ يرون صحة إمامة أبي بكر وعمر وعثمان، وأنّ علياً مثلهم، حتى ظهرت أقوال منحرفة تقول بإمامة أبي بكر وعمر وعلي ولا ترى لعثمان ﷺ أيّ إمامة، ثمّ تطور الأمر حتى قال أُناسٌ: إنّ علياً أولى بالإمامة بعد رسول الله ﷺ من أبي بكر وعمر[4]، حتى انقسمت الشيعة إلى فرق أهمها: الزيدية والرافضة والإمامية والكيسانية والغالية.

---

1 - انظر: الفراهيدي: **العين**(2/371 372). ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**. 3مج. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1987م. (2/872). الأزهري: **تهذيب اللغة** (3/61)، ابن سيده ، علي بن إسماعيل المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم**. مج 11. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية ،2000م . (2/154).

2 - الجرجاني، علي بن محمد: **التعريفات**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1403هـ -1983م. (ص:129).

3 - ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. 5مج. تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الجيل (2/270).

4 - انظر: الحميرى نشوان بن سعيد: **الحور العين**. تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.**1948م**.(ص: 180).

الفرقة الأولى: الزيدية:

سموا زيدية لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب، وكان قد بويع له بالكوفة، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الحجاج، وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله ﷺ ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلمّا ظهر بالكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر فأنكر ذلك فتفرق عنه الذين بايعوه فقال لهم: رفضتموني ! وبقي في شرذمة فقاتل حتى قتل[1].

وانقسمت الزيدية إلى ثلاث فرق: وهي : الجارودية والسليمانية أَو الجريرية والبترية.

والسليمانية والبترية يكّفرون الجارودية؛ لأنهم يكفّرون أبا بكر وَعمر والجارودية يكفّرون السليمانية والبترية لتركهما تَكْفير أبي بكر وعمر[2].

الفرقة الثانية: الرافضة[3]:

سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر**[4]**، وقول آخر: إِنَّمَا سموا بالروافض لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وتركهم الخروج معه؛ حين سألوه البراءة من أبي بكر وعمر؛ فلم يجبهم على ذلك[5].

---

1 - الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق: **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**. 2مج. تحقيق: نعيم زرزور. ط1. بيروت: المكتبة العصرية. 1426هــ - 2005م. (ص:69).

2 - الأسفراييني، عبد القاهر بن طاهر البغدادي: **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة 1977.(ص: 25-23) باختصار.

3 - المقصود بالرافضة المعنى الخاص الذين رفضوا زيد بن علي وانشقوا عنه، وليس المعنى العام الذي يطلق على عامة الشيعة، ويدخل تحته جميع الطوائف ومن بينها الزيدية، ومن المعروف أنّ الزيدية لا يرفضون ولايتي أبي بكر وعمر.

4 - الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (1/33).

5 - الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**. المحقق: علي سامي النشار. بيروت: دار الكتب العلمية. (ص:52).

الفرقة الثالثة: الإمامية:

يتمسك الإمامية بالقول إنّ الإمامة لا تكون إلا ضمن أئمة معينين، لا تخرج عنهم، وافترقوا إلى خمس عشرَة فرقة: الكاملية والمحمّدية والباقرية والناوسية والشميطية والعمّارية والإسماعيلية

والمباركية والموسوية والقطعية، والإثنا عشريَّة والهشامية والزرارية واليونسية والشيطانية[1].

الفرقة الرابعة: الكيسانية:

وهؤُلاء أتباع المُخْتار بن أبي عبيد الثقفي الّذي قام بالثأر للحُسين بن على بن أبي طالب، وقتل أكثر الذين قتلوا حُسيْنًا بكربلاء، وقيل إنّه أَخذ مقالته عَن مولى لعلي ﷺ كان اسْمه كيسان، وافترقت الكيسانية فرقا يجمعها القول بإمامة محمّد بن الحنفيَّة، وإليه كان يدعو المختار[2].

الفرقة الخامسة: الغلاة:

وهي وصف لمجموعة من الفرق سموا الغالية لأنّهم غلوا في عليٍ وقالوا فيه قولاً عظيماً وغالوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله، وربما شبهوا الإله بالخلق، وأباحوا مُحرمات الشريعة وأسقطوا وجوب فرائض الشّريعة ومن جرى مجراهم فما هم من فرق الإسلام وان كانُوا منتسبين إليه وبلغ عددهم خمس عشرة فرقة وهي: البيانية، والجناحية، والحربية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، والمعمرية ويسمون "العمومية"، والبزيغية، والعميرية، والمفضلية، والحلوليّة، والشريعية، والنميرية، والسبئية، والمفوضيّة[3].

---

1 - الأسفراييني: **الفرق بين الفرق** (ص: 39-38).

2 - المصدر السابق (ص:27).

3 - انظر: الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (33-1/25). الأسفراييني: **الفرق بين الفرق** (ص:17). الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: **الملل والنحل**. 3مج. تحقيق: علي أمير مهنا و وعلي حسن فاعور. ط3. بيروت: دار المعرفة. 1414هـ- 1993م. (1/203).

ومن أهم المبادئ المتفق عليها بين جميع فرق الشيعة[1]:

1. أنّ علياً هو الإمام بعد الرسول ﷺ وأنّ النبي نص على استخلافه.
2. التعرض لسيدنا أبي بكر وعمر وعثمان، ومن خاصم علياً في حروبه من الصحابة.
3. أن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء بعلي بعد وفاة النبي ﷺ.
4. أبطلوا جميعاً الاجتهاد في الأحكام.
5. أنّ الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة.
6. يجوز للإمام أن يقول إنّه ليس إماماً في حال التقية، وهو عندهم معصوم من الخطأ.
7. أَصْحاب الكبائر من الأمة يكونُون مخلدين في النَّار.
8. أنكروا الخروج على أئمة الجور ولا يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته.
9. الغلو الكبير في سيدنا علي رضي الله عنه، حتى إن بعضهم جعله في مرتبة الإله.

المطلب الثالث: علاقة التشيع بعدالة الراوي.

كان استعمال لفظة التشيع في العصر الأول من الإسلام بمعناه الأصلي والحقيقي، وهو المناصرة والإتباع، ثمّ شاع استعمالها عند اختلاف معاوية مع علي بعد استشهاد عثمان، فكان يقال عن أنصار علي شيعة، ثمّ ظهر فيهم أُناسٌ تأثروا بالأفكار الضالة التي بثها أعداء الأمة أمثال السبئيين[2] وغيرهم ممن وقعوا في الانحراف العقدي، فأخذوا صبغة دينية بعد أن كانوا ذوي صبغة سياسية، فأصبح مصطلح التشيع يُطلق عليهم[3].

---

1 - انظر: الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (88-1/87).

2 - السبئية هم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي. قيل: إنه من الحيرة بالعراق، وقيل: هو من أهل اليمن من صنعاء، أظهر الإسلام في زمن عثمان خديعة ومكراً، وكان من أشد المحرضين على الخليفة عثمان -رضي الله عنه- حتى وقعت الفتنة. الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (33-1/25)

3 - انظر: ظهير، إحسان إلهى: **الشيعة والتشيع فرق وتاريخ**. ط10. الرياض: دار السلام.1990م-1415هـ. (ص: 13- 18).

والذي يهُمنا في موضوعنا هذا أن نعرف المقصود بقول العلماء عن بعض الرواة: فلان شيعي، أو فيه تشيع، أو شيعي مغالٍ، أو رافضي، وغيره من الألفاظ، هل هذا من القدح في الراوي؟ نجد أنّ العلماء يطلقون هذه الألفاظ في التشيع ويريدون بها أُموراً هم[1]:

1. من أحب علياً ﷺمع حبه لجميع الصحابة، دون تفضيله على أحد[2] .
2. ويطلقون كذلك على من فضل علياً على عثمان بدون سب لأحد مع الترضي عليهما[3].
3. وأطلق بعض العلماء عبارة "شيعي مغال"، أو "رافضي" على من قدم علياً على الشيخين، مع الترضي عليهما، مع النيل من معاوية أحياناً[4].
4. ومن غالى في علي ﷺ وقال بالإمامة، وقدمه على جميع الصحابة، مع الشتم والسب لهم، أطلقوا عليه عبارة "رافضي مغالي" أو "رافضي بغيض" أو رافضي خبيث"[5].

---

1 - قال ابن حجر:" التشيع محبَّة على وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهُو غال في تشيعه وَيُطلق عليه رافضي، وإلاّ فشيعي، فإِن انضاف إلى ذلك السب أَو التَّصرْيِح بالبغض فغال فِي الرَّفْض". ابن حجر: **فتح الباري** (1/459). قال محمد الصنعاني: قسّم ابن حجر التشيع ثلاثة أقسام: رفض، وغلو في الرفض، وتشيع، فالأول: انضاف إلى محبته لعلي تقديمه على الشيخين، والثاني: انضاف إليها بغض الشيخين والسب لهما، والثالث: المحبة فقط". الصنعاني: محمد بن إسماعيل: **ثمرات النظر في علم الأثر**. ط1. بيروت: دار ابن حزم. 1427هـ-2006م.(ص:101-100).

2 - رمي بعض الرواة بالتشيع لمجرد الحب والولاء، مثل زاذان الكندي ص:38، ومنصور بن المعتمر ص62، قال الذهبي عنه: "تشيعُه حُب وولاء فقط"، الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (5/407).

3 - قال ابن معين: "من قال: أبو بكر وعمر وعلي وعثمان فهو شيعي". ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ**، رواية الدوري. 4مج. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. مكة المكرمة: إحياء التراث الإسلامي.1399هـ-1979م. (3/465). وهناك من الرواة من رمي بالتشيع لتفضيله علي على عثمان، مثل زبيد اليامي، قال ابن حنبل: "زبيد يحب علياً، يعني يفضل علياً على عثمان". ابن حنبل: أحمد بن محمد. **العلل ومعرفة الرجال،** رواية ابنه عبد الله . 3مج. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار الخاني. 1422 هـ - 201م .(2/535) وسيأتي الحديث عن آخرين في المبحث الثاني من هذا الفصل.

4 - قال أبو الجحاف دَاوُد بن أَبي عوف: أدركت الشيعة الأولى، والغالي فيهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر". ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ،** رواية ابن محرز .2مج . تحقيق: محمد كامل القصار. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية. 1405هـ. 1985م. (2/24).قال الدارقطني: "عثمان بن عفان أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفْضِ". الدارقطني: **سؤالات السلمي** (ص: 238).

5 - قال الذهبي: الغالي في زماننا وعرفنا هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً، وتعرض لسبهم وتكفيرهم، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضال معثر. الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/6).

وهنا لا بُد من تناول كُل معنى ومناقشته؛ لتحديد أيُها يُعد قدحاً إذا أُطلق في حق الراوي.

المعنى الأول: أطلق العلماء على بعض الرواة شيعي لأنّه أحب علياً وشاركه في حروبه، وهذا لا يُعد ابتداعاً؛ لأنّ الرسول ﷺ دعا إلى حُب علي، فقال: "لا يُحب علياً إلا مؤمن ولا يُبغضه إلا منافق"[1]، ثمّ لماذا لا نُحبه وهو من خيرة الصحابة، وأحد المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، وكذلك هو من آل البيت؟! قال عبد الرَّزَّاق: "رحم الله أَبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عُثْمان ورحم الله علياً ومن لم يُحِبهُمْ فما هو بمؤمن وإن أوثق عملي حبي إيّاهُم"[2].

فالنتيجة: أنّ كل مؤمن أحب علياً وآل بيته لا يُعدُ مبتدعاً ولا يقدح ذلك فيه.

المعنى الثاني: أنّ كل من قدّم علياً على عثمان يُعتبر شيعياً، لكن السؤال هل يُعدُ مُبتدعاً من فعل ذلك؟ قال أحمد بن تيميّة:" في ذلك روايتان، إحداهما: لا يسوغ ذلك فمن فضَّل عليًّا على عُثمان خرج من السُّنة إلى البدعة لمخالفته لإِجماع الصَّحابة. والثَّانية: لا يُبدَّع من قدم عليًّا؛ لتقارب حال عثمان وعليٍّ"[3].

نلاحظ أنّ العلماء انقسموا إلى فريقين الأول: أنّ من قدم عليا على عثمان يُعد مبتدعاً؛ وحجتهم الإجماع، والفريق الثاني: لا يُبدّع من قدَّم علِيًا؛ وحجتهم تَقارب حاليهما في الفضل.

وبالنظر في حجة الفريق الأول وهو أنّ هُناك إجماعاً على تفضيل عثمان ثمّ علي، الصواب أنّ الإجماع انعقد على خلافة عثمان وليس على تفضيله على علي بن أبي طالب، ثم لو حملنا ذلك الإجماع على الفضل فكلٌ منهما كان ينظر إلى نفسه في أنّه أفضل من الآخر، وهذا يُفهم من قول عبد الرحمن بن عوف لهما: "أَيُّكُما تبرّأَ من هذا الأَمر، فنجعله إِليه، واللَّه عليه والإِسلام، لينظُرنَّ أَفضلهم في نفسه؟ فأُسكت الشيخان"[4]، فالسكوت علامة على عدم رؤية الآخر

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الايمان، باب بيان أن لا يدخل الجنة إلا المؤمنون وأن محبة المؤمنين من الإيمان وأنّ إفشاء السلام سبب لحصولها (ح54)(1/53).

2 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** - رواية ابنه عبد الله (2/59).

3 - ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. **مجموع الفتاوى**.35مج. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. 1416هـ/1995م. (436-4/435).

4 - البخاري: **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب قصَّة البيعة، والاتِّفَاق على عُثمان(ح3700)(5/18).

لهذا الأمر، فلو كان الأفضل عثمان لما التزم علي الصمت؛ والأمر يحتاج إلى الاختيار بسرعة حتى لا تفترق الأمة، ثم إنّ اختيار عثمان فيما بعد وموافقة علي عليه، كان بسبب اتفاقهما على الموافقة على حكم عبد الرحمن بن عوف، وليس أنّ عثمان أفضل من علي -رضي الله عنهما- ثمّ هُناك من الصحابة الستة المرشحين للخلافة من فضّل علياً لهذا الأمر وهو الزبير بن العوام، وهناك من فضّل عثمان وهو طلحة ببن عُبيد الله، وهُناك من فضّل عبد الرحمن بن عوف وهو سعد بن أبي وقاص، فلو كان عثمان أفضل لماذا اختلفوا فيما بينهم؟ ثم الاتفاق وقع على عثمان فيما بعد؛ لأنّ الأكثر اختاره، ولا يلغي ذلك وجود أحد يُفضّل علياً على عثمان، هذا إذا كان الكلام على التفضل، وليس على الخلافة.

أمّا الفريق الثاني الذين قالوا لا يُبدّع من قدم علياً فهو الصواب؛ لأنّ المسألة قائمة على نصوص ظنيّة اجتهادية، فتفضيل أحد على آخر يحتاج إلى نص صريح في المسألة حتى نُبدّع المُخالف، ولا نص، فمسألة تفضيل عثمان على عليٍ ليس المخالف فيها مخطئا أو ضالا؛ لأن هذا الرأي اجتهادي ظني، ولكن الطعن في خلافة أحد من الخلفاء هو الضلال والابتداع.

فالنتيجة: أنّ من قال العلماء عنه " شيعي" بسبب تفضيله علياً على عثمان؛ فإنّ هذا ليس قدحاً ولا تبديعاً ولا ذماً للراوي.

المعنى الثالث: من فضل علياً ﷺ على الشيخين، مع الترضّي عليهما، أُطلِق عليه شيعي مغال، أو رافضي، فهل من قال هذا يُعدُّ مبتدعاً؟

لا بُد من التنبيه إلى أنّ هذه المسألة ليست من أصول الدين، قال ابن عبد البر[1]: " وقد أَجمع علماء المسلمين أنّ اللَّه تعالى لا يسأل عباده يوم الحساب من أَفضل عبادي ولا هل فلان أَفضل

1 - أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي؛ إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بهما، فهو من أهل قرطبة، بها طلب الفقه وعلم الحديث، ودأب في طلب العلم وافتنّ فيه، وألف كثير من الكتب منها: كتاب "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، و كتاب" الاستذكار"، وكتاب جمع فيه أسماء الصحابة سماه "الاستيعاب" وله كتب أخرى، وتولى القضاء في أيام ملكها المظفر بن الأفطس، وتوفي سنة 463 هــ بمدينة شاطبة من شرق الأندلس، وكان ولد سنة 368هــ. ابن خلكان: **وفيات الأعيان** (7/66 - 71).

من فلان ولا ذلك ممّا يُسأل عنه أحد في القبر"[1] فمسألة التفضيل ليست مما يجب اعتقاده ولا مما نحن مكلفون به، فإذا كانت كذلك فهي إذاً من القضايا الاجتهادية، لا يُبَّدع المخالف فيها. قال القاضي أبو بكر بن الطيب[2]: " هذه مسألة اجتهاد، ولو أهمل أحد العلماء النظر فيها أصلاً حتى لم يعرف فاضلاً من مفضول ما حرج ولا أثم، بخلاف مسائل الأصول التي الحق فيها في واحد، ويقطع على خطأ المخالف، وهذه لا يقطع فيها على خطأ من خالف من المجتهدين"[3] .

والذي يجعل القضية اجتهادية؛ فأنها ترجع إلى أمور ظنية في دلالتها، فمعنى التفضيل غير دقيق، وأيضاً لا بُد من نص في المسألة، ولا يوجد نص جازم، فالنصوص الواردة في فضل أبي بكر لا تلغي فضل علي، والعكس صحيح، إذ ما من فضيلة تُروى لأحدهم إلا ولغيره مُشاركة فيها، وبتقدير اختصاصها به حقيقة فقد يوجد لغيره أيضاً اختصاصه بغيرها، على أنّه يمكن أن يكون فضيلة واحدة أرجح من فضائل كثيرة، إمّا لشرفها في نفسها أو لزيادة كميتها[4].

وما يجعل قضية التفضيل ظنية واجتهادية أيضاً أنّ من قال بالتفضيل؛ بنى ذلك على ترتيبهم في الخلافة وهذا فيه نظر؛ لأنّ التقديم للخلافة ليس من شرطه تقديم الأفضل، بل الاعتبار عند المحققين الأصلح للحال والأولى بالوقت، إمّا للحاجة لشجاعته ومنته، أو لكثرة علمه ووفور معرفته، أو لأنّه أكثر قولاً ومحبة عند رعيته، وأيضاً يصح هذا الشرط وهو تقديم الأفضل للخلافة، لمن قال بوجوب تقديم الأفضل بكل حال، فأمّا مع القول بجواز تقديم المفضول مع وجود الفاضل فلا دليل فيه على ذلك، وثبوت الإمامة وإن كان قطعياً لا يُفيد القطع بالأفضلية بل

---

1 - ابن عبد البر القرطبي: أبو عمر يوسف بن عبد الله. **الاستذكار**. ط1. 9مج.تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. 1421هـ - 2000م.(5/107).

2 - محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر القاضي، المعروف بابن الباقلاني، المتكلم على مذهب الأشعري من أهل البصرة، سكن بغداد، وسمع بها الحديث، فأمّا الكلام فكان أعرف الناس به، وأحسنهم خاطرا، وأجودهم لسانا، وأوضحهم بيانا، وأصحهم عبارة، وله التصانيف الكثيرة المنتشرة في الرد على المخالفين من الرافضة، والمعتزلة، والجهمية، والخوارج وغيرهم، وهو الملقب بسيف السُنّة ولسان الأمّة، المتكلّم عَلَى لسان أهلِ الحديث، مات في يوم السبت لسبع بقين من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعمائة. الخطيب: **تاريخ بغداد** (458-2/455).

3 - المازري: محمد بن علي بن عمر. **المعلم بفوائد مسلم**. ط2. 3مج. تحقيق: محمد الشلذلي. تونس: الدار التونسية للنشر. 1987م. (3/240).

4 - انظر: محمد القاري: علي بن سلطان. **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر**. تحقيق: وهبي سليمان علوجي. ط1. بيروت: لبنان. 1419هـ- 1998م.(ص 188).

غايته الظن، وإن قلنا بأن إمامة المفضول، لا تصح مع وجود الفاضل، فليس ذلك ممّ ينتهض الحكم فيه إلى القطع بل غايته الظن، فإجماع الأمة على إمامة أحد، وإن كان قاطعاً في صحة إمامته فلا يكون قاطعًا في لزوم تفضيله[1].

فالنتيجة: أنّ المسألة لا يبَّدع المخالف فيها.

المعنى الرابع: من غالى في علي رضي الله عنه، وقال هو أحق بالإمامة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، وقدمه على جميع الصحابة، مع الشتم والسب لهم؛ أُطلِق عليه رافضي مغالٍ ورافضي بغيض، وهذا الذي يُعد مبتدعاً؛ لأنّ التعريف الاصطلاحي ينطبق عليه، وأيضاً لمخالفته نصوص صريحة في فضائل الصحابة(رضي الله عنهم)، فهذا المعنى هو القادح المذموم إذا أطلق في حق الراوي.

---

1 - انظر: القاضي عياض: ابن موسى بن عياض. **إكمال المعلم بفوائد مسلم.** 9مج. تحقيق: يحيى إسماعيل. ط1. دار الوفاء. 1419هـ - 1998م. (ص:382). ابن حجر الهيتمي: أحمد بن محمد بن علي السعدي. **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة.**2مج. تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي و كامل محمد الخراط. ط1. لبنان: مؤسسة الرسالة. 1417هـ - 1997م. (ص 82)، الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي. **أبكار الأفكار في أصول الدين.** ط2. 5مج. تحقيق: أحمد محمد المهدي. القاهرة: دار الكتب والآثار القومية . 1424 هـ - 2004 م (5/290).

المبحث الثاني

الرواة الذين لم يثبت تشيعهم

سأذكر في هذا المبحث الرواة المتهمين ببدعة التشيع، ولم يثبت ذلك عنهم، إمّا لضعف الرواية التي أشارت لتشيعهم، أو ضعف من رماه بالتشيع وتفرد ذلك منه، وأسباب أخرى سأشير إليها أثناء تعدد الرواة والوقوف على حالهم، وهؤلاء الرواة هم:

1. **أَبَان بن تَغْلِب، أبو سعد الكوفيّ**[1].

قال عبد الرحمن بن الحكم[2]: كان فيه غُلو في التّشيُّع وكان ينال من عثمان، وقال الأزدي[3]: زائغ مذموم المذهب، كان غالياً في التشيع"[4].

قلتُ: سبب رميه بالغلو؛ ما روي عن مُفضّل بن صدقة أنّه قال:" شهدْتُ أَبا إسحاق السَّبِيعيّ[5] سمع رجُلاً يُحدِّثُ بِحدِيثٍ فيه قرصٌ لعثمان فقال منصور بن المعتمر: كذبت كذبت وصاح بِه: يا فاسق قُم من مجلسي، لا تدخُل عليّ أبدًا وغضب غضبًا شديدًا يعْني بالرجل: أبان"[6] وهذه

---

1 - قال ابن حجر: أبان ابن تغلب -بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام- أبو سعد الكوفي، ثقة، تكلم فيه للتشيع، من السابعة، ت:141هـ، م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب**(ص:87).

2 - عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، أبو محمد، ثقة، من صغار العاشرة، ت:260هـ. ابن حجر: **التقريب**(ص:337).

3 - أبو الفتح الأزدي محمد بن الحسين بن أحمد الموصلي الحافظ، صاحب كتاب الضعفاء، قال أبو بكر الخطيب: كان حافظا، وسألت البرقاني عنه فضعفه، وكان أهل الموصل يوهنونه ولا يعدونه شيئا، وفي حديثه مناكير، وقال الذهبي: عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثقهم، مات 374هـ. الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (348-16/347).

4 - العقيلي، محمد بن عمرو: **الضعفاء الكبير**. 4مج. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت. دار المكتبة العلمية. 1404هـ - 1984م. (1/36). مغلطاي، ابن قليج بن عبد الله البكجري: **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** مج12. تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم. ط1.القاهرة: الفاروق للطباعة والنشر.1422 هـ- 2001 م. (1/158-159).

5 - عمرو بن عبد الله بن علي الهمداني، الحافظ، شيخ الكوفة، كان من العلماء العاملين، ومن جلة التابعين، قال علي بن المديني: روى أبو إسحاق عن سبعين رجلا، أو ثمانين، لم يرو عنهم غيره، وأحصيت مشيخته نحوا من ثلاث مائة شيخ، وقال أبو حاتم: هو يشبه الزهري في الكثرة، وهو: ثقة، حجة بلا نزاع، وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، وتوفي: 127هـ، وروى له الجماعة. الذهبي، **سير أعلام النبلاء** (399-5/392).

6 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/36).

الرواية لا تصح؛ لأنّ مُفضّل بن صدقة ضعيف[1]، فرمي أبان بالتشيع بسبب هذه الرواية لا يثبُت. وأمّا ما قاله الذهبي:" أبان صدوق في نفسه بدعتُه خَفيفة؛ لا يتعرّض للكبار، فلم يكن يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما"[2]، لا يصح؛ لأنّ هذا التشيع ليس ابتداعاً؛ فقضية التفضيل قضيّة اجتهادية مختلفٌ فيها، فلا يُعدُّ المخالف فيها مبتدعاً بل قد نعتبره مخطئاً.

ولأبان عند الإمام مسلم ثلاثة أحاديث، حديثٌ في أصل الباب[3] وله شاهد، وحديثان في المتابعات[4]، ولا يَحمِل أيٌّ منهما شبهة لبدعة التشيع.

2. **إسحاق بن منصور السَّلُولِيّ**[5].

قال العجلي: كوفي ثقة، فيه تشيع[6] وقال ابن حجر: صدوق تكلم فيه للتشيع[7].

قلتُ: تشيعه يُحمل على تشيع أغلب أهل الكوفة؛ لأنه لم يرد عنه سب وشتم لأحد، والإمام مسلم أخرج له سبعة أحاديث في المتابعات والشواهد[8]، بعيداً عن التشيع

1 - قال عنه أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس: **الجرح والتعديل**، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي،1271 هـ - 1952 م. (8/315). وقال النسائي: متروك الحديث. ابن عدي، عبد الله الجُرْجَانِيُّ : **الكامل في ضعفاء الرجال**. 9مج. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: الكتب العلمية. 1418هـ1997م.(8/149). وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ؛ حتى يروى عن المشاهير الأشياء المناكير، فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. ابن حبان: **المجروحين** (3/21).

2 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (6/398) و**ميزان الاعتدال** (1/6) .

3 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الإِيمَانِ، باب الكِبْر وبيانه (ح91)(1/65).

4 - مسلم: **الصحيح**، كِتَابُ الإِيمَانِ، باب الشرك ظلم عظيم(1/80). كتاب الصلاة، باب متى يسجد المأموم(2/46).

5 - قال ابن حجر:إسحاق ابن منصور السلولي -بفتح المهملة [واللامين]- مولاهم، أبو عبد الرحمن، صدوق تكلم فيه للتشيع من التاسعة، ت:205هـ، ع. **تقريب التهذيب**(1/103).

6 - العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح: **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث**. 2مج. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1405هـ - 1985م. (1/220).

7 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/103).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين (1/158). وباب فرك المني وغسله (1/165). كتاب الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته (2/71). كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء (3/149). كتاب الحج، باب الطيب للمحرم عند الإحرام (4/12). كتاب فضائل النبيﷺ، باب ما جاء في شعر النبيﷺ (7/83). فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن مسعود (7/147).

3. **إسماعيل بن زكريا الخلقاني أبو زياد الكوفي**[1].

لم أجد من رماه بالتشيع غير الذهبي قال: "صدوق شيعي"[2]، ولعله اعتمد على رواية العقيلي[3] عن حُسين بن حَسن، قال: حدّثني خالي إِبراهيم، قال: سمعتُ إسماعيل الخُلقانيّ يقول: الذي نادى من جانب الطُّور عَبْدَهُ: عليٌّ بن أبي طالب، وهو الأوّلُ والآخر: علي"[4].

قلتُ: هذه الرواية ضعيفة باطلة موضوعة لا تصح؛ ففي إسنادها راويان مجهولان هما: حُسيْن بن حسن وخاله إِبراهيم، قال الذهبي: "لم يصح عن الخلقاني هذا الكلام؛ ولعل إسماعيل هذا آخر زنديق لعين غير صاحب الترجمة وهذا الكلام لا يصدُر من رافضي، فضلا عن مُسلم مُبْتدع، أو أنّه قال ثُمّ تاب وجدّد إسلامه، أَو أن الراوي كذَّبها"[5].

والنتيجة أنّ تشيعه لا يثبت؛ لضعف الرواية، ولعله يحسن بالذهبي أن لا يذكر تشيعه ما دام يُضعّف الرواية.

والإمام مسلم أخرج له تسع[6] روايات في المتابعات والشواهد، ورواية واحدة في الأصول[7] أخرج لها مُتابعة، وموضوع الروايات بعيد عمّا رُمي به من التشيع.

1 - قال ابن حجر: إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني -بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف- أبو زياد الكوفي، لقبه شقوصا -بفتح المعجمة وضم القاف الخفيفة وبالمهملة- صدوق يخطئ قليلاً، من الثامنة، ت:174هـ وقيل قبلها.ع. **تقريب التهذيب** (ص:107).

2 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/228).

3 - أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي الحجازي، مصنف كتاب الضعفاء، الإمام، الحافظ، الناقد، كان جليل القدر، عظيم الخطر، وكان كثير التصانيف، توفي سنة 322هـ. الذهبي: **السير** (15/238).

4 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/78). الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/228).

5 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/228).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب حك ولوغ الكلب(ح279)(1/161). كتاب الصلاة ، باب الصلاة على النبيِّ ﷺ (ح406)(2/16)، باب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته(ح597)(2/98)، باب فضل انتظار الصلاة (ح649) (2/128). كتاب الطلاق، باب من خير نسائه (ح1477) (4/187). كتاب الحيوان، باب قتل الوزغ (ح2240) (7/42). كتاب فضائل النبي ﷺ، باب شيبه ﷺ (ح2341)(7/84). كتاب القدر، باب أهل الجنة وأهل النار (ح2662) (8/54). كتاب الرقاق، باب النهي عن المدح، (ح3001) (8/228).

7 - مسلم: **الصحيح** أبواب الهجرة ، باب مضت الهجرة لأهلها (ح1863)(6/27).

4. **إسماعيل بن عبد الرحمن وهو السُدّي الكبير**[1].

قال إبراهيم الجوزجاني: حُدِثْتُ عن علي بن الحسين بن واقد[2]، حدثني أبي قال: قدمت الكوفة، ومنيتي لقي السدي، فأتيته فسألته عن تفسير سبعين آية من كتاب الله تعالى فحدثني بها، فلم أقم من مجلسي حتى سمعته يشتم أبا بكر وعمر، فلم أعد إليه[3]، وقال الذهبي[4] وابن حجر[5]: رمي السدي بالتشيع.

قلتُ: لعل الذهبي وابن حجر اعتمدا في قولهما على رواية الجوزجاني، لكن هذه الرواية لا تصح في حق إسماعيل السُدّي من أوجه: **الأول:** هذه الرواية لم يذكرها إلا الجوزجاني، ولم يتطرق إليها العلماء المتقدمون، بل على العكس كانوا يمدحونه، فنرى يحيى القطان يقول: "لا بأس به، ما سمعت أحداً يذكره إلا بخير وما تركه أحد"[6]، وهذا زائدة بن قدامة[7] الحافظ المحدث، كان لا يأخذ عن أهل البدع، ويتشدد في اختيار الرواة؛ ليأخذ عنهم، ومع ذلك نراه يروي عنه[8].

الوجه الثاني: أنّ في تجريح الجوزجاني نظر خاصة إذا تفرد قال عنه ابن حجر: "وممن ينبغي أن يُتوقف في قبول قوله في الجرح؛ من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإذا تأملنا عيب الجوزجاني لأهل الكوفة نرى العجب؛ وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم"[9].

---

1 - قال ابن حجر: إسماعيل ابن عبد الرحمن ابن أبي كريمة السدي -بضم المهملة وتشديد الدال- أبو محمد الكوفي صدوق يهم ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:108). وسمي السدي؛ لأنّه كَانَ يقعد فِي سدة باب الجامع بالكوفة، وهُوَ السدي الكبير.المزي: **تهذيب الكمال** (138-3/132)

2 - علي بن الحسين بن واقد، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره بن حبان في الثقات، ولد 135 ت:212هـ، كان إسحاق بن راهويه سيء الرأي فيه لعلة الإرجاء.ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (7/308).

3 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (1/54). العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/87). الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/237).

4 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/237).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:108).

6 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**.(2/184).

7 - زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، من الكوفة، وهو من الحفاظ المتقنين، وكان لا يعد السماع حتى يسمعه ثلاث مرات، وكان لا يحدث أحدا حتى يشهد عنده عدل أنه من أهل السنة، ت:161هـ.ابن حبان: **الثقات** (340-6/339).

8 - مسلم: **الصحيح**، الحدود والديات، باب تأْخير الحدِّ عن النُّفَسَاء (ح4470)(5/125).

9 - ابن حجر، أحمد بن علي: **لسان الميزان**.7مج. ط2. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1390هـ- 1971م. (1/16).

الوجه الثالث: أنّ ما نقله الجوزجاني عن السدي، لم يُبيّن من هو، فهناك إثنان: إسماعيل السدي وهو السدي الكبير، والثاني: محمد بن مروان[1] السدي وهو السدي الصغير، ولعل الجوزجاني قصد الثاني وليس الأول؛ لأنّه ذكر الرواية بعد الترجمة لمحمد بن السائب الكلبي[2] ونقل قول المعتمر بن سليمان[3] عن أبيه قوله: "كان بالكوفة كذابان السدي والكلبي"[4]، فاقترانهما معاً فيه إشارة على وجود علاقة ببعضهما، وقد كانت كما قال عنه يحيى بن معين: "السدي الصغير صاحب الكلبي اسمه محمد بن مروان مولى الخطابيين وليس بثقة"[5]، فالمقصود بالرواية محمد بن مروان السدي الصغير؛ لأنه كان يفسر وينقل عن الكلبي الرافضي[6]، وليس إسماعيل السدي الكبير، ثمّ السدي محمد بن مروان متهم بالكذب كما قال عنه ابن حجر[7]، أمّا إسماعيل السدي الكبير فلم يتهمه أحد بالكذب من الذي تكلموا فيه.

ولعل ذكر الرواية في الترجمة لإسماعيل السدي خطأ؛ خاصةً أنّ الجوزجاني لم يذكرها في الترجمة لإسماعيل، فوقع من جاء بعده من العلماء في الخطأ؛ نتيجة الوهم، فذكروها عند الترجمة لإسماعيل، خاصة أنّ الرواية تناولت لقب السُدي، دون بيان من هو.

والإمام مسلم أخرج له خمس روايات، ثلاثاً في المتابعات[8]، وروايتين في الأصول[9] وجميعها بعيدة عمّا رُمي به الراوي من البدعة.

---

1 - محمّد بن مروان السُدّيّ الصغير المفسّر، صاحب الكلبيّ، متهم بالكذب، من الثامنة.ت:189هـ. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:506).

2 - محمد بن السائب الكلبي، أبو النضر المفسر، متهم بالكذب ورمي بالرفض، من السادسة، ت:146هـ. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:479).

3 - المعتمر بن سُلَيْمان بن طرخان التَّيْميّ، أبو مُحَمَّد البصْرِيّ، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، ولد سنة 106هـ، ومات سنة 187هـ بالبصرة في خلافة هارون. انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (255-28/250).

4 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (1/54).

5 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (8/86).

6 - انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (26/392).

7 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:506).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الانصراف من الصلاة بعد التسليم عن اليمين والشمال(ح1587) (2/153). كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها ولا سكنى (ح3709)(4/200). كتاب فَضائل الصَّحَابة، باب خير القرون، (ح6569)(7/108).

9 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحدود والديات، بَابُ تَأْخِيرِ الْحَدِّ عَنِ النُّفَسَاءِ (ح4470)(5/125).. كتاب الأَشْرِبَةِ، باب النهي عن اتخاذ الخمر خلاً (ح5184)(6/89).

5. زاذان أبو عمر الكندي[1].

قال مُحمد بن عُمر[2]: زاذان كان من شيعة علي[3]، وقال ابن حجر: صدوق يرسل وفيه شيعية[4].

قلتُ: الظاهر أنّ رميه بالتشيع من باب حبه وصحبته لعلي، جاء عن زاذان قوله: كُنَّا عند عَلِيٍّ فقلنا: يا أمير المؤمنين حَدِّثْنَا عَنْ أَصْحَابك؟"[5]، وهذا دليل أنّه صاحبه وكان معه وهو خليفة؛ لأنه خاطبه بأمير المؤمنين، ثم إنّ زاذان هذا كوفي، وكانت الكوفة مستقر علي بالعراق.

وأمّا ما جاء عنه من روايات ضعيفة وموضوعة[6] في فضائل علي وآل البيت لا يعد طعناً فيه؛ لأنّ البلاء فيها من الذي بعده وليس منه.

والإمام مسلم أخرج له حديثين، أخرج واحداً في المتابعات[7]، والثاني أصلاً واحتجاجاً[8] وأخرج له متابعة، والحديثان بعيدان عمّا رُمي به من البدعة.

6. زبيد بن الحارث اليامي الكوفي[9].

---

1 - قال ابن حجر: زاذان أبو عمر الكندي البزاز، ويكنى أبا عبد الله أيضا، صدوق يرسل وفيه شيعية، من الطبقة الثانية، ت:82هـ، روى له بخ م. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:213).

2 - محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي المدني، قدم بغداد وولي القضاء، وهو ممن طبق شرق الأرض وغربها ذكره، واشتهر برواية المغازي والسير وغير ذلك، وكان جوادا كريما، قال عنه أحمد بن حنبل: يركب الأسانيد، مات وهو على القضاء وليس له كفن فبعث المأمون بأكفانه في سنة 207هـ. الخطيب: **تاريخ بغداد** (3/212- 230).

3 - الدولابي، محمد بن أحمد: **الكنى والأسماء.** 3مج. تحقيق أبو قتيبة الفاريابي. ط1. بيروت: دار ابن حزم.1421 هـ - 2000م. (2/773).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:213).

5 - ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد: **التاريخ الكبير** المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثاني.2مج. المحقق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.1427 هـ - 2006م. (1/263).

6 - انظر نموذج للأحاديث الموضوعة: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله: **تاريخ دمشق.** 80مج. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. ط1. دمشق: دار الفكر. 1415 هـ- 1995 م. (42/269).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإشربة، باب النهي عن الإنتباذ في المزفت(ح1997)(6/97).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان والنزور، باب كفارة من ضرب مملوكه (ح1657)(5/90).

9 - قال ابن حجر: زبيد -بموحدة مصغر- بن الحارث بن عبد الكريم بن عمرو بن كعب اليامي- بالتحتانية-، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عابد من السادسة، ت:122هـ أو بعدها. ع. **تقريب التهذيب** (1/213).

قال محمد بن طلحة بن مصرف[1]: " ما كان بالكوفة ابن أب وأخ أشدُ تحاببًا منهما طلحة وزبيد الإيامي كان أبي عثمانياً وكان زبيد علوياً "[2]، وقال يحيى بن معين: "كان زبيد علوياً"[3].

قلتُ: رُمي زبيد بالتشيع لمجرد التفضيل، تفضيله علياً على عثمان، قال أحمد بن حنبل: زبيد كان يحب علياً يعني يفضل علياً على عثمان"[4] وهذا ليس ابتداعاً.

ورواياته عند مسلم ست روايات، أخرج منها ثلاثاً أصلاً واحتجاجاً[5]وأخرج لها متابعات وشواهد، وثلاثة أخرجها في المتابعات[6]، ولم يتفرد له بأي رواية، وجميعها بعيدة عن التشيع.

7. **سعيد بن محمَّد الجرمي الكوفي[7].**

قال الذهبي: ثقة لكنّه شيعي[8]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[9].

قلتُ: لعل اعتمادهما على ما رواه الخطيب البغدادي عن إبراهيم المخرمي أنّه قال: كان سعيد الجرمي إذا قدم بغداد نزل على أبي، فكان أبو زرعة الرازي يجيء كل يوم يذاكره وكان إذا حدّث فجرى ذكر النبي سكت، وإذا جرى ذكر علي قال: صلى الله عليه وسلم "[10].

---

1 - محمد بن طلحة بن مصرف اليامي من همدان، ويكنى أبا عبد الله، ت:167هـــ في خلافة المهدي، وكانت له أحاديث منكرة، قال عفان: كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه ولكن من كان يجترئ أن يقول لمحمد بن طلحة إنك تكذب؟ ابن سعد، أبو عبد الله محمد: **الطبقات الكبرى.** 8مج. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت. دار صادر، 1968م . (6/376).

2 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (7 / 474) و في رواية عند العجلي" كَانَ طَلْحَة بن مصرف وزبيد اليامي متواخيين " العجلي: **الثقات**(1 / 480)

3 - ابن معين، يحيى أبو زكريا: **من كلام يحيى بن معين في الرجال   رواية طهمان.** المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث .(ص:81).

4 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (2/535).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب سباب المسلم فسوق وقتاله كفر (ح64)(1/57)، كتاب الصلاة، باب الصلاة الوسطى (ح628)(2/112)، أبواب الإمارة، باب إنما الطاعة في معروف (ح1840)(6/15).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الجنائز، باب الأمر بزيارة القبور(ح977)(3/65)، الأَضَاحِيِّ، باب ذبح الأضحية بعد الصلاة (ح1961)(6/75)، كتاب الدعوات، باب من دعاء النبي ﷺ (ح2723)(8/82).

7 - قال ابن حجر: سَعِيد بن مُحَمَّدِ بن سعيد الجرمي، أَبُو مُحَمَّد الكوفي، صدوق رمي بالتشيع، من كبار الحادية عشرة، ت: 230هـــ، خ م د ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/240).

8 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (2/157).

9 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/240).

10 - الخطيب: **تاريخ بغداد** (9/90).

وهذه الرواية باطلة لأسباب، أولاً: الرواية تذكر أنّ أبا زرعة كان يذاكره ويسمع كلامه، فلماذا لم يتهمه بالتشيع؟ مع أنّ غلوه ظاهر، وبالرجوع إلى كتاب الضعفاء لأبي زرعة، وجدتُ أبا زرعة يمدحه، ويذكر من أثنى عليه من العلماء، ولم يتطرق لتشيعه، قال أبو زرعة: "سألت ابن نمير وابن أبي شيبة عن سعيد الجرمي فأثنيا عليه، وذاكرت أحمد بن حنبل بأحاديث عنه فعرفه وأثنى عليه، وقال: ثقة كان يطلب معنا الحديث"[1].

ثانياً: في إسناد الرواية إبراهيم المخرمي، قال عنه الدارقطني:" ليس بثقة حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة"[2].

والنتيجة أنّ الرواية ضعيفة باطلة والتشيع في حقه لا يثبت؛ وإذا كان معتمد الذهبي الرواية، فالأصل أن يصفه بالغلو ولا يكتفي بقوله: "شيعي".

والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات، روايتين[3] في المتابعات، ورواية[4] في الأصول وموضوع الأحاديث بعيد عن التشيع.

8. سعيد بن عمرو بن أَشْوَعَ الهَمْدَانِيُّ[5].

قال الجوزجاني: ابن أشوع قاضي الكوفة غالٍ زائغ[6]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالتشيع[7].

---

1 - أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم: **الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي.** 3مج. تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي.ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. 1402هـ/1982م.(3/873).

ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/59).

2 - الدارقطني، علي بن عمر: **سؤالات حمزة السهمي.** تحقيق: موفق بن عبد الله. ط1. الرياض: مكتبة المعارف. 1404 - 1984. (1/168).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب استماع الجن للقرآن (ح450)(2/37). كتاب المغازي، بَابُ عَدَدِ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ (1814)(5/200).

4 - مسلم: **الصحيح** كِتَاب الزَّكَاةِ، باب من حبس عمَّن يملك قوته(ح996)(3/78).

5 - قال ابن حجر: "سَعِيدُ بن عمرو بْنُ أَشْوَعَ الْهَمْدَانِيُّ، [وربما ينسب إلى جده] الكوفي قاضيها، ثقة رمي بالتشيع من السادسة، مات في حدود العشرين ومائة، خ م ت . **تقريب التهذيب** (ص:239) .

6 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (1/66).

7 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:239) .

قلتُ: لا يصح رميه بالتشيع؛ لتفرد الجوزجاني بذلك، والجوزجاني مُبتدع، فلا يُقْبَلْ قول مبتدع في آخر مبتدع مثله، قال ابن حجر: "الجوزجاني غالٍ فِي النصب فتعارضا"[1]، أي تعارض النصب مع التشيع. والإمام مسلم أخرج له روايتين[2] في المتابعات، وبعيداً عمّا رُمي به من التشيع.

9. سعيد بن فيروز الكوفي[3].

قال العجلي: ثقة، كان فيه تشيع[4]، وقال ابن حجر: ثقة فيه تشيع قليل كثير الإرسال[5].

قلتُ: يبدو أنّ اتهامه بقليلٍ من التشيع؛ يرجع إلى كونهِ من الكوفة، وهذا تشيعٌ ليس بدعياً.

والإمام مسلم أخرج له روايتين، أخرج رواية في الشواهد والمتابعات[6]، ورواية في الأصول[7]: أخرج لها شواهد ومتابعات، وموضوعهما لا علاقة له بالتشيع.

10. سلمة بن كهيل[8].

قال شعبة بن الحجاج في البصرة لتلاميذه: إن حدثتكم عن ثقات أصحابي فإنّما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، فعد سلمة بن كهيل من الشيعة[9] وقال ابن معين: شيعي مغال[10] وقال العجلي: ثقة فيه تشيع قليل[11] وقال أبو داود: كان يتشيع[12].

---

1 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/406).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب: {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى}(ح177)(1/111). كتاب الأحكام، باب إن الله يرضى لكم ثلاثًا ويكره لكم ثلاثًا (ح593)(5/131).

3 - قال ابن حجر: سعيد بن فيروز أبو البختري - بفتح الموحدة والمثناة بينهما معجمة - ابن أبي عمران الطائي [قد ينسب إلى جده] الكوفي، ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال، من الثالثة، ت:83هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:240).

4 - العجلي: **الثقات** (2/386).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:240).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه (ح1534)(5/11).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصيام، باب مَدّ الهلال للرؤية (ح1088)(3/127).

8 - قال ابن حجر: سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو يحيى، ثقة يتشيع من الرابعة، ت:121هـ حِينَ قُتِلَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ.ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:248).

9 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (1/144).

10 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (22/126) بتصرف قليل. لم أجد قول ابن معين في كتبه.

11 - العجلي: **الثقات** (1/421).

12 - أبو داود: **سؤالات عبيد الآجُرِّيّ** (1/166).

قلت: الوحيد الذي رماه بالغلو ابن معين، وقد يرجع ذلك إلى تفضيله علياً على الشيخين، وهذا هو الغلو عند السابقين[1]، وهذا لا يُعد ابتداعاً؛ لأنّ التفضيل مُختلفٌ فيه.

وأمّا ما قاله ابن خلفون[2]:" توقف ناسٌ عن الرواية عنه؛ بسبب مذهبه"[3]، لا يُنظر إليه؛ لأنّ مذهبه ليس ابتداعاً، فأغلب العلماء وثقوه، قال يحيى بن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: متقن الحديث، وقال أبو زرعة: كوفي ثقة مأمون ذكي، وقال أبو حاتم: ثقة متقن[4].

والإمام مسلم أخرج له ثلاثة عشر حديثاً، ستة أحاديث[5] في الأصول ولها متابعات وشواهد، وسبعة أحاديث[6] في المتابعات، وجميعها بعيدة عن بدعة التشيع.

11. **شَرِيك بن عبد الله النخعي**[7].

قال زكريا الساجي[8]: كان ينسب إلى التشيع المفرط[9]، وقال الذهبي: فيه يسير تشيع مع ثنائه على عُثْمان[10].

---

1 - قال أبو الجحاف: أدركت الشيعة الأولى، والغالي فيهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر. ابن معين: **التاريخ** رواية ابن محرز(2/24).

2 - ابن خَلْفُوْنَ أبو بكر محمد بن إسماعيل بن محمد الأزدي، الحافظ المتقن، العلامة، نزيل إِشْبِيْلِيَةَ، ولد سنة 555هـ وكان بصيرا بصناعة الحديث، حافظا للرجال، متقنا، ألف كتاب المنتقى في الرجال خمسة أسفار، وكتاب المفهم في شيوخ البخاري ومسلم، وكتاب علوم الحديث، وولي القضاء ببعض النواحي، توفي: 636هــ.الذهبي: **السير** (72-23/71).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (6/22).

4 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/171). المزي: **تهذيب الكمال** (11/315).

5 - مسلم: **الصحيح**، الطهارة، غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم(ح304)(1/170). الصلاة، باب الذكر والدعاء في صلاة الليل (2/178). البيوع، باب خيار الناس أحسنهم قضاء(ح1601)(5/54). الأيمان والنذور، باب كفارة من ضرب مملوكه (5/90). الأحكام، باب أحكام اللقطة (5/135). الرقاق، باب من سمَّع سمَّع الله به (8/223).

6 - مسلم: **الصحيح**، الطهارة، باب التيمم(1/193). الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه (3/114). الصيام، باب من مات وعليه صوم(3/156). الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة والجمع بين المغرب والعشاء (4/75)، وباب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي(4/79). الطلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها ولا سكنى (4/198). الأَضَاحِيِّ، باب ذبح الأضحية بعد الصلاة (6/76).

7 - قال ابن حجر: شَرِيك بن عبد اللَّه النخعي الكوفي القاضي، أبو عبد اللَّه، تغير حفظه منذ ولي القضاء، وكان عادلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، ت: 177هــ، روى له الجماعة. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:266).

8 - زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن، الإمام، الثبت، الحافظ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، أبو يحيى، كان من أئمة الحديث، أخذ عنه: أبو الحسن الأشعري مقالة السلف في الصفات، ت: 137هــ بالبصرة.الذهبي: **السير**(14/197).

9 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/337).

10 - الذهبي، محمد بن أحمد: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**. 15مج. تحقيق: د.بشار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب الإسلامي. 2003م. (11/176).

قلتُ: التشيع في حقه لا يثبت للأسباب التالية: أولاً: جاء عنه أنّه كان يُحب الشيخين ولا يؤخرهما عن علي، قال يحيى بن معين:" قال شريك: ليس يُقدم علياً على أبي بكر وعمر أحدٌ فيه خير"[1]، وورد عنه أيضاً أنّه لا يبغضهما كما تفعل الرافضة؛" فسأله عبد الله بن مصعب بن الزبير: أنت تبغض الشيخين قال: ومن الشيخان؟ قال: أبو بكر، وعمر، قال: والله ما أبغض أباك وهو دونهما، فكيف أبغضهما؟"[2]، فهذا نص صريح بعدم بغضه للشيخين، مما يخرجه من تهمة التشيع، وأيضاً كان يحمل على أهل البدع فكيف يكون منهم، قال ابن حنبل: "كان عاقلاً صدوقًا مُحدثًا، وكان شديدًا على أهل الريب والبدع"[3].

ثانياً: ما جاء عنه أنّه يُقدم علياً على عثمان، قال ابن حجر:" كان يقدم علياً على عثمان"[4] فهذا ليس ابتداعاً وقدحاً فيه، ومع ذلك كان أيضاً يتكلم خيراً في عثمان، قال: لمّا حضرت الوفاةُ عمرَ، جعل الأمر شُورى بين ستة نفر من أصحاب النبي ﷺ فاجتمعُوا على عثمان فلو علموا أنّ فيهم أفضل منه كانوا قد غشُّونا"[5].

ثالثاً: جاء عن شريك تعرّضه لمعاوية:" جاء ذِكر معاوية عنده فوصف بالحِلْم، فقال شريك: ليس بحليم من سفه الحق وقاتل علياً، وقال أيضاً: لوددتُ أنّي كُنْتُ مع علي فخضَبْتُ يديَّ بسيفي من دمائهم"[6]، فنفى الحلم عن معاوية، وهذا انتقاص له وتنزيل من شأنه ومكانته.

واتهام شريك بالتشيع لتعرضه لمعاوية خطأ لا يصح؛ لأنّ ما ذُكر عنه من موقفه من معاوية ليس شتماً؛ وإنّما وصف حال معاوية في وقوفه ضد عليّ، أنّه لم يكن حليماً؛ لأنّ الحق كان مع عليٍ، فتركه المبايعة لعلي، وعدم الخضوع له في تأجيل القصاص من قتلة عثمان، وثمّ محاربته أيضاً تسفيه للحق، وهذا خلاف كان شائعاً في حينه، فبيان من كان مخطئاً أو من كان مصيباً

1 - ابن معين: **التاريخ**، رواية الدوري(4/17).

2 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (9/288).

3 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/194).

4 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/337).

5 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/194).

6 - **المصدر السابق** (2/193).

ليس إفراطاً في التشيع وليس من التشيع أصلاً، بل هو اجتهاد في بيان حقيقة ما حدث.

والإمام مسلم أخرج له سبعة أحاديث، خمسة أحاديث[1] في المتابعات، وحديثين[2] في أصل الباب احتجاجاً، وأخرج لهما شواهد ومتابعات، وجميع موضوعاتها لا تحمل أي إشارة لما رمي به.

12. **أبو الأسود الدُّؤَلِيّ[3].**

قال ابن سعد:كان شاعرًا مُتشيعًا[4]، وقال العجلي: كان من كبار التَّابعين من أَصحاب علي[5].

قلتُ: معنى التشيع الذي نسب إليه الحب والمناصرة لعلي، دون التعرض لغيره من الصحابة بالسب، فحبه لعلي لا يلغي حب غيره من الصحابة، فتشيعه إنّما هو من الناحية اللغوية؛ لأنه قاتل مع علي، حيث ذكر الذهبي أنه قاتل مع علي يوم الجمل، وكان من وجوه شيعته[6]، أما بعد مقتله شايع معاوية وأقبل عليه[7].

وأخرج له مسلم خمسة أحاديث: واحداً[8] في المتابعات، وأربعة أصلاً واحتجاجاً، ثلاثة[9] منها أخرج لها متابعات وشواهد، وتفرد بحديث واحد[10] عنه، وجميعها بعيدة عمّا رُميَ به من البدعة.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح(2/39). كتاب الحَجِّ، دخول مكة عام الفتح(4/112). الرِّضَاع، باب المرأة تهب يومها لضرتها(4/174). كتاب البيوع، باب جامع ما جاء في المزارعة (5/25). كتاب الآداب، باب بر الوالدين(8/2).

2 - مسلم:**الصحيح**، كتاب الطب، بَابُ اجْتِنَابِ الْمَجْذُومِ(ح2231)(7/37). كتاب الشِّعْرِ، باب أصدق كلمة قالها شاعر (ح2256)(7/49).

3 - قال ابن حجر: أبو الأسود الديلي -بكسر المهملة وسكون التحتانية- ويقال الدُّؤَلِيُّ- بالضم بعدها همزة مفتوحة- البصري، اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان، ويقال عمرو بن ظالم، ويُقال بالتصغير فيهما، ويقال عمرو بن عثمان أو عثمان بن عمرو، ثقة فاضل مخضرم [من الثانية] ت:69هـــ،ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 619).

4 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/99).

5 - العجلي: **الثقات** (1/484).

6 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (4/82) بتصرف.

7 - انظر: ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (178-25/177).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئًا (ح94)(1/66).

9 - مسلم: **الصحيح**، كتابُ الإيمان، باب كفرمن ادعى لغير أبيه وهو يعلم (ح61)(1/57). كتاب الصلاة، باب البزاق في المسجد خطيئة (ح553)(2/77). كتابُ الزكاة، باب كل معروف صدقة(ح1006)(3/82).

10 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الْقَدَرِ، باب كُلٌّ ميسر لما خلق له(ح2650)(8/48).

13. **عبَّاد بن العوّام**[1]. قال ابن سعد :عبّاد كان يتشيع[2].

قلتُ: نسبته إلى التشيع باطلة؛ لأنّه لم يرمه بالتشيع إلا ابن سعد وهو يحمل على أهل العراق، قال ابن حجر:"ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق"[3].

والإمام مسلم أخرج له ستة أحاديث، خمسة[4] في المتابعات، ورواية واحدة[5] في الأصول، أخرج لها متابعة، وجميع الروايات بعيدة عمّا رمي به من التشيع.

14. **عبد الرزاق بن همَّام**[6].

قال وَكِيع بن الجراح[7]: " يشبه رجال أهل العراق"[8]، وقال العجلي: ثقة كان يتشيع[9]، وقال ابن حبان: "وكان ممَّن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه "[10].

قلتُ: رمي بالتشيع؛ بسبب التفضيل، والتعرض لمعاوية، وروايته أحاديث في فضائل آل البيت.

فأمّا التفضيل، كان بسبب تفضيله علياً على عثمان، قال:" والله ما انشرح صدري قط، أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر ورحم الله عمر ورحم الله عثمان ورحم الله علياً، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وأوثق عملي حبي إياهم"[11]، فنلاحظ أنّه اكتفى بذكر الشيخين عند التفضيل ولم يذكر عثمان، وذكره عند الترحم، فهذا يدل أنّ في نفسه شيئاً حيال تقديم علي

---

1 - قال ابن حجر: عَبَّادُ بن الْعَوَّام بن عمر الكلابي مولاهم، أَبَو سَهْلٍ الواسطي، ثقة من الثامنة، ت: 185هـ، أو بعدها وله نحو من سبعين ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:290).

2 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/330).

3 - ابن حجر: **هدى الساري** (1/443).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي (ح513) (2/61)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعلين (ح555) (2/77). كتاب الزكاة، باب كل معروف صدقة (ح1005) (3/82). كتاب البيوع، باب جامع ما جاء في الربا (ح1590) (5/45). كتاب الفرائض، باب العدل بين الأولاد في العطاء (ح1623) (5/65).

5 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الإِيمَانِ، باب: {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى}(ح174)(1/109).

6 - قال ابن حجر: عبد الرَّزَّاق بن هَمَّامٍ بن نافع الحميري، أَبَو بَكْرٍ الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، ت:211هـ وله خمس وثمانون، ع ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:354).

7 - وَكِيعُ بن الْجَرَّاحِ بن مَلِيحِ، أبو سفيان، ولد 129هـ، وتوفي:197هـ، وكان ثقة، مأمونا، عالما، رفيعا، كثير الحديث، حجة، قال فياض بن زهير: ما رأينا بيد وكيع كتابا قط، كان يقرأ كتبه من حفظه.. ابن سعد: **الطبقات** (6/394).

8 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (2/59).

9 - العجلي: **الثقات** (2/93).

10 - ابن حبان: **الثقات** (8/ 412).

11 - المزي: **تهذيب الكمال** (18/60).

على عثمان، ومما يُؤكّد ذلك أيضاً أنّه سُئل عن التفضيل بين الخلفاء الراشدين، فأبى الحديث والتكلم[1]؛ لأنّه ستكون إجابته واضحة بخصوص ذلك، وأمّا تعرضه لمعاوية، فقد ذكر رجلٌ معاويةَ في مجلسه، قال:" لا تُقذِّر مجلسنا بذكر ولد أبي سفيان"[2]، وهذا التعرض له ما يبرره بسبب الخلاف مع عليٍ وليس ابتداعاً.

وأمّا أحاديثه في فضائل آل البيت، قال ابن عدي:" عبد الرزاق روى أحاديث في فضائل أهل البيت مما لا يوافقه عَلَيْهَا أحدٌ من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث"[3].

قلتُ: تشيعه لا يثبت، فجميع الاتهامات الموجه له لا تدخله في البدعة؛ فالتفضيل تحدثنا أنّ من يقول به لا يُعد مبتدعاً، وتعرضه لمعاوية من باب بيان خطأه في وقوفه ضد عليٍ، وأمّا رواياته في فضائل آل البيت، كان هو مُجرد ناقل للرواية، وليس واضع لها، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي قلت له: عبد الرزاق كان يتشيع ويفرط فِي التشيع؟ فقال: أمّا أَنا فلم أسمع منه في هذا شيئا ولكن كان رجلاً تعجبه أخبار النّاس أو الأخبار"[4]، فالمأخذ على الروايات ليس منه، ثمّ لعلها أُدخلت عليه بعدما اختلط؛ قَال أحمد بن حنبل عن بعض الرواة ممن روى عن عبد الرزاق: هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي"[5].

والإمام مسلم أخرج له نحو أربعمائة رواي، وأغلب ما أخرجه له ضمن المتابعات والشواهد، واخرج له روايات في الأصول[6] ، وأتبعها بمتابعات وشواهد، وجميع الأحاديث بعيدة عن شبهة التشيع، فالإمام مسلم أخرج لعبد الرزاق ما له أصل، وبعيداً عمّا رمي به من البدعة.

---

1 - انظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (8/225).

2 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/109).

3 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (6/545).

4 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (2/59).

5 - المزي: **تهذيب الكمال**(18/57).

6 - مسلم: **الصحيح**: كِتَاب الزَّكَاةِ، باب ما أَنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره(ح1026)(3/91). كتاب الأيمان النَّذْرِ، باب لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله(ح1655)(5/88). كتاب الأحكام، باب قضية العقار، وجرة الذهب(ح1721)(5/133). كتاب ْفَضَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ، باب في تمني رؤيته ﷺ (ح2364)(7/96). كتاب أحاديث الأنبياء، باب فَضائل عيسى عَلَيْه السَّلَام (ح2368)(7/97). كتاب فضائل الصَّحَابة، باب الناس كإبل مئة(ح2547)(7/192). كتاب الجنة، باب كل من يدخل الجنة على صورة آدم(ح2841)(8/149). كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان(ح157)(8/170). كتاب الفتن، باب لا تَقُومُ السَّاعةُ حتَّى تعبُد دَوْسٌ ذَا الْخَلَصَةِ، (ح2906)(8/182). كتاب الرقاق، باب في خلق الملائكة والجان وآد(ح2996)(8/226).

15. **عبد الله بن شدَّاد الهاد**[1].

قال ابن سعد: كان متشيعًا[2] وقال يعقوب بن شيبة: ابن شداد كان يتشيع[3].

قلتُ: لا يثبت التشيع عنه، سوى تشيع ولاء وحب ومناصرة؛ جاء عنه أنّه قال: "لوددت أنّي أقمت على المنبر من غدوة إلى الظهر؛ فأذكر فضائل علي ثم أنزل فيُضرب عنقي"[4]، وهذا دليل على حبه الشديد لعلي، فقد صحبه في حربه ضد الخوارج، ثمّ بعد وفاته أقبل على معاوية[5].

والإمام مسلم أخرج له خمسة أحاديث بعيداً عن شبهة التشيع: أربعة[6] في المتابعات، ورواية[7] أصلاً واحتجاجاً، أخرج لها متابعة.

16. **عبد الله بن عيسى الكوفي**[8].

قال يحيى بن معين: ثقة، كان يتشيع[9]، وقال ابن حجر: ثقة فيه تشيع[10].

قلتُ: رماه بالتشيع ابن معين، ويقصد أنّ الراوي يفضل عليًا على عثمان؛ لأنّ معظم من قال عنه ابن معين" شيعي هو كذلك[11].

---

1 - قال ابن حجر: عبد الله ابن شداد ابن الهاد،أبو الوليد المدني ولد على عهد النبي ﷺ وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات، وكان معدوداً في الفقهاء، مات بالكوفة مقتولا سنة 82هـ وقيل بعدها.ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 307).

2 - ابن سعد:**الطبقات الكبرى**(5/61) روى المزي عن ابن سعد: كان عثمانيا.المزي: **تهذيب الكمال** (15/84).
قلتُ: لعله أخطأ في النقل، والذي فيه: كان ثقة فقيهًا كثير الحديث متشيعًا. ابن سعد: **الطبقات**: (5/61) و(6/126).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** (7/400).

4 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (6/112).

5 - انظر: الخطيب : **تاريخ بغداد** (9/480)، ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (29/140).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب مباشرة الحائض فوق الإزار(ح294)(1/167). كتاب اللعان (ح1497)(4/210). كتاب الطب، بَابُ الرُّقْيَة من الْعَيْنِ والنَّملة والْحُمَةِ وَالنَّظْرَةِ(ح2195)(7/18). كتاب فضائل الصحابة، بابٌ فضل سعد بن أبي وقَّاص (ح4241)(7/125).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الاعْتِرَاض بيْن يدي المُصَلِّي(ح513)(2/61).

8 - قال ابن حجر: عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى الكوفي، أبو محمد، ثقة فيه تشيع من السادسة، ت:130هـ، ع ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/317).

9 - ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ (رواية عثمان الدارمي)**. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث. 1399هـ - 1979م. (1/160). ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (31/398).

10 - ابن حجر: **التقريب** (1/317).

11 - جاء عن ابن معين في وصف الشيعي، قوله: من قال: أَبُو بكر وعمر وعلي وعثمان فهو شيعي، ابن معين، **التاريخ**، رواية الدوري(3/465).

وأخرج له الإمام مسلم حديثين لا تعلق بهما بما رمي به من البدعة، الأول: أخرجه في الشواهد[1]، والثاني: أخرجه في أصل الباب، لم يخرج له شاهد ولا متابعة[2].

17. عبد الله بن عمر الأُموي الكوفي[3].

قَالَ صَالح جزرة: "كان عبد الله بن عمر بن أبان يمتحن كل من يجيئه من أصحاب الحديث فإنّه كان غالياً في التشيع فدخلت عليه فقال: من حفر بئر زمزم؟ قلت: معاوية بن أبي سفيان قال: فمن نقل ترابها؟ قلت: عمرو بن العاص، فصاح فيَّ وقام ودخل منزله[4]، وقال ابن حجر: صدوق فيه تشيع"[5]

قلتُ: إن ثبتت هذه الرواية[6] فإنها لا تحمل معنى الغلو في التشيع، أو لا تحمل معنى التشيع أصلاً؛ لأنها محتملة، فغضبه قد يكون لتعمّد المجيب الخطأ في الإجابة، أو يكون لأجل ذكر معاوية وابن العاص، وهما ممن خالف علياً، ثمّ لو غضب لذكرهم فإنّه لم يصدر منه سب وشتم لهما فأكثر الاحتمالات رمي مُشْكدانة بالتشيع لأجل التفضيل على مذهب غالبية أهل بلده.

وهو في الرواية صدوق، أخرج له مسلم تسعة أحاديث، حديثين[7] أصلاً واحتجاجاً وأخرج لهما متابعات، وسبعة[8] أحاديث في المتابعات، وجميعها بعيدة عن التشيع.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف (ح820)(2/202).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (ح806)(2/198).

3 - قال ابن حجر: عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الأُموي، أبو عبد الرحمن الكوفي، مُشْكدانة، وتعني وعاء المسك بالفارسية، صدوق فيه تشيع، من العاشرة، ت:239هـ، روى له م س د. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/315).

4 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (9/326)، ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (23/398).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/315).

6 - فإن فيها مجاهيل، مثل : محمد بن نعيم.

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب المغازي، باب ما لَقِيَ النَّبيُّ ﷺ من أذى المُشْركين والمُنافقين(ح1794)(5/179)، كتاب فضائل الصّحابةِ، فضل أصحاب رسول الله ﷺ (ح2531)(7/183).

8 - مسلم: **الصحيح**، أبواب الاستسقاء، باب في ريح الصبا والدبور (3/27). الحج، باب ما جاء في الرمل والمشي في الطواف (4/63). الاستئذان، باب الاستئذان ثلاث (6/180). فضائل النبي ﷺ، باب فى سنه (7/88). الفتن، باب الفتنة فى المشرق (8/181)، وباب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بالقبر فيتمنى مكانه (8/182)، وباب فتنة القتل (8/183).

18. **عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب**[1].

قال محمد بن شهاب الزهري: كان عبد الله يتبع حديث السبئيّة[2]، وفي رواية: يجمع أحاديث السبئية[3]، وقال ابن سعد: كان أبو هاشمٍ صاحب علم ورواية، وكانت الشيعة يلْقوْنهُ ويَتولوْنه[4] وقال ابن الحذاء الأندلسي[5]: فيه شيء من الجرح، لأنّه كان صاحب الشيعة[6].

قلتُ: مجرد أنّ الشيعة يلقونه ليس بجرح، كما قال الذهبي: "ما هذا بحمد الله جرح"[7]، وتشيعه إنْ ثبت لا يمكن أن يكون إلا التشيع الأول، وهو نصرة آل البيت ومحبتهم؛ لأنّه من آل البيت، فهم كانوا يعرفون الحق ويحبون أبا بكر وعمر وعثمان وجميع الصحابة، وينكرون السب والشتم، ويؤكد ذلك أنّه سُئل عن أبيه، "هل سمعته يذكر شيئًا من هذا - يعني التعرض للشيخين - قال: لا، ومن يُنقصهُما بشيء فنحْن منه براء"[8].

وإذا كان استدلال ابن الحذاء بأن عبد الله بن عمر شيعي كونه يجمع أحاديث السبئية، فهذا لا يعني أنّه مقتنع بعقيدتهم؛ بل ينم عن رغبته في كيفية التعامل معهم عندما يناظرهم أو يهاجم باطلهم، فإذا لم يفعل ذلك، فكيف يواجه فكرهم وعقيدتهم الباطلة إذا لم يطّلع على أخبارهم وأحاديثهم؟ قال ابن عبد البر: "كان أبو هاشم عالماً بكثير من المذاهب والمقالات وفنون العلم"[9].

ثمّ لو كان عبد الله من الروافض السبئيين؛ ما استقبله الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك

---

1 - قال ابن حجر: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب، أَبَو هَاشِمٍ، ابن الحنفية، ثقة من الرابعة، ت:99هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/321).

2 - البخاري، محمد بن إسماعيل: **التاريخ الكبير**. 8مج. باكستان، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية. (5/187). والسبئية فرقة من فرق الشيعة تنسب الى عبد الله بن سبأ. انظر: الأسفراييني: **الفرق بين الفرق** (ص:17).

3 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (32/273).

4 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (5/327).

5 - أبو عمر أحمد بن محمد القُرْطُبِيُّ، ابن الحَذَّاءِ، الإمام المحدث، مولى بني أمية، ولي القضاء، كان حسن الأخلاق، عالما، سريع الكتابة، انتهى إليه علو الإسناد مع ابن عبد البر، مات سنة 467هـ. الذهبي:**السير** (18/344).

6 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (2/483).

7 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (2/483) بتصرف.

8 - الفسوي، يعقوب بن سفيان: **المعرفة والتاريخ**. 3مج. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1401 هـ- 1981 م. (3/34) بتصرف.

9 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (6/16).

عندما أقبل عليه، وما أحسن ضيافته[1]؛ لما عرف من بغض الأمويين والعلماء الصالحين لهذه الفرقة المعروفة في وقته بضلالها وانحرافها وسبها للخلفاء الراشدين.

ومن أدلة براءته من الشيعة أيضاً أنّ الإمام مسلماً أخرج له حديثاً واحداً مُخالفاً لما رمي به من البدعة، وهو حديث تحريم زواج المتعة[2]، مع العلم أنّ الروافض الشيعة يُحّلونه.

19. **عَمْرو بن حماد القنَّاد**[3].

قال أبو داود: كان من الرافضة ذكر عثمان بشيءٍ فطلبه السلطان"[4]، وقال زكريا الساجي: يُتهم في عثمان[5]، وقال الذهبي: صدوق يترفَّض[6]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالرفض[7].

ووجه رميه بالرفض؛ أنّه ذكر عثمان بشيءٍ وهذا الشيء حمل في معناه على السوء، فمن ذكر عثمان بسوء - وهو صاحب مكانة عالية في الإسلام - فهذا ينم عن غلو عنده، فلا يكون إلا من درجة الرافضة الذين يرفضون الشيخين.

قلتُ: حمل المعنى الذي ذكره في حق عثمان على السوء فيه نظر؛ لأنّ هذا الشيء عام، لماذا نحمله على السوء؟ هل لأنّ السلطان طلبه؟ فقد يكون هذا الشيء الذي ذكره في حق عثمان المآخذ التي أخذها المتمردون على عثمان عند مقتله، خاصةً أنّ الطبري روى من طريق القناد روايات في مقتل عثمان، جاء في أحد الروايات: أنّ أحد المتمردين قال لعثمان: إنّ ناسًا من المُسلمين اجتمعُوا فنظروا في أعمالك فوجدُوك قد ركبت أُمُورًا عظامًا، فاتَّق الله عز وجل وتُبْ

---

1 - انظر: ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (32/274).

2 - مسلم: **الصحيح**، الذبائح،النهي عن لحوم الحمر الإنسية (ح5045)(6/63). النكاح، باب نكاح المتعة ونسخه وتحريمه (ح1407)(4/134).

3 - قال ابن حجر: عَمْرو بن حَمَّاد الْقَنَّادُ، أبو محمد الكوفي، وقد ينسب إلى جده، صدوق رمي بالرفض من العاشرة، ت:222هـ، بخ م د س فق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:420).

4 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (1/154).

5 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (10/153).

6 - الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان: **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.** 2مج . تحقيق: أحمد الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية. 1413 هـ - 1992 م .(2/75).

7 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:420).

إليه وانْزِعْ عنها"... وقوله في نهاية الرواية لعثمان: "بلى والله إنّي لأدري أن الله بالمرصاد لك ... ..."[1] وفي رواية: "وأخذ الناس الحجارة أثناء جنازته، وقالوا: نعثل نعثل[2]!"[3].

فعندما روى عمْرو بن حمَّاد هذه الروايات وفيها إساءة وتهديد لعثمان، قد يكون طلبه السلطان ليتأكد من صحة هذه الروايات أو طلبه ليرويها له، أو ظناً منه أنّه يرويها تأييداً لمن قتل عثمان، خاصةً أنّه من الكوفة وغالبيتهم ممن يُفضل علياً على عثمان أو الشيخين، فالأصل أنْ يُبيّن أبو داود ذلك الشيء الذي طلبه السلطان لأجله، لا أن يبقيه عاماً، فالنتيجة أنّ تشيع عمرو يُحمل في أكثر الاحتمالات على التفضيل وهذا ليس ابتداعاً.

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في أصل الباب[4] وأخرج لها شاهداً بمعناه، وهذا الحديث لا يحمل أي شبهة في التشيع الذي رُمِيَ به.

20. **عوف بن أبي جميلة الأعرابي**[5].

قال ابن سعد: كان ثقة وكان يتشيع[6] قال ابن معين: عوف بصري، قدري، شيعي، ثقة[7].

قلتُ: تشيعه يُحمل على الحب والتفضيل؛ جاء عنه أنّ علياً ذُكر بسوء فدافع عنه، وذلك "عندما زار الصَّلْت بن دينار[8] وهو ناصبي، فكأن الصّلت نال من عليٍّ، فقال عوف: ما لك،

---

1 - الطبري، محمد بن جرير: **تاريخ الرسل والملوك**.11مج.ط2. بيروت: دار التراث. 1387 هـ.(4/333) باختصار.

2 - النَعْثَلُ: الشَّيْخُ الأحمقُ، ويُقال: فيه نَعْثَلةٌ أي حُمْقٌ، وقال بعضُ الناس في عثمان: اقتُلُوا النَّعْثَلَ، يقال: شَبَّهَهُ بالضَبَع كما يقال في العربيّة: يا ثَوْرُ، يا حمار، والنَّعْثَلُ: الذيخ، وهو الذكر من الضِبْعان. الفراهيدي: **العين** (2/341). ونَعْثَل رجلٌ من أَهل مِصْر كان طويل اللِّحْية، قيل إِنه كان يُشْبِه عثمان ، وكان عثمان إذا نيل منه وعيب شبِّه بهذا الرجل المِصْريّ؛ لطول لحيته، ولم يكونوا يجدون فيه عيباً غير هذا. ابن منظور: **لسان العرب** (11/669).

3 - الطبري: **تاريخ الرسل والملوك**(4/333).

4 - مسلم: **الصحيح**، فضَائِلِ النَّبِيِّﷺ، بَابُ طِيبِ رِيحَه ﷺ (ح2329)(7/80).

5 - قال ابن حجر: عوف بن أَبي جَميلة الأعرابي، أَبُو سهل، ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، من السادسة، ت:147هـ،ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/433).

6 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/258).

7 - الدولابي: **الكنى والأسماء** (2/616). انظر: توثيقه دون نسبته للتشيع، ابن معين:**التاريخ**، رواية الدوري(4/320).

8 - الصلت بن دينار الأزدي، أبو شعيب البَصْرِيّ، المعروف بالمجنون، قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، ترك الناس حديثه، وقَال البُخارِيُّ: كان شعبة يتكلم فيه، مات قريبًا من سنة ستين ومائة. انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (13/221).

لا رفع اللهُ جنْبك، لا شفاك الله"[1]، فلو كان من أصحاب التشيع المنحرف لما زار الصلت، وهو من النواصب - معروف بعدائهم ونيلهم من علي ،-أي أنّه مخالف له في المذهب، ولما دافع عن عليٍ دون أن ينال من أحد، فلو كان مبتدعاً لرد سب علي بسب خصومه، ولكن لم يفعل.

وما يؤكد أيضاً أنّ تشيعه مجرد التفضيل، أنّ كل من قال عنه ابن معين شيعي هو كذلك[2] وثمّ لو فضلّ الراوي علياً على عثمان، لا يعني أنّه ينتقص من عثمان بل جاء عنه أنّه يذكره بخير، قال روح بن عبَادَة[3]: "والله لقد كان عوف يذكر فضائل عثمان كثيراً"[4].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً[5] أصلاً واحتجاجًا، وأخرج له متابعات، بعيداً عن التشيع.

21. **أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْنٍ**[6].

قال يحيى بن معين: "كان أبو نعيم إذا ذكر إنسانًا، فقال: هو جيد، وأثنى عليه؛ فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئًا؛ فاعلم أنّه صاحب سنة لا بأس به، أو إذا قال في إنسان إنّه مرجئ، فهُو من خِيار النّاس"[7]، وقال الجوزجاني: كان أبو نعيم كوفي المذهب صدوق اللسان[8] وقال الذهبي: حافظ حجة إلا أنّه يتشيع من غير غلو ولا سب[9].

1 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/209).

2 - راجع صفحة 51 من هذا المبحث.

3 - روح بن عبادة بن العلاء، أَبُو مُحَمَّد القيسي، من الْبَصْرَة، قدم بغداد وحدّث بها مدة طويلة، ت:205هـ بالبصرة، وكان كثير الحديث، وصنف الكتب فِي السنن وَالأحكام، وَجمع التفسير، وكان ثقة. الخطيب: **تاريخ بغداد** (8/400).

4 - ابن معين: **التاريخ**، رواية الدوري(4/140)، بتصرف.

5 - مسلم: **الصحيح** ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في القنوت (ح682)(2/141).

6 - قال ابن حجر: الْفَضْلُ بن دُكَيْنٍ الكوفي واسم دُكَيْنٍ عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم المُلائي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت من التاسعة ، ت: 219هـ، وكان مولده سنة ثلاثين وهو من كبار شيوخ البخاري. ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:446).

7 - ابن معين ، يحيى أبو زكريا: **سؤالات ابن الجنيد لأبن معين**. المحقق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1408هـ- 1988م .(1/469) بتصرف قليل. وانظر:**التاريخ، رواية الدوري**(4/24).

8 - الجوزجاني: **أحوال الرجال**(1/81).

9 - انظر: الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/350) **سير أعلام النبلاء** (8/309) .

قلتُ: تشيع أبي نعيم حب وولاء لعلي، ورد عنه أنّه سُئل، يا أبا نعيم أتتشيع؟ فقال يا هذا: كيف

بليت بك، وأي ريح هبت إليَّ بك؟ حب عليّ عبادة، وأفضل العبادة ما كتم"[1]، وبالإضافة لحبه الشديد لعلي، كان يقدمه على عثمان على مذهب غالبية أهل الكوفة فكل من رماه ابن معين بالتشيع يعني أنّ مذهبه ذاك.

والإمام مسلم أخرج له عشرة أحاديث، ثمانية في الشواهد والمتابعات[2]، وروايتين في أصل

الباب لم يخرج لهما متابعة ولا شاهداً، الأولى: في فضل العلم[3]، والثانية: في فضل عائشة[4] والتفرد في هذه الروايات لا يضر؛ لأنّها في الفضائل، ثمّ لا تعلق بهما بالتشيع، بل الرواية الثانية في فَضْلِ عَائِشَةَ، وهذا يُؤكد أنّ تشيعه ليس بدعياً؛ فهو يُخالف الشيعة المنحرفة في التعرض لها، وهنا نرى أن الإمام مسلم أخرج لمن رمي بالتشيع رواية تُخالف ما رميَ به.

22. **قَيس بن عباد القيسي الضُبعي**[5].

قال ابن مِخْنَفٍ[6]: قَالَ حوشب[7] : قيس ترابي[8] يلعن عثمان[9]، وقال الذهبي: "قَيْس بن عبَّاد

---

1 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (12/346).

2 - مسلم: **الصحيح** الإيمان باب بيان من يخرج من النار(1/123). الطهارة، باب السواك، (1/151). الصلاة، باب التشهد في الصلاة(2/14) باب صلاة الجماعة في المسجد الذي يؤذن فيه(2/124).باب وجوه الإحرام والجمع بين العمرة والحج (4/37). الحدود والديات، بَابُ حَدِّ السَّرِقَة ونِصَابِها(5/113). الطب، باب الشؤم (7/34). التوبة، باب ساعة وساعة (8/95).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب فضل من تعلم أو قرأ في المسجد، (ح803)(2/197).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل عائشة رضي الله تعالى عنها (ح2445) (7/138).

5 - قال ابن حجر: قَيْس بن عباد القيسي الضُبعي، أَبُو عَبْد اللَّه، ثقة، من الثانية، ت: 180هــ، خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/457).

6 - لوط بن يحيى، أَبُو مِخْنَف الكوفيُّ الرافضيُّ الأخباريُّ، صاحب تصانيف، عالم بالسير والأخبار، يروي عن طوائف من المجهولين، قال ابن معين: ليس بِثقة، وقال أَبُو حاتم: متروك الحديث، وقال الدارقطني: أخباري ضعيف. ت:157هــ. الذهبي: **تاريخ الإسلام** (4/189).

7 - حوشب، غير منسوب، هو أبو بشر، حوشب بن مسلم، الثقفي، مولاهم، مولى الحجاج بن يوسف، كان يبيع الطيالسة، من السابعة، صدوق(تمييز). انظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (3/281).ابن حجر: **التقريب** (ص: 184).

8 - يُنسب إلى علي - رضي الله عنه -، فكان يُكنى أبا التراب.

9 - الطبري: **تاريخ الرسل والملوك** (5/281).

كثير العبادة والغزو، ولكنّه شيعيّ"[1].

قلتُ: ما قاله ابن مخنف من لعن قيس لعثمان ﷺ فيه نظر من أوجه: **الأول**: أنّ ابن مخنف واه كما قال الذهبي[2].

والوجه **الثاني**: أنّه ثبت عن قيس قوله: "سمعت علياً يوم الجمل يقول: اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، ولقد طاش عقلي يوم قتل، وأنكرت نفسي وجاءوني للبيعة، فقلت: والله إنّي لأستحي من الله أن أبايع قوماً قتلوا رجلاً قال له رسول الله ﷺ:ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة"[3].

إذا كان قيس يلعن عثمان، كيف ساق هذا الخبر؟ وفيه بيان فضائل عثمان، وبراءة علي من دمه، وحزنه الشديد لمقتله، وقيس من محبي عليٍ ومن شيعته، ومن علامات الحب الإتباع.

الوجه الثالث: أنّه أقبل على من أحب عثمان وخالف عليًا: معاوية، ورد عنه أنّه جاءه، فأعطاه كسوة من الملابس[4]، فإذا كان يلعن عثمان، كيف يُقبل على من أراد القصاص لعثمان.

والخلاصة ليس كل من أحب علياً لعن عثمان أو أبغضه، فتشيع قيس إنْ ثبت فهو حب وولاء لآل البيت، والإمام مسلم أخرج له حديثين بعيداً عما رمي به من التشيع؛ حديث في المتابعات[5]، وحديث في الأصول[6] أخرج له متابعة.

23. **محمد بن جُحَادَة الكوفي**[7].

عَن يحيى بن سعيد عن أبي عوانة[8] قال: كان محمد بن جُحادة يغلو فِي التشيع"[9].

---

1 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (6/174)، الكاشف (2/141).

2 - انظر: الذهبي: **تاريخ الإسلام** (2/991).

3 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق**(39/450). الحديث له شاهد في صحيح مسلم من طريق عائشة(ح2401)(7/116).

4 - انظر: ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (49/437).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن سلام (ح2484)(7/160).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب التوبة باب ذكر المنافقين (ح2779)(8/122).

7 - قال ابن حجر: مُحَمَّد بن جُحَادَة -بضم الجيم وتخفيف المهملة- الكوفي، ثقة من الخامسة، توفي سنة 131هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:471).

8 - الوَضَّاحُ بن عبد الله، أبو عوانة، الإمام، الثبت، محدث البصرة، كان من سبي جُرْجَانَ، مولده: سنة نيف وتسعين، وكان من أركان الحديث، وكان مولاه يزيد بن عطاء قد خيّره بين الحرية وكتابة الحديث، فاختار كتابة الحديث، قال ابن حنبل: هو صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه، ربما يهم، وقال يحيى القطان: أبو عوانة من كتابه أحب إلي من شعبة من حفظه، قال الذهبي: استقر الحال على أن أبا عوانة ثقة، مات: 176هـ. الذهبي: **السير** (221-8/217).

9 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (3/93).

قلتُ: المقصود بغلوه ما كان معروفاً عند السابقين[1]، تفضيل علياً على الشيخين؛ فالرجل لم يرد عنه سب وشتم لأحد، قال الذهبي: "ما حُفظ عن الرجل شتم أصلا، فأين الغلو؟"[2]، وهذا ليس ابتداعاً. والإمام مسلم أخرج لابن جحادة: حديثين، الأول: أصلاً احتجاجًا[3] وأخرج له شاهداً، والثاني في المتابعات[4]، والحديثان لا تعلق بهما بما رمي به من البدعة.

24. **محمَّد بن عبد الله بن الزُّبَيْر أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ**[5] .

قلتُ: لم يتهمه أحد بالتشيع غير العجلي فقد قال:" كوفي ثقة وكان يتشيع"[6]، فتشيعه يُحمل على مذهب غالبية أهل الكوفة؛ لأنّه لم يرد ما ينفي أو يُؤكّد أكثر من ذلك.

والإمام مسلم أخرج له إحدى عشرة رواية، جميعها في المتابعات[7]، ولا تحمل أي منها ما رمي به من التشيع، بل إنّه أخرج له حديثاً في فضل أبي بكر[8]، وهذا ينفي عنه أن يكون من الرافضة، وهنا نلاحظ أن الإمام مسلم أخرج رواية لرواة مُتهمين بالتشيع تُخالف ما رموا به.

25. **محمد بن فضيل بن غَزْوان**[9].

---

1 - الغلو عند المتقدمين يختلف عنه عند المتأخرين، فعند المتقدمين قال أبو الجحاف: أدركت الشيعة الأولى، والغالي فيهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر. ابن معين: **التاريخ**، رواية ابن محرز (2/24).

وقال الذهبي: الغالي في زماننا وعرفنا هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً، وتعرض لسبهم وتكفيرهم، ويتبرأ من الشيخين، فهذا ضال معثر. الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/6).

2 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/498).

3 - مسلم: **الصحيح**، الصلاة، باب وضع اليمنى على اليسرى بعد التكبيرة الأولى (ح401)(2/13).

4 - مسلم: **الصحيح**، الحج، باب من أرسل بالهدي إلى البيت وأقام ببلده وفتل الهدي(4/90).

5 - قال ابن حجر: محمد بن عبد الله بن الزُّبَيْر، أبو أحمد الزُّبَيْرِيُّ، ثقة ثبت إلا أنّه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، ت:203هـ، ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:487).

6 - العجلي: **الثقات** (2/242).

7 - مسلم: **الصحيح**، الإيمان، باب من قتل نفسه بشيء(1/74). باب من يخرج من النار، (1/122). الجنائز، النهي عن الجلوس على القبر والصلاة إليه(3/62). الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم وتصبر من قوي إيمانه(3/113). الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج(4/47). النكاح، باب العزل(4/160). العتق، باب فضل عتق الوالد(4/218). أحاديث الأنبياء، باب من فضائل موسى (7/102). التوبة، باب ذكر المنافقين (8/123). الآداب، باب الإحسان إلى البنات (8/38).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الزّكاة، باب من أنفق زوجين في سبيل الله (3/91).

9 - قال ابن حجر: محمد بن فضيل بن غَزْوان الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة، ت:195هـ، ع9. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:502).

قال ابن سعد:" كان ثقة، صدوقًا، كثير الحديث، مُتشيعًا، وبعضهم لا يحتج بِه[1]، وقال أحمد ابن حنبل: كان يتشيع وكان حسن الحديث[2]، وقال العجلي: كوفى ثقة وكان يتشيع[3]، وقال أبو داود: كان شيعياً محترقاً[4]، وقال الدارقطني: كان ثبتًا في الحديث، إلا أنَّه كان مُنحرفًا عن عثمان[5] قال الذهبي: كان شيعياً، مُتحرقاً تحرقُهُ على من حارب أو نازع الأمر علياً وهو مُعظِّم للشَّيْخيْن[6].

قلتُ: لعل سبب رميه بالتشيع ما جاء عنه من تركه الترحم على عثمان،"عن يحيى بن عبد الحميد الحمَّانيُّ قال: سمعتُ فُضيلاً، أَو حُدثتُ عنه، قال: ضربتُ ابني البارحة إلى الصّباح أن يترحّم على عُثمان، فأبى عليّ"[7].

قلتُ: هذه الرواية ضعيفة لا تصح، لأنّا لم نقف على إسناد صحيح لها، فيحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني متَّهم بسرقة الحديث[8] وأيضًا فيها الشك في سماع يحيى من فُضيل بن غزْوان، والصواب عدم سماعه فإنَّ وفاة فضيل كانت بعد سنة أربعين ومائة، وولادة الحمَّاني في حدود سنة خمسين ومائة، وأيضاً جاء عنه نفي ترك الترحم، قال يحيى بن معين: سمعت محمد بن فضيل وأنا عنده قال له رجل: إنّ مروان الفزاري[9] يزعم أنّ أباك أرادك لليلة أن تستغفر

---

1 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/389)

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (8/57).

3 - العجلي: **الثقات** (2/250).

4 - أبو داود: **سؤالات الآجرى** (1/174).

5 - الدارقطني: **سؤالات السلمي** (ص: 283).

6 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (7/577).

7 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (4/119).

8 - انظر: ابن حجر : **تقريب التهذيب** (1/593).

9 - مروان بن معاوية الفزاري، أبو عبد الله، كوفي الأصل مكي الدار، ثم صار إلى دمشق، ومات بمكة، قال أحمد بن حنبل: مروان بن معاوية ثبت حافظ، وقال يحيى بن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق لا يدفع عن صدق وتكثر روايته عن الشيوخ المجهولين. مَاتَ قبل التَّرويَة بِيَوْم فَجْأَة سنة 193هـ. ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (273-8/272).

لعثمان فلم تفعل فسمعته يقول: لا والله ما علم الله هذا مني قط وما ذكرت عثمان قط إلا بخير"[1]

وجاء عنه أيضاً قوله: "رحم الله عثمان بن عفان ولا رحم من لا يترحم عليه"[2].

أمّا ما قاله ابن حجر: "إِنَّما توقف فِيهِ من توقف لتشيعه"[3]، لعله قصد بذلك ابن المبارك؛ لأنّه قال عن ابن فضيل: " لا أرى أصحابنا يرضونه"[4]، فيبدو أنّ هذا تشدد من ابن المبارك؛ لأنّ تشيع ابن فضيل لا يصل إلى درجة الابتداع.

والإمام مسلم أخرج له تسعا وثلاثين رواية، أخرج ثمان روايات أصلاً واحتجاجاً[5]، منها رواية متفردة[6] ليس لها متابعة ولا شاهد، وأخرج إحدى وثلاثين رواية في المتابعات منها روايتان[7] تحمل شبهة التشيع، وهنا نلاحظ أنّ الإمام مسلم أخرج روايات في فضل آل البيت عن راوي مُتهم بالتشيع، لكن المبرر لذلك أولاً: أنّها في الفضائل، وثانياً: لأنّه لم يتفرد بها الراوي المُتهم، بل تابعه عليها راوي غير مُتهم، وثالثاً: الروايات بعيدة عن الغلو في آل البيت، وعن

---

1 - ابن معين: **التاريخ**، رواية ابن محرز (1/146).

2 - الباجي، سليمان بن خلف: **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. 3مج. تحقيق: د.أبو لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. 1406 هـ- 1986م.(2/674).

3 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/441).

4 - احمد بن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (3/485).

5 - مُسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الركعتين قبل صلاة المغرب(ح836)(2/211)، كتاب الجنائز، باب الأمر بزيارة القبور (ح977)(3/65). كتاب الصيام، باب مد الهلال للرؤية (ح1088)(3/127). كتاب أحاديث الأنبياء، باب من فضائل إبراهيم الخليل(ح2369)(7/97). كتاب الدعوات، باب عن الجهر بالذكر والدعاء(ح2704)(8/73) باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب (ح2732)(8/86)الرقاق، باب زهده ﷺ في معيشته (ح1055)(8/217).

6 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب الزكاة، باب ما يخرج من الأرض من الذهب والفضة (ح62)(3/84).

7 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب فضائل النَّبِيِّ ﷺ، باب شَيْبِهِ ﷺ (ح107)(7/85) عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَبْيَضَ، قَدْ شَابَ، كَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشْبِهُهُ. الحديث الثاني: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي بن أبي طالب (7/123) عن حُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ، أنّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ؟ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةَ؟ قَالَ :نَعَمْ.

التشيع البدعي، بل الحديث الثاني ينص على أنّ أُمهات المؤمنين من آل البيت وهذا مُعارض لمذهب الشيعة الذين يُخرجون نساء الرسول من آل البيت.

26. محمد بن موسى الفِطْري[1].

قال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث كان يتشيع[2]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[3].

قلتُ: الراوي صدوق، وتشيعه يُحمل على تشيع غالبية أهل الكوفة، لما توحيه كلمة "يتشيع" والإمام مُسلم أخرج له حديثاً واحداً[4] في المتابعات، ولا علاقة له بالتشيع .

27. مُخَوّل بن راشد الكوفي[5].

قال أبو داود: "كان مخول حربياً، وكان لا يحدث حديث السقيفة بغضاً منه لأبي بكر"[6]، وقال أيضاً: شيعي[7]، وقال ابن حجر: ثقة نسب إلى التشيع[8].

قلت: الوحيد الذي قال عن مخول بن راشد: " شيعي" هو أبو داود، وقال ابن حجر: " نسب إلى التشيع" ، ولم يُثبت التشيع له، فهل تصح نسبته إلى التشيع؟

نلاحظ أنّ الذي جاء عن أبي داود قوله: "كان مخول حربياً"، دون أن يحدد من مخول هذا، وبالبحث في كتب التراجم نجد أنّ هناك: مخول بن إبراهيم، وجده مخول بن راشد النهدي فالكلام عن أحدهما، فأبو داود لم يبين أيهما المقصود.

وأيضاً لم يتطرق النقاد أمثال يحيى بن معين لتشيعه بل وثقه، وقال أحمد بن حنبل: "ما علمت

---

1 - قال ابن حجر: محمد بن موسى الفطري -بكسر الفاء وسكون الطاء- المدني صدوق رمي بالتشيع من السابعة م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/509) .

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (8/82).

3 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/509) .

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الأطعمة، باب وليمة أبي طلحة (ح2040)(6/120).

5 - قال ابن حجر: مُخَوَّل بن راشِد كوفِي، ثقة نسب إلى التشيع، من السادسة، ت:128هـ، ع ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 524).

6 - أبو داود: **سؤآلات الآجُرّيْ** (1/153).

7 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/79).

8 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 524).

إلا خيرا"[1]، فلو علموا أنّه متشيع، لقالوا كما قالوا في غيره، فهل يتركونه مع حمله الشديد على الشيخين؟ وقد تحدثوا عمّن أقل منه غلواً ؟

فالمقصود إذاً هو مخول بن إبراهيم لعدة أسباب، السبب الأول الذي ذكرته آنفاً، والسبب الثاني: أنّ مخول بن إبراهيم جاءت أقوال تؤكّد تشيعه، قال العقيلي: كان يغلو في الرفض، وقال البزار[2]: فيه شيعية[3]، وقال الذهبي: رافضي بغيض[4].

والإمام مسلم أخرج لمخول بن راشد حديثاً واحداً في المتابعات[5]، ولا علاقة له بالتشيع.

28. مِصْدَعْ أبو يحيى الأعرج[6].

قال سُفيان الثوري: قال أهل الكوفة: قطع بشر بن مروان عُرْقُوبيْه[7]، قيل لسُفيان: في أي شيء قطع عُرْقُوبَيْه قال: في التشيّع"[8]. وذكر ابن حجر سبب تسميته بالمعرقب؛ لأنّ الحجاج أو بشر ابن مروان عرض عليه سب علي، فأبى، فقطع عرقوبه[9].

قلتُ: مصدع من أنصار وشيعة آل البيت؛ وإلا لماذا عرض بشر بن مروان عليه سب علي؟ وأمّا عن سبب قطع عُرقوبيه؛ فقد يكون لاشتراكه في مؤامرة ضد حكم بني أميّة، فطلب منه السب؛ لكشف حقيقة ولائه؛ لأنّه لا يمكن أن يقطع عرقوبيه لمجرد الحب والولاء لآل البيت أو

---

1 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (8/398) بتصرف.

2 - أبو بكر أحمد بن عمرو البَصْرِيُّ، البَزَّارُ، صاحب المسند الكبير، الذي تَكلم على أسانيده، ولد: سنة نيف 210هـ، ارتحل في الشيخوخة ناشرا لحديثه، مات في الرملة سنة 292هـ، قال الدَّارَقُطْنِيُّ عنه: ثقة، يُخطئ وَيَتَّكِلُ على حفظه، قال أبو أحمد الحاكم: يخطئ في الإسناد والمتن، وجرحه النسائي. الذهبي: **السير** (556-13/554).

3 - البزار، أحمد بن عمرو: **البحر الزخار، مسند البزار.** 18مج. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.1988م.(13/238).

4 - الذهبي ، محمد بن أحمد: **المغني في الضعفاء.** 2مج. تحقيق: د. نور الدين عتر. ط1. قطر: إحياء التراث الإسلامي. (2/649).

5 - مسلم: **الصحيح**، أبواب الْجُمُعَةِ، باب القراءة في فجر الجمعة وفي الجمعة والعيدين(ح879)(3/16).

6 - قال ابن حجر: مصدع -بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه- أبو يحيى الأعرج المعرقب الأجرد، مقبول من الثالثة. م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/533).

7 - العُرْقُوب العصب الغليظ المُوَتَّر فوق عَقِب الإنسان، وعُرْقُوبُ الدابة في رجلها بمنزلة الرُّكْبة في يدها. ابن منظور: **لسان العرب** مادة (عرقب)(1/594).

8 - العقيلي: **الضعفاء الكبير**(4/266).

9 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/157) بتصرف قليل.

لكونه من الشيعة؛ لانتشار هذا التشيع كثيراً، خاصةً في أهل الكوفة، فتشيعه على أكثر الاحتمالات تشيع سياسي، والإمام مسلم أخرج له حديثين، حديثاً في المتابعات[1]، وحديثاً في الأصول[2] اخرج له متابعة، وموضوعهما بعيداً عن شبهة التشيع.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب ويلٌ للأعقاب من النار (1/146).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب صلاة الرجل قاعدًا نصف الصلاة (ح735)(2/165).

29. مَعْروف بن خَرَّبوْذ المكِّيّ[1].

قال الضحاك بن مخلد[2]: كان شيعيًّا يُحبُّ عليًا[3]، وقال الذهبي: صدوق شيعي وهو مقل[4].

قلتُ: الظاهر من قول الضحاك أنّ معروفاً رمي بالتشيع لحُبه لعلي، وهو التشيع اللغوي، ومجرد الحب لعلي لا يُعد قدحاً، بل هو مطلوب من كل مؤمن، ويُحمل قول الذهبي على هذا المعنى؛ لأنّه لم يأتي أكثر من ذلك. والإمام مُسلم أخرج له حديثاً واحداً[5] بعيداً عن بدعة التشيع.

30. منصور بن المعتمر أبو عتاب الكوفي[6].

قال شعبة لتلاميذه: سأحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة، وذكر منهم منصور"[7] وقال العجلي: ثقة ثبت وكان فيه تشيع قليل ولم يكن يُغالي[8] وقال ابن حبان: كان يتشيع[9].

قلتُ: تشيعه[10] تقديمه علياً على عثمان على قاعدة أهل بلده، أو حب وولاء، قال الذهبي:

---

1 - معروف ابن خَرَّبوْذ - بفتح المعجمة وتشديد الراء وبسكونها ثم موحدة مضمومة واو ساكنة وذال معجمة - المكي مولى آل عثمان، صدوق ربما وهم، وكان أخباريًا علامّة، من الخامسة خ م د ق.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:540).

2 - الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم البصري، ثقة ثبت من التاسعة، ت:212هـ ع.
ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 280).

3 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (4/220) .

4 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (4/144).

5 - مسلم: **الصحيح**، الحج ، باب الطواف على بعير واستلام الحجر بمحجن(ح1275)(4/68).

6 - منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب - بمثناة ثقيلة ثم موحدة - الكوفي ثقة ثبت، وكان لا يدلس من طبقة الأعمش، ت: 132هـ، روى له ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/547).

7 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (1/138) بتصرف.

8 - العجلي: **الثقات** (2/299).

9 - ابن حبان: **الثقات** (7/474).

10 - قال أبو نُعَيْم: سمعت حماد بن زيد قال: رأيت مَنْصُورًا بمكة، قال: أظنه من هذه الْخَشَبِيَّةِ ، قال: وما أظنه كان يكذب (**الطبقات**:6/337). وقال الذهبي: الخَشَبِيَّةُ: هم الشيعة (**السير**:5/408). وجاء في كتاب **المعرفة والتاريخ** (3/14): "فكان فيه خَشْيَة"، وقال د. بشار عواد: الأول أصح، لأنه كان يتهم بالتشيع. (هامش **تهذيب الكمال**:28/555). قلت: قد يكون تصحيف، جاءت كلمة خشبية بدل كلمة خشية، أو جاءت كلمة خشية تفسيرية لكلمة خشبية، تشبيه بالخشوع مثل الخشبة، فهو كان في مكة عندما رآه حماد بن زيد، قد يكون لأداء فريضة الحج أو للعمرة، ومما يؤكد هذا التشبيه أنه "كان جيرانه يحسبونه بالليل في الصيف خَشَبَة قائمة، فلما مات كانوا يقولون الْخَشَبَة ما فعلت" (ابن حبان:**الثقات**:7/474). قلت: لا يعقل أن يكون من الخشبية الشيعة لأنهم غلاة، ومنصور رمي بالتشيع بدون غلو كما أشار العجلي، ثم لو كان من الغلاة لما روى عنه شعبة، وهو يتشدد في الرجال، وما روى عنه إلا لعلمه عدم غلوه، ثم حماد قال: أظنه، بصيغة عدم تأكيد ذلك.

"تشيعُه حُب وولاء فقط"[1] خاصةً إذا كان لا يوجد مرجّح.

وهو في الرواية ثقة، قال عنه البخاري: "من أثبت الناس"[2]، ورواياته عند الإمام مسلم ثلاث وثمانين رواية، أخرج تسعاً وخمسين رواية في المتابعات والشواهد، وأربع وعشرين رواية في الأصول، منها عشرين رواية أخرج لها متابعات وشواهد، وأربع روايات[3] منفردة، لم يخرج لها متابعات وشواهد.

31. **نوح بن قيس الأزدي.**

قال أبو دَاوُد: نُوح بن قيس ثقة يتشيع[4]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالتشيع[5].
قلتُ: سبب رميه بالتشيع غير واضح؛ فكلمة "يتشيع" تُحْمل على الحُب والولاء لآل البيت أو التفضيل؛ لأنّ غالب التشيع كان كذلك، فهو لم يرد عنه سب وشتم لأحد، فالأصل براءة الذمة حتى يأتي دليل يُثبت التهمة. والإمام مسلم أخرج له حديثين[6] في المتابعات، بعيداً عن التشيع.

32. **هشام بن سعد المدني[7].**

قال ابن سعد: هشام بن سعد كان مُتشيعًا لآل أبي طالِب[8]، وقال ابن حجر: رمي بالتشيع[9].
قلتُ: أرى أنّ ابن سعد ذكر تشيعه في معرض التعريف به، أيّ أنه من جماعة آل أبي طالب

---

1 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (5/407).

2 - البخاري: **التاريخ الكبير** (7/346).

3 - مسلم: **الصحيح**: كتاب الطهارة، باب اتكاء الرجل في حجر زوجته وهي حائض وقراءة القرآن (ح301)(1/169). كتاب الصلاة، باب صلاة الرجل قاعدًا نصف الصلاة [735](2/165)، باب من نام الليْل حتى أصبح (ح774)(2/187). كتاب النِّكَاح، باب ما يقوله الرجل إذا أتى أهله (ح1434)(4/155).

4 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (1/425) (2/136).

5 - قال ابن حجر: نوح بن قيس بن رياح الأزدي، أبو روح البَصْرِيّ، أخوه خالد، صدوق، رمي بالتشيع من الثامنة، ت:184هـ، روى له م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب**(ص:567).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الأشربة، باب ما نُهي عن الإنتباذ فيه، (ح1993)(6/92). كتاب اللباس، باب نهي الرجال عن خاتم الذهب، (ح2092)(6/151).

7 - قال ابن حجر: هشام بن سعد، المدني أبو عباد أو أبو سعيد، صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من كبار السابعة، ت:160هـ، خت م . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:572).

8 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (5/470).

9 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:572) .

البيت الهاشمي، فهو مولى لهم ومن مناصريهم، فالمقصود إذاً التشيع اللغوي، وهو أَتباع الرجل وأنصاره، ثمّ لو قُصد التشيع البدعي، فابن سعد لا يُقبل قوله؛ لأنّه يحمل على أهل العراق[1].

والإمام مسلم أخرج له عشرة[2] أحاديث جميعها في المتابعات بعيدة عمّا رُمي به التشيع.

33. **الوليد بن عبد الله بن جميع[3].**

قال أبو بكر البزار: كان فيه تشيع[4]، وقال ابن حجر: صدوق يهم رمي بالتشيع[5].

قلتُ: يُحمل تشيعه على تشيع غالبية أهل الكوفة، لأنّه لم يرد عنه ما يثبت أكثر من ذلك، والإمام مسلم أخرج له حديثين، حديثاً في الشواهد والمتابعات[6]، وحديثاً في أصل الباب ليس له متابعة ولا شاهد[7]، وموضوع الحديثين لا يحمل أي شبهة لما رمي به من البدعة.

34. **يُحَنَّسَ بن عبد الله أبو موسى المدني**[8] ذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: كان رَافِضِيًّا[9].

قلتُ: لم أجد غير ابن حبان رماه بالرفض، مع أنّ العلماء وثقوه دون أن يُشيروا لابْتداعه، وثقه

---

1 - راجع صفحة 45 من هذا المبحث.

2 - مسلم: **الصحيح**، الإِيمَانِ، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى (ح183)(1/117). كتاب الزكاة، باب إِثْم مانع الزكاة (ح987)(3/71)، باب قَبُول الصَّدقة من الكسب الطَّيِّب وتربيتِها(ح1014)(3/85). كتاب الصوم ، باب الصوم في السفر والإفطار (ح1122)(3/145). كتاب البيوع، باب جامع ما جاء في المزارعة (ح1536)(5/20). كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، باب كتابة الوصية،(ح1627)(5/70). أبواب الإمارة، باب من خرج من الطاعة وفارق الجماعة (ح1851)(6/22). كتاب اللباس، باب حق الطريق(ح2121)(6/165). كتاب الطب، باب الشؤم(ح2226)(7/34). كتاب الآداب، باب النَّهي عن اللَّعْنِ(ح2598)(8/24).

3 - قال ابن حجر: الوليد بن عبد اللَّه بن جميع الزُّهْرِيّ المكي، نزيل الكوفة، صدوق يهم، رمي بالتشيع من الخامسة، بخ م د ت س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:582).

4 - البزار: **البحر الزخار المسند** (7/228).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:582).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب التوبة ، باب ذكر المنافقين (ح2779)(8/123).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب المغازي، باب الوفاء بالعهد (ح1787)(5/176).

8 - يُحَنَّسَ - بضم أوله وفتح المهملة وتشديد النون المفتوحة ثم مهملة - بن عبد الله، أبو موسى مولى آل الزبير المدني، ثقة من الثالثة م س.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:587).

9 - ابن حبان: **الثقات** (5/559).

النسائي[1] والدارقطني[2] والذهبي[3] وابن حجر[4]؛ لذلك فإنّ هذا الرمي مرفوض؛ لأسباب:

أولاً: كان عام خروج الرافضة على زيد بن علي سنة 122هـ[5]، حين أراد الخروج على حكم بني أميّة، ثمّ عرف الاسم في ما بعد، ووفاة يُحَنَّسَ بن أَبي مُوسَى ما بين تسعين للهجرة ومائة، فكيف يُدخله ابن حبان في الرافضة، ولم يكن الاسم معروفاً وشائعاً بعد.

وثانياً: يُحَنَّسَ من أهل المدينة، لم يُذكر أنه ذهب للعراق، وهي معقل الشيعة في ذلك الوقت، وما يُؤكد ذلك أنّه روى حديث في باب سكنى المدينة والصبر على لأوائها عن يُحَنَّسَ مولى الزُّبَيْرِ **أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْفِتْنَةِ، فَأَتَتْهُ مَوْلاَةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ، يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللهِ: اقْعُدِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: لاَ يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ، إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا، أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**[6]. وفي هذا الحديث دلالة أنّه لم يخرج من المدينة، وأنّه كان ملازماً لابن عمر وهو ممن اعتزل الفتنة.

ثالثاً: قد يكون قصد ابن حبان بقوله " رافضياً "، الاسم العام للشيعة، وليس فئة بعينها، أو أراد به وصفاً للذين يقدمون علياً على عثمان أو على الشيخين دون التعرض لهما بالسب، كما كان يفعل الدارقطني[7] فبالغ ابن حبان بالوصف كعادته في كتابه المجروحين.

والإمام مسلم أخرج له حديثين[8] في المتابعات والشواهد، بعيداً عمّا رمي به من التشيع.

---

1 - المزي : **تهذيب الكمال** (31/184).

2 - البرقاني، أحمد بن محمد: **سؤالاته للدارقطني**. المحقق: عبد الرحيم القشقري. ط1. باكستان: كتب خانه جميلي. 1404هـ . (1/72).

3 - الذهبي: **الكاشف** (2/360).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:587).

5 - انظر: ابن جرير: **تاريخ الطبري** (7/180). وانظر: ص 25 من المبحث الأول من هذا الفصل.

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحج، باب سكنى المدينة والصبر على لأوائها (4/119).

7 - قال الدارقطني: "عثمان بن عفان أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عَقْدٍ يُحَلُّ في الرَّفْض". الدارقطني: **سؤالات السلمي** (ص: 238).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحج، باب سكنى المدينة والصبر عليها (ح1377)(4/119). كتاب الشعر، باب لأن يمتلئ جوف الرجل قيحًا خير من أن يمتلئ شعرًا (ح2259)(7/50).

35. **يحيى بن عيسى النهشلي أبو زكريا الكوفي**[1].

قال العجلي: ثقة كان فيه تشيع[2]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، رمي بالتشيع[3].

قلتُ: يُحمل تشيعه على تشيع غالبية أهل الكوفة، والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[4]، وقرنه بغيره من الرواة، وموضوع الحديث خالٍ من أي شُبهة لما رمي به.

---

1 - قال ابن حجر: يحيى بْن عيسى التميمي النهشلي، أَبُو زكريا الفاخوري الجرار الكوفي نزيل الرملة، صدوق يخطئ، رمي بالتشيع من التاسعة، ت:201هـ، روى له م د ت ق ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:595).

2 - العجلي: **الثقات** (2/355).

3 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:595).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب الفتن، باب في الفتنة التي تمُوجُ كموْجِ البحر(ح144)(8/173).

المبحث الثالث

الرواة الذين يُحتمل تشيعهُم

بعد أن ثبتت براءة بعض الرواة من بدعة التشيع، بقي عدد منهم في اطار بدعة التشيع؛ لأنّ العلماء نقلوا رميهم بالتشيع بألفاظ تحمل في معناها أكثر من المعنى اللغوي، كقولهم فلان مُفرط في التشيع أو رافضي، وهؤلاء الرواة هم:

1. جعفر بن سُليمان الضُبَعي[1].

قال يزيد بن زُرَيْعٍ: من أتى جعفرَ فلا يقربني، كان يُنْسب إلى الرَّفْض[2]، وقال ابن سعد: كان ثقة، وبِه ضعف وكان يتشيّع[3] وقال ابن معين[4]والعجلي[5]: ثقة يتشيع وقال ابن حبان:" جعفر من الثِّقَات المتقنين غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت ولم يكن بداعية إلى مذهبه"[6].

قلتُ: لعل سبب رميه بالرفض؛ ما جاء عن جرير بن يزِيد أنّه قال: "بعثني أبي إلى جعفر فقُلْتُ له: بلغنا أنك تسب أبا بكر وعمر قال: أما السب فلا ولكن البغض ما شئْت"[7]. وهذه الرواية ضعيفة؛ لضعف جرير بن يزيد[8]، ثمّ إنّ جعفراً روى في فضل الشيخين، فلو كان يُبغضهما لما روى ذلك، قال الذهبي:" ما هذا ببعيد، وفي صحّة هذه الرواية عنه نظر، فإنّه لم يكن رافضيا، ثمّ إنَّه قد روى أحاديث في مناقب الشيخين وهو صدوق في نفسه"[9].

---

1 - جعفر بن سليمان الضُبَعي - بضم المعجمة وفتح الموحدة - أبو سليمان البصري، صدوق زاهد لكنه كان يتشيع من الثامنة، ت:178هـ، م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:140).

2 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/188).

3 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى**(7/288).

4 - ابن معين: **من كلامه في الرجال**(1/68).

5 - العجلي: **الثقات** (1/268).

6 - ابن حبان: **الثقات** (141-6/140).

7 - **المصدر السابق** (6/140).

8 - جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي، ضعيف من السابعة س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:139).

9 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/410) **تاريخ الإسلام** (4/594). ومن هذه الأحاديث التي رواها في فضل الشيخين: عن جعفر بن سليمان عن فَائِدٍ عن عبد الله بن أبي أَوْفَى، قَال: كَانَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنَ النَّبِيِّ مَجْلِسٌ هَذَا عَنْ يَمِينِهِ وَهَذَا عن شِمَالِهِ، فَإِذَا غَابَا لَمْ يَجْلِسْ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ أحد. ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (2/383).

ومع ضعف الرواية المتقدمة يبقى احتمال تشيعه قائماً؛ لروايته أحاديث ضعيفة في فضل آل البيت؛ قال ابْن حنبل:"كان يتشيع وكان يُحدِّث بأحاديث في عليّ وأهل البصرة يغلون في عليّ"[1]، فمجرد روايته لهذه الروايات[2] يدل على تشيعه، فهو قد يرويها من باب أنّها تؤيد مذهبه وبخاصةً إذا كانت عن ضعفاء.

والإمام مسلم أخرج له خمس عشرة رواية، أخرج له تسع روايات[3] في المتابعات، وأربع روايات[4] في الأصول وأخرج لها شواهد ومتابعات، وتفرد له في إخراج روايتين في الأصول دون متابعات ولا شواهد[5] ، متجنباً الروايات التي يُستدل بها على تشيعه.

2. الحسن بن صالح بن حي الكوفي[6].

قال الفضل بن دُكَيْن عنه: "كان مُتَشَيِّعًا "[7].

قلتُ: يُحتمل تشيعه؛ لأنّ من رماه بالتشيع الفَضْل بن دُكَيْن[8]، وهو من المفضلة، فمجرد رميه للحسن بالتشيع دل أنّ تشيع الحسن أكثر من التفضيل، وإلا ما رماه لو كان مثله.

---

1 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (2/481).

2 - من هذه الأحاديث المنكرة **الحديث الأول**: عن جعفر بن سليمان، حَدَّثَنا أَبُو هَارُونَ الْعَبْدِيُّ، عن أبي سعيد الْخُدْرِيِّ، قَال: كان لِعَلِيٍّ أَحْسَبُهُ قَالَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مدخلا لَمْ يَكُنْ لأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ. **الحديث الثاني:** عن جعفر بن سليمان عن عليِّ بن زَيْدٍ، عَن أَبِي نضْرَةَ عن أَبي سَعيد عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: إِذَا رَأَيْتُمْ مُعَاوِيَةَ عَلَى مِنْبَرِي فَاقْتُلُوهُ". قال ابن عدي: بلاء بعض هذه الأحاديث من أبي هارون العبدي لا من جَعْفَر، وأَبُو هارون ضعيف. **الكامل في الضعفاء** (384-2/382).

3 - مسلم: **الصحيح**، كِتَابُ الإِيمَانِ، باب مخافة المؤمن أن يحبط عمله(1/77). وباب إذا هم العبد بحسنة (1/83). كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة(1/152). كتاب الصلاة، باب ما جاء في الأمراء الذين يؤخرون الصلاة (2/120). كِتَابُ الْجَنَائِزِ، باب من أثنى عليه المؤمنون(3/53). كتاب النِّكاح، باب وليمة العرس(4/150). كتاب فضائل الصّحابة، باب فضائل أنس بن مالك (7/160). كتاب الآداب، باب المرء مع من أحب (8/42). كتاب الْقَدَرِ، باب كُلٌّ ميسر لما خلق له (8/48).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب تخيف الصلاة لبكاء الصبي(ح470)(2/44). كتاب المغازي، باب غزْوة النِّسَاء، (ح1810)(5/196). كتاب فضائل النَّبِيِّﷺ، باب طيب ريحَه ﷺ (ح2330)(7/81). كتاب التوبة، باب ساعة وساعة (ح2750)(8/94).

5 - مسلم: **الصحيح**، أبواب الإستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء (ح898)(3/26) ، كتاب الجهاد، باب ثُبُوت الجنة لِلشَّهِيدِ (ح1902)(6/45).

6 - قال ابن حجر: الْحَسَن بن صالح بن حي وهو حيان الهمداني -بسكون الميم- الثوري الكوفي، ثقة فقيه عابد، رمي بالتشيع، من السابعة، ت:169هـ، وكان مولده سنة 100هـ. بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:161).

7 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى**(6/375).

8 - انظر المبحث السابق الفضل بن دكين ص:53 .

وما يدل على تشيعه أيضاً ما ورد عنه أنّه لا يترحم على عثمان، وهذا فيه طعن لعثمان وعدم رضى عنه، جاء عن وكيعٍ بن الجَرَّاح: أنه قال: الحسن بن صالح عندي إمام، فقيل له: إنه لا يَتَرحَّمُ على عثمان، فقال: أفتترحم أنت على الحجاج [1]

قلتُ: قولهم إنّه لا يترحم على عثمان، وعدم نفي ذلك من وكيع دل أنّ فيه شيئاً من التشيع، قال الذهبي:" إن ترك التَّرَحُّم سُكُوْت والساكت لا يُنْسَب إليه قول، ولكن من سكت عن تَرحُّم مثل الشهيد أمير المؤمنين عثمان، فإن فيه شيئا من تَشَيُّع"[2].

وما يؤيد احتمالية تشيعه أيضاً ما ورد أنّ فرقة "الزيدية الشيعة" نُسِبت إليه، وهؤلاء يزعمون أنَّ علياً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة وأنّ بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ لأن علياً ترك ذلك لهما ويقفون في عثمان وفي قتلته ولا يُكفرونه[3].

وما جاء عن ابن المُبَارك من أنّه يحمل عليه بعض الحمل لحال التَّشَيُّع ولم يرو عنه شيئا[4] فيه شيءٌ من الحق؛ لأنّ الرجل يُحتمل ابتداعه، وترك الرواية عنه خوفاً من تأثرها بما رمي به.

والإمام مسلم أخرج له خمسة أحاديث، أربعة في المتابعات والشواهد[5]، وحديثاً واحداً في الأصو [6] أخرج له شاهداً بمعناه[7]، وجميع الروايات بعيدة عمّا رمي به من البدعة.

3. خالد بن مَخْلد الْقَطَوَانِيُّ[8].

---

1 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (3/107) بتصرف. قال الذهبي:" هذه سقطة من وكيع، شتان ما بين الحجاج وبين عثمان، عثمان خير أهل زمانه، وحجاج شر أهل زمانه ". **تاريخ الإسلام** (10/133).

2 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (7/58).

3 - انظر: الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (1/71).

4 - العجلي: **الثقات** (1/296).

5 - مسلم: **الصحيح**، الصلاة، باب صلاة النافلة قائمًا وقاعدًا(2/165). الطَّلَاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها ولا سكنى(4/200). الطب، بَابُ الرُّقْيَةِ من الْعَيْن والنَّمْلَة (7/18). كتاب فضائل النَّبِيِّ ﷺ، باب خاتم النُّبُوَّة(7/86).

6 - مسلم : **الصحيح**، كتاب صفة النار، باب ضرس الكافر في جهنم وغلظ جلده (ح2851)(8/153).

7 - مسلم : **الصحيح**، كتاب صفة النار، باب ما بين منكبي الكافر في النار(8/154).

8 - قال ابن حجر: خالد بن مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيُّ- بفتح القاف والطاء-، أبو الْهَيْثَم البجلي مولاهم، الكوفي، صدوق يتشيع وله أفراد، من كبار العاشرة ، ت:213هـ وقيل بعدها. ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:190).

قال العجلي: ثقة فِيهِ قليل تشيع[1]، وقال أبو داود: صدوق يتشيع[2] وقال صالح جزرة: ثقة مُتَّهمًا بالغلو فِي التَّشَيُّع[3]، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع وله أفراد[4].

قلتُ: لعل سبب رميه بالتشيع؛ روايته أحاديث ضعيفة في فضل آل البيت تؤيد ما رميَ به، قال ابن سعد:" كان مُنْكر الحديث في التَّشيُّع مُفْرِطًا وكتبوا عنه ضرورة"[5] وقال أحمد بن حنبل: له أحاديث مناكير"[6]، ووجود هذه الروايات تجعل احتمال تشيعه قائماً؛ فمجرد روايته لها يُعد خللاً، كأنه رواها لأنها تؤيد مذهبه، خاصةً أنّ البلاء فيها منه أو من الراوي الذي قبله.

والإمام مسلم أخرج له أربع وعشرين رواية، واحدة وعشرين في المتابعات والشواهد[7] وثلاث روايات[8] في الأصول دون متابعات وشواهد، وجميعها بعيدة عن بالتشيع.

4. سُلَيْمان بن قَرْمٍ[9].

---

1 - العجلي: **الثقات**(1/331).

2 - أبو داود: **سؤالآت الآجري**(1/262).

3 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/400).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:190).

5 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/406).

6 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (2/17).

7 - مسلم: **الصحيح**، الطهارة، باب في وضوء النبيِّ ﷺ(1/144)، باب أَنتم الغُر المحجَّلون (1/148). أبواب الجمعة، باب صفة خطبته ﷺ (3/11)، باب وقت صلاة الجمعة(3/8). الْجَنَائِزِ، باب لقنوا موتاكم لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ(3/37). الزكاة، بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيَتِهَا(3/85). الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج(4/50)، باب تحريم المدينة وفضلها(4/112). الطَّلاَقِ، بَابُ طلق طَلاَقِ(4/181). اللعان، باب غيرة الرجل على أهله(4/210). العتق، باب إنما الولاء لمن أعتق(4/216). الأحكام، باب أحكام اللقطة(5/134). الأطعمة، باب وليمة أبي طلحة(6/120). اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها(6/162). فضائل النَّبِيِّ ﷺ، باب خاتم النُّبُوَّة (7/87). الآداب باب برِّ الوالدَيْن(8/6). الآداب، باب إذا قال الرجل هلك الناس(8/36). البيوع، باب خيار الناس أحسنهم قضاء (5/54). الإيمان والنذور، باب من حَلَف يمِينًا فرأى غيْرها خيْرًا منها(5/85). الاستئذان باب تسمية المولود(6/176). الآداب، باب النهي عن اللعن(8/23).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب فِي المُنْفق والمُمْسك (ح1010)(3/83). كتاب الصيام، باب فضل الصوم (ح1152)(3/158). كتاب التوبة، باب صفة الأرض يوم القيامة (ح2790)(8/127).

9 - قال ابن حجر: سُلَيْمان بن قَرْمٍ - بفتح القاف وسكون الراء- ، أبو داود البصري النحوي، ومنهم من ينسبه إلى جده، سيء الحفظ، يتشيع، من السابعة، خت د ت س ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:253).

قال أحمد بن حنبل: لا أرى به بأسا، يُفْرِطُ في التَّشَيُّع[1] وقال أبو داود: كان يتشيّع[2] وقال ابن حبان: كان رافضيًا غاليًا في الرفْض[3] وقال الذهبي: صالح الحديث، وهو شيعيّ مُفرط[4] وقال ابن حجر: سيء الحفظ، يتشيع[5].

قلتُ: هو مُحتمل في تشيعه لرميه بالإفراط في التشيع، وهي تحمل في معناها أكثر من التفضيل، وأيضاً رواياته أحاديث ضعيفة في فضائل آل البيت، قال ابن عدي بعد أن ذكر عدداً من الروايات: "ويدل صورة سليمان هذا على أنه مفرط في التشيع"[6].

وهذه الروايات[7] البلاء فيها قد يكون منه أو من الذي فوقه، خاصةً أنّه في الرواية ضعيف، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وهو ضعيف، قال أبو حاتم: ليس بالمتين، قال أبو زرعة: ليس بذاك[8]، وَقَال النَّسَائي: ضعيف[9].وأخرج له الإمام مسلم روايتين في المتابعات[10]، وبعيداً عن التشيع.

5. عبد العزيز بن سِيَاهٍ[11].

قال أبو زرعة عنه: لا بأس به هو من كبار الشيعة[12]، وقال الذهبي: صدوق يتشيع[13]، وقال

---

1 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/136).

2 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (6/81)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/214).

3 - ابن حبان: **المجروحين** (1/332).

4 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (10/247).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:253).

6 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (4/240).

7 - ومن هذه الروايات التي تدُل على تشيعه: 1- قول رسول الله ﷺ: أَنَا وَهَذَا يَعْنِي عَلِيًّا نَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَاتَيْنِ، وَجَمَعَ بَيْنَ أصبعيه السبابتين.2- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِه الآيَةُ فِي بَيْتِي، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عنكم الرجس أهل البيت، وَفِي الْبَيْتِ سَبْعَةٌ رَسُولُ اللَّه وجبريل وميكائِيل وعلي وَفَاطِمَةُ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ. ابن عدي: **الكامل**(240 -4/239).

8 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/137).

9 - المزي: **تهذيب الكمال** (12/53).

10 - مسلم: **الصحيح**، الآداب باب المرء مع من أحب(8/43) الطّلاق، باب المطلقة ثلاثًا لا نفقة لها ولا سكنى(4/198).

11 - قال ابن حجر: عَبْد العزيز بن سِيَاهٍ -بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة- الأسدي الكوفي، صدوق يتشيع من السابعة، خ م ت س ق.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:357).

12 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (5/383).

13 - الذهبي: **الكاشف** (1/655).

ابن حجر: صدوق يتشيع[1].

قلتُ: كونه من كبار الشيعة يُحتمل أنّ درجة تشيعه أعلى من مجرد التفضيل، فقد يكون وصف بهذا كونه من المفرطين في آل البيت، أو الداعيين للإمامة، أو أنّه وصف أنّه من كبار الشيعة بالمعنى السياسي، وليس بالمعنى الديني.

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً أصلاً واحتجاجاً وأخرج له متابعات[2] ولا علاقة له بالتشيع.

6. عبد الملك بن أَعْيَنَ الكوفي[3].

قال سفيان بن عيينة: كانوا ثلاثة إخوة: عبد الملك وحُمْرَان وزُرَارَة بن أَعْيَنَ روافض كلهم، وكان أشدّهم وأخبثهم قولاً: عبد الملك، كان شيعيًا وكان عندنا رَافِضِياً[4] وقال أحمد ابن حنبل وابن حبان: كان يتشيع[5] و قال أبو حاتم: عبد الملك من الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه [6].

قلتُ: هو شيعي؛ كونه من الروافض؛ ولوصفه بأنّه أَشَد وأخبث قولاً، ومع ذلك يُحتمل في الحديث أيضاً، قال البُخاري:" كان شِيعِيًّا، يُحْتَمل في الحديث"[7]، قال الذهبي: "هو صادق في الحديث لكنَّه من غُلاة الرَّافِضَة "[8].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً غير متعلق ببدعته وقرنه بغيره وأخرج له شاهد[9].

---

1 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:357).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب المغازي، باب صُلح الحُدَيْبِيَة (ح1785)(5/175) .

3 - قال ابن حجر: عَبْد المَلِك بن أَعْيَنَ الكوفي مولى بني شيبان، صدوق شيعي، له في الصحيحين حديث واحد متابعة، من السادسة، ت:130هـ. ع .ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:362).

4 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/286)، الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (3/362) المزي: **تهذيب الكمال** (18/284).

5 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله** (1/551)، ابن حبان: **الثقات** (7/94).

6 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (5/343).

7 - البخاري، محمد بن إسماعيل: **الضعفاء الصغير**. ط1. مكتبة ابن عباس. 1426هـ -2005م. (1/73).

8 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/456).

9 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار (ح138)(1/86).

7. عُبَيْد الله بن موسى الكوفي[1].

قال أحمد بن حنبل لأحد الرواة: لا تأْتِ عُبَيْد الله بن موسى، فإنَّه بلغني عنه غُلُوّ، وكُل بَلِيَّةٍ تأتي عَن عُبيد الله بن موسى[2]، وقال العجلي: ثقة كان يتشيع[3]، وقال أبو داود: كان محترقًا شيعياً، جاز حدِيثه[4].

قلتُ: من علامات تشيعه تمسكه برأيه في أنّ علياً أفضل من الشيخين، قال يحيى بن معين: سمعت عبيد الله بن موسى يقول:"ما كان أحدٌ يشك في أنّ علياً أفضل من أبى بكر وعمر"[5].

وما يدل على تشيعه أيضاً رواياته أحاديث ضعيفة في التشيع، قال ابن سعد:" ثقة صدُوقًا وكان يَتَشيَّع ويَرْوِي أَحاديث في التَّشَيُّع مُنْكَرة فضُعِّفَ بذلك عند كثيرٍ من النَّاس"[6]، وقال أَحمد ابن حنبل:" إن عُبَيْد الله بن موسى يُردُّ حديثه للتَشَيع"[7]، وهذه الروايات الضعيفة[8] قد يكون البلاء فيها منه أو من الذي قبله، ولكن كونه يرويها في ذلك دلالة على احتمال تشيعه، فهو قد يرويها من باب أنّها تُؤيد مذهبه.

---

1 - قال ابن حجر: عُبَيْدُ اللَّهِ بن موسى بن أبي الْمُخْتَار بن باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري ت:213هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:375).

2 - أبو داود: **سؤلات الآجري**(1/297). العقيلي: **الضعفاء الكبير**(3/127).

3 - العجلي: **الثقات** (2/114).

4 - أبو داود: **سؤلات الآجري** (1/154).

5 - ابن معين : **التاريخ**، رواية ابن محرز (1/159).

6 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/400).

7 - أبن أبي خيثمة ، أبو بكر أحمد: **التاريخ الكبير، السفر الثالث.** 4مج. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. 1427 هـ - 2006 م.(1/333).

8 - من هذه الروايات، " قول النبي ﷺ: أنا وعلي حجة الله على عباده". رواه عبيد الله عن عطاء بن ميمون قال الذهبي: وهو لا يعرف، وخبره منكر. ويرويه أيضاً عن مطر الإسكاف وهو منكر الحديث. ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (42/308). الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/76).

والإمام مسلم اخرج له أربعاً وعشرين رواية[1] في المتابعات والشواهد، وبعيدة عن التشيع.

8. عَدِيّ بن ثابت الأنصاري[2].

قال المَسْعُوْدِيُّ[3]: ما رأَيْتُ أحداً أَقُول بقول الشِّيعَة منه، وقال يحيى بن معين: كان يُفرط في التَّشَيُّع[4]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة إلا أَنّه كان يتشيع[5]، وقال أبو حاتم: هو إمام مسجد الشيعة وقاصّهم[6]، وقال الدارقطني: ثقةٌ، إلا أنّه كان رافضيًّا غاليًا فيه[7].

قلت: عدي بن ثابت شيعي؛ لأنّه إمام مسجد الشيعة، بل وقاصهم، فكأنّه يقول بأكثر من التفضيل؛ وذلك لما تحتويه عبارات العلماء من معنى، لكنْ مع احتمال تشيعه لم يرد عنه سب لأحد، لذلك شره أقل من غيره، قال الذهبي: "ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم"[8]، لكن د. بشار

---

1 - مسلم: **الصحيح**، الإِيمَانِ، باب أعمال الجنة(1/33). الطهارة، باب الوضوء من لحوم الإبل(1/189). الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة (2/30)، باب وضع الأيدي على الرُّكَب في الركوع(2/69) باب السهو في الصلاة والسجود له (2/87)، باب صلاة النافلة قائما وقاعدا (2/165). الجنائز، باب القيام للجنازة (3/58). الصوم، باب صوم يوم عاشوراء (3/149)، باب من مات وعليه صوم (3/157)، باب صوم يوم وإفطار يوم (3/163)، الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (4/25)، باب تحريم مكة (4/111)، باب تحريم المدينة وفضلها (4/118)، باب من أراد أهل المدينة بسوء (4/122). النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها في النكاح (4/135)، العتق، باب من تولى قوما بغير إذن مواليه (4/217). البيوع، باب جامع ما جاء في الربا (5/48)، الحدود والديات، باب ما يباح به دم المسلم (5/106). الأحكام، باب إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا (5/131). أبواب الإمارة، باب من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة (6/22). أبواب الهجرة، باب لا هجرة بعد الفتح (6/28). الطب، باب رقية المريض (7/16). فضائل النبي ﷺ، باب خاتم النبوة (7/86). كتاب أحاديث الأنبياء، باب فضائل الخضر عليه السلام (7/107).

2 - قال ابن حجر: عَدِيٌّ بن ثابت الأنصاري الكوفي، ثقة رمي بالتشيع، من الرابعة. ت:116هـ، روى له ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:388).

3 -عبد الرحمن بن عبد الله بن عُتْبَةَ ابن صاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن مسعود الهذلي، المَسْعُوْدِيُّ، الكوفيّ، أخو أبي العُمَيْسِ، ولد: في خلافة عبد الملك بن مروان، بعد الثمانين، كان فقيها كبيرا، ورئيسا نبيلا، يخدم الدولة، قال يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني: هو ثقة، وقال أبو حاتم: تغير قبل موته بسنة أو سنتين، توفي: 160هـ.الذهبي: **السير** (7/93-95).

4 - ابن معين: **التاريخ، رواية الدوري** (3/524)(4/10). ابن حنبل، أبو عبد الله، أحمد بن محمد: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية المروذي. المحقق: وصى الله بن محمد. ط1. الهند: الدار السلفية. 1408 هـ - 1988م .(ص:181).

5 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه (2/490).

6 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (7/2).

7 - الدراقطني : **سؤالات السلمي** (1/210).

8 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/61).

عواد[1] شكك بتشيعه فقال:" لم أجد له ذكرًا في كتب الشيعة ولم أجد لهم عنه رواية في كتبهم المعتبرة فينظر في أمر تشيعه"[2]، وفي قوله نظر؛ لأنّ عدم وجود ذكر له في كتب الشيعة ليس دليلاً على عدم تشيعه؛ فكتب الشيعة ليست موضع للاحتجاج عند أهل السنة.

والإمام مسلم أخرج له ستة عشر حديثاً وهي: اثني عشر حديثاً[3] في المتابعات والشواهد، وأربعة أحاديث أصلاً واحتجاجاً[4]، وجميع الأحاديث بعيدة عن شبهة التشيع سوى حديثين: حديثا في المتابعات، والثاني أصلاً واحتجاجاً وهو من الأفراد.

والحديث الذي في المتابعات: عن عَديٍّ بن ثابت حدَّثنا البَراءُ بن عَازب قال: **"رَأَيْتُ الْحَسَنَ ابن عليٍّ عَلَى عَاتِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ"**[5].

قلتُ: لا مشكلة في إخراج هذا الحديث من طريق عَدِيٍّ، لأنّه جاء من طريق غيره[6]، ورجاله

---

1 - الدكتور بشّار عوّاد معروف، ولد سنة 1359هـ - 1940م، في بلدة الأعظمية، العراق، حصل على البكالوريس والماجستير والدكتوراة من كلية الآداب بجامعة بغداد، وعمل في عدة مجالات منها: في مكتبة جامعة صدام، وعُيّن مساعد باحث في كلية الشريعة بجامعة بغداد، ومحاضراً في عدد من الكليات والجامعات، وأستاذاً متفرغاً للبحث بجامعة بغداد، وتولى على مدى ثلاث سنوات رئاسة جامعة صدّام للعلوم الإسلامية، وأشرف على تأسيسها ووضع مناهجها وبرامجها، وشارك في عدة مؤتمرات علمية دولية، وهو يجيد اللغتين العربية والإنكليزية، ويعرف شيئاً من الألمانية، وله كثير من المؤلفات المطبوعة والمحققة. **المصدر ملتقى أهل الحديث** http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=138569.

2 - المزي: **هامش تهذيب الكمال** (19/524).

3 - مسلم: **الصحيح**: كتاب الإيمان، باب آية المؤمن حب الأنصار (ح75)(1/60).كتاب الصلاة، باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد (ح666)(2/131). كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (ح1015)(3/85)، باب فضل المنيحة (ح1020)(3/88). كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة والجمع بين المغرب والعشاء بها (ح1287)(4/75)، وباب المدينة تنفي الخبث (ح1384)(4/121). كتاب البيوع، باب لا يبع بعضكم على بيع بعض(5/4). كتاب الذبائح، باب النهي عن لحوم الحمر الإنسية (ح1938)(6/64). كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين (ح2422)(7/130)، وباب فضائل حسان بن ثابت (ح2486)(7/163). كتاب التوبة، باب ذكر المنافقين (ح2776)(8/121). كتاب الفتن، باب إخبار النبي ﷺ فيما يكون من الفتن (8/172).

4 - مسلم: **الصحيح**: الإيمان، باب لا يحب عليًّا إلا المؤمن(ح78)(1/60).الصلاة، باب القراءة في العشاء (ح464)(2/41). الزكاة، باب الاحتساب في النفقة على الأهل(ح1002)(3/81). الآداب، باب ما يُذهب الغضب (ح2610) (8/30).

5 - مسلم: **الصحيح**: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين (ح2422)((7/130).

6 - مسلم: **الصحيح**: بَابُ فضائِل الحسن والحُسَيْن رضِي اللَّه عنهما(ح2421)(7/129).

غير متهمين بالتشيع، ثمّ موضوع الحديث في الفضائل، ولا يَحمل تعظيم مخالف للشرع، فهو يدخُل في الأصل العام في قوله تعالى:" **رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ**"[1]، ومن هنا نرى أنّ الإمام مسلم يُخرج أحاديث لمن اتهم بالتشيع ما يوافق بدعته، لكن المبرر وجود متابعات لرواة غير مبتدعة.

والحديث الثاني الذي تفرد به عديٍّ بن ثابت عن علي أنّه قال: **وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ: أَنْ لاَ يُحِبَّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضَنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ**"[2].

قلتُ: الحديث في فضل عليٍ، وهو موافق لما رمي به عَدِي بن ثابت من التشيع، ومن هُنا دخل الإشكال على هذا الحديث، خاصةً أنّ عَدِياً تفرد به، فلم يأت إلا من طريقه عند كُتب السُنة[3] الأخرى أيضًا، وهنا نلاحظ أنّ الإمام مُسلم أخرج لرواة متهمين بالتشيع ما يُوافق بدعتهم، مما يُدخل الشك في مدى صحة هذا الحديث، قال ابن تيمية: "حديثُ عليٍّ فإنّه من أفراد مسلم وقد شكَّ فيه بعضُهُم"[4]، وقال الذهبي:" هذا الحديث من المُشكل فقد أحبَّه قَوْمٌ لا خَلاق لهُم"[5].

قلتُ: له شاهد بمعناه في المعجم الأوسط[6] للطبراني، والحديث لا إشكال فيه وإنْ كان يوافق بدعة عَديّ بن ثابت للأسباب التالية[7]:

أ- أنّ من غَلا في علي كمن غلا في المسيح، واعْتقد فيه فوق مرْتَبَتِهِ فإنَّ هذا لم يُحبَّهُ في الحقيقة إنَّما أَحبَّ ما لا وُجُودَ لهُ، كَحُبِّ النَّصارى للمسيح فإنَّ المسيح أفضد من عليٍّ، وهذه

---

1 - سورة **البينة**: آية رقم 8.

2 - مسلم: **الصحيح**: كِتَابُ الإِيمَانِ، باب لا يحب عليًا إلا المؤمن(ح78)(1/60).

3 - الحديث أخرجه أخرجه الحميدي(ح58)(1/182)، وابن أبي شيبة (ح32064)(6/365)، وأحمد في مسنده (ح642)(2/71)، ووابن ماجه (ح114)(1/42)، والترمذي(ح3736)(6/93)، والبزار(ح560)(2/182)، والنسائي في السنن "الكبرى"(ح8097) (7/312)، وأبو يعلى(ح291)(1/250) ، وابن حبان(ح6924) (15/367) و الخطيب في " التاريخ " (14/426) من طرق عن الأعمش عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن علي رضي الله عنه مرفوعا.

4 - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. 9مج. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط1. الرياض، السعودية: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.1406 هـ- 1986 م. (7/148) بتصرف قليل.

5 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (17/169) بتصرف قليل.

6 - الطبراني: **المعجم الأوسط** (4751)(5/87) قال الطبراني: حدّثنا عبد الرحمن بن سَلْم قال: نا أبو الازهر النَّيْسَابُورِيُّ قال: حدّثني عبد الرّزّاق وحدي قال: نا مَعْمَر، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُبَيْد اللّه بن عبد الله، عن ابن عباس قال: نظر النَّبِيُّ ﷺ إلى عَلِيٍّ، فقال: «لا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغَضُكَ إلا مُنافق، من أَحَبَّكَ فقد أَحَبَّنِي، ومن أَبْغَضَكَ فقد أبغَضَنِي، وحبيبِي حَبِيبُ اللَّه، وبَغِيضِي بَغِيضُ اللَّهِ، ويْل لمنْ أَبْغَضَكَ بعدي».الحديث حسن.

7 - انظر: ابن تيمية: **منهاج السنة النبوية** (153 -7/148).

المحبَّةُ لا تنْفعُهُمْ، فإنَّهُ إنّما ينْفعُ الحُبُّ لله لا الحُبُّ مع اللَّه قال تعالى: **{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ}**[1] فلا يُحب علياً الحب الشرعي المعتدّ به عند الله تعالى إلا المؤمن أما الحب المتضمن لتلك البلايا والمصائب، فلا عبرة به، بل هو وَبَال على صاحبه.

ب - والمقصود هنا أنه يمْتَنِع أن يُقال: لا علامة للنّفاق إلا بُغض عليٍّ ولا يقول هذا أحد من الصحابة، لكن الذي قد يُقال: إِنَّ بُغْضَهُ من علامات النفاق، فهذا يمكن تَوْجِيهُهُ، فإنه من علم ما قام به عَلِيٌّ من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله، ثم أبغضه على ذلك، فهو منافق.

ت -لا يلزم من كون حب أي مسلم لعلي تقديمه على غيره من الصحابة، أو كونه أفضل من غيره، ولا يشك من عرف أحوال الصحابة أن عمر كان أشد عداوة للكفار والمنافقين من علي، وأن تَأْثِيرَهُ في نصر الإسلام وإعزازه وإذلال الكفار والمنافقين أعظم من تأثير عليٍّ وأن الكفار والمنافقين أعداء الرسول يُبْغِضُونَهُ أعظم مِمَّا يُبْغِضُونَ عَلِيًّا ثم أليس حُب الصحابة من الإيمان؟

قُلت: فلا حرج على الإمام مُسلم في إخراج هذا الحديث، لما تَقدم من أسباب؛ فالحديث لا يدعو إلى تعظيم علي لدرجة إخراجه من إنسانيته، ثمّ سبب اتهام عدي بالتشيع ليس دعوته لحب علي، كما في الحديث، وإنّما لما تحمله عبارات العلماء من رميه بالتشيع وخاصة كونه من أئمة الشيعة وقاصِّهم، ثمّ لو ضُعّف الحديث بسبب تفرد عَدي وشُبهة التشيع، فهل هذا التضعيف ينفي حب علي ويُثبت بغضه من قبل السُنة؟ الجواب قطعاً بالنفي؛ لأنّ حُب علي وترك بغضه يدخُل في الأصل العام الذي ينطبق على الصحابة وهو قوله تعالى: **"رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ"**[2]، ثمّ إنّ عَدياً ثقة في الحديث؛ لذلك لا إشكال في معنى هذا الحديث، وإن تفرد به.

9. علي بن زيد بن جُدْعان[3].

---

1 - سورة البقرة: أية 165.

2 - سورة **البينة**: آية رقم 8.

3 - قال ابن حجر: علي بن زَيد بن زهير بن عبد الله بن جُدْعَان، التيمي البصري أصله حجازي، أبو الحسنِ البصريُّ، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده، ضعيف من الرابعة، ت:131هـ، م4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:401).

قال يزيد بن زُرَيْعٍ[1]: لقد رأيته ولم أحمل عنه فإنَّهُ كان رافضيًا[2] ، وقال أبو حاتم والعجلي: ليس بقوي يكتب حديثه وكان يتشيع[3] وزاد أبو حاتم: "ولا يحتج به".

قلتُ: ما يحمله معنى "رافضياً" أكثر من تفضيل علياً على الشيخين، وهذا ما يدخله في الابتداع، فكأنه يغلو في عليٍ كثيراً كأن يروي أحاديث ضعيفة[4] في آل البيت، وبخاصةً أنّه من أهل البصرة، قال ابن عدي:" كان يُغَالِي فِي التشيع فِي جملة أهل البصرة ومع ضعفه يُكتب حديثه"[5] .

والإمام مُسلم أخرج له حديثاً واحداً مقرونًا بغيره[6]، وموضوع الحديث بعيد عن شبهة التشيع، وقد يُلام[7] مسلم على وجود هذا الضعيف في صحيحه.

10. علي بن هاشم بن البَريد[8].

قال محمد بن نمير[9]: كان مفرطاً في التشيع منكر الحديث[10] وقال علي بن المديني: كان

---

1 - يَزِيْد بن زُرَيْع أبو معاوية، الحافظ، المجود، محدث البصرة، قال أحمد بن حنبل: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه، وكان إليه المنتهى في التثبيت بالبصرة. وقال أبو حاتم الرازي: ثقة، إمام، وقال أبو عوانة الوَضَّاحُ: صحبت يزيد بن زريع أربعين سنة، يزداد في كل سنة خيرا - انتهى كلامه -، مات: أبوه وكان واليا فخلف خمس مائة ألف، فما أخذ منها حبة، وكان يأخذ الحديث بنية، ولا رحلة له، ولد 101هـ وتوفي 182هـ . الذهبي: **السير** (299-8/296).

2 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/335).

3 - انظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/187)، العجلي: **الثقات** (2/154).

4 - من أحاديثه الضعيفة: عن علي بن زيد بن جدعان، قال: حج الحسن بن علي خمس عشرة مرة ماشيا، وان النجائب لتقاد معه، وخرج من ماله لله مرتين، وقاسم الله ماله ثلاث مرات، حتى إن كان ليعطي نعلا، ويمسك نعلا، ويعطي خفا ويمسك خفا". ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (13/203). (13/243).

5 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/344).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب غَزْوَةِ أُحُدٍ (ح4664)(5/178).

7 - قال بشار: ومع ذلك أساء مسلم إلى كتابه حينما أدخل مثل هذا الضعيف فيه. هامش **تهذيب الكمال**(20/445).

8 - قال ابن حجر: علي بن هاشم بن البَرِيْد - بفتح الموحدة وبعد الراء تحتانية ساكنة -، أَبُو الحسن الكوفي، صدوق يتشيع، من صغار الثامنة، ت:181هـ وقيل في التي بعدها. م4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/406).

9 - محمد بن عبد الله بن نمير الهَمْدَانِيُّ الكُوْفِيُّ، الحافظ، الحجة، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن، ولد:160هـ، وهو من أقران أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، حدث عنه: البخاري ومسلم في الصحيحين، وأبو داود، وابن ماجه، وكان رأسا في العلم والعمل، وكان أحمد بن حنبل يقول عنه: دُرَّةُ العراق، وقال ابن الجنيد: كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ ما يقول ابن نُمَيْر فيهم يعني: يقتديان بقوله في أهل بلده، توفي 234هـ. الذهبي: **السير** (457-11/455).

10 - ابن حبان: **المجروحين** (2/110).

صدوقًا، وكان يتشيع[1]، وقال أبو حاتم: كان يتشيع يُكتب حديثه[2] وقال أبو داود: ثَبْت يتشيَّع[3] وقال ابن حبان: كان غاليًا في التشيع يروي المناكير عن المشاهير حتى كَثُرَ في حديثه مع ما يقلب من الأسانيد"[4].

قلتُ: هو شيعي؛ لما رمي به من الإفراط، ولروايته أحاديث ضعيفة تؤيّد مذهبه، قال ابن عدي:" علي هُوَ من الشيعة المعروفين بالكوفة ويروي فِي فضائل علي أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة"[5]، وبخاصةً أنّ البلاء في هذه الأحاديث[6] منه، وحتى لو كان من الذي قبله، فكيف يروي عنه؟ يُحتمل أنّ مذهبه هو الذي يدعوه لرواية ما يؤيده حتى لو كان عن ذاك الضعيف.

والإمام مسلم أخرج له حديثين في المتابعات[7] وموضوعهما خاليًا من التشيع.

11. عمّار بن معاوية الدُهْني[8].

قال علي بن الْمَدِينِيِّ: قال سفيان: قطع بِشْر[9] عُرْقُوبَيْهِ[10]، فَقُلْتُ: في أَيِّ شيءٍ؟ قال:

---

1 - ابن المديني، علي بن عبد الله: **العلل ومعرفة الرجال**. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. 1427 هـ - 2006 م.(1/123)، الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (12/117).

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/208).

3 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/160).

4 - ابن حبان: **المجروحين** (2/110).

5 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/312).

6 - أمثلة من هذه الأحاديث الضعيفة: **الأول**: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ، قَالَ لِعَلِيٍّ : «أَنْتَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِي، وَأَنْتَ أَوَّلُ مَنْ يُصَافِحُنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنْتَ الصِّدِّيقُ الْأَكْبَرُ، وَأَنْتَ الْفَارُوقُ تَفْرُقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَنْتَ يَعْسُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَالُ يَعْسُوبُ الْكُفَّارِ» **مسند البزار** (9/342). قلتُ: **يرويه عن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع وهو ضعيف.** انظر ابن حجر: **التقريب** (ص: 494). الحديث الثاني: عنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ آخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ حَتَّى بَقِيَ عَلِيٌّ، وَكَانَ رَجُلا شُجَاعًا مَاضِيًا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، ذَكَرَهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا، فَقَالَ، يَا رَسُولَ الله: بَقِيتُ، قَالَ: فَأَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ. ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (2/419). **قلتُ: يرويه عن كَثِيرٍ النَّوَّاءِ وهو ضعيف.** انظر: ابن حجر: **تقريب التهذيب (ص:459).**

7 - مسلم: **الصحيح**، الرِّضاع، باب يَحْرُم من الرَّضَاعة(ح1444)(4/162)، باب الاِسْتِئْذَان ثلاث(ح2154) (6/180).

8 - قال ابن حجر: عمّار بن مُعَاوِيَة الدُهْني- بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون- أَبُو مُعَاوِيَة البجلي الكوفِي، صدوق يتشيع، من الخامسة، ت:133هـ، روى له م4.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/408).

9 - بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القُرَشِيُّ الأموي، كان سمحا جوادا، ولي العراقين لأخيه عبد الملك، وقيل: إنه كتب إلى أخيه: إنك شغلت إحدى يدي بالعراق، وبقيت الأخرى فارغة، فكتب إليه أخاه بولاية الحرمين واليمن، فما جاءه الكتاب إلا وقد وقعت القرحة في يمينه، وبقيت حتى امتدت على باقي جسده ومات سنة 75هـ، وهو أول أمير مات بالبصرة، توفي وعمره نيف وأربعون سنة. الذهبي: **السير** (146 -4/145).

10 - العُرْقُوب العصب الغليظ المُوَتّر فوق عَقِب الإنسان، وعُرْقُوبُ الدابة في رجلها بمنزلة الرُكْبة في يدها. ابن منظور: **لسان العرب** مادة (عرقب)(1/594).

في التَّشَيُّع[1]، وقال الذهبي: شيعي موثوق[2]، وقال ابن حجر: صدوق يتشيع[3].

قلتُ: السبب في قطع عرقوبيه هو التشيع كما في الرواية، لكن ما نوع التشيع الذي يؤدي لقطع عرقوبيه؟ يُحتمل أن يكون تشيعٌ فيه مغالاة، بالتعرض للصحابة، أو تعظيمه لعليٍ أو تشيع سياسي بالدعوة لبطلان حُكم بني أُمية، والدعوة لحكم آل البيت، فعلم بشر بن مروان بذلك فأمر بقطع عرقوبيه؛ لأنّه لا يمكن أن يكون قطع عرقوبيه لمجرد الحب والولاء لآل البيت، أو لتفضيله علياً؛ لكثرة انتشار ذلك بين الناس، فالنتيجة أنّ تشيعه مُحتمل، والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[4] بعيدًا عن التشيع.

12. **فضيل بن مرزوق[5].**

قال ابن معين: صالح الحديث، ولكنّه شديد التشيع6، قال العجلي: جائز الحديث ثقة، فيه تشيع7 وقال الذهبي: هو معروف بالتشيع من غير سب[8] وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالتشيع[9].

قلتُ: تشيعه مُحتمل؛ لوصف ابن معين بأنّ تشيعه شديد، فكأنّه يقول بأكثر من التفضيل، وبخاصةً أنّه يروي أحاديث ضعيفة جداً في فضل آل البيت[10]، ومدار الخطأ والوهم منه، أو من

---

1 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/323).

2 - الذهبي: **الكاشف** (2/52).

3 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/408).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحج، باب دخول مكة عام الفتح (ح 1358)(4/112).

5 - قال ابن حجر: فضيل بن مرزوق الأغر بالمعجمة والراء- الرقاشي، أَبُو عبد الرَّحْمَن الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من السابعة، ت:170هـ، ي م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/448).

6 - المزي: **تهذيب الكمال** (23/307).

7 - العجلي: **الثقات** (2/208).

8 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/362).

9 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/448).

10 - الأول: عن ابن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: انقطع شسع رسول الله ﷺ، فتخلف عليه علي يخصفها لشسع، فقال رسول الله ﷺ إن منكم من يقاتل على تأويل القران كما قاتلت على تنزيله، فاستشرف الناس أبا بكر وعمر، فقال: ليس بهما، ولكن خاصف النعل، فذهبنا إلى علي فبشرناه بما قال، فلم يرفع بقولنا رأسا كأنه شيء قد سمعه. ابن عساكر: **تاريخ دمشق**(42/455). الحديث الثاني: عن أسماء قالت كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس، فقال رسول الله ﷺ: صليت يا علي، قال: لا، فقال النبي ﷺ: اللهم إنه كان في طاعتك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء: فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت. ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (42/314).

الذي قبله، قال ابن حبان: "روى عَنهُ العِرَاقِيُّون مُنكر الحديث جداً كان ممَّن يُخطئ على الثِّقَات ويروي عن عَطِيَّة الموضوعات وعن الثِّقَات الْأَشْيَاء المستقيمة فَاشْتَبَهَ أمره"[1].

والإمام مسلم أخرج له حديثين في المتابعات[2]، بعيداً عمّا رمي به من التشيع.

13. مالك بن إسماعيل النَّهْدِيّ[3].

قال ابن سعد: ثقة صدوقًا مُتَشيِّعًا، كان مُتشيِّعًا شديد التَّشَيُّع[4]، قال الجوزجاني: حسنيًا أعني الحسن بن صالح على عبادته وسوء مذهبه[5]، وقال عثمَان بن أبي شيبَة[6]: "مالك صدوق ثَبت متقن إمام، ولولا كلمته لما كان يفوقه بالكُوفَةِ أحد"[7].

قُلتُ: يُحتمل في تشيعه؛ لأنّه رمي بالشدة في التشيع، ولكونه من أصحاب الحسن بن صالح الذين يقولون بالإمامة لعلي مع الترضي على الشيخين وهم الشيعة الزيدية، قال أبو داود:" كان أبو غسان شديد التشيع، وقال: عجبت لأقوام قدموا سفيان على الحسن بن صالح، وكان من أصحاب الحسن بن صالح"[8]. ومسلم أخرج له حديثاً في المتابعات[9] بعيداً عن التشيع.

---

1 - ابن حبان: **المجروحين** (2/209).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الصلاة الوسطى(ح630)(2/112). كِتَاب الزَّكَاةِ، بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ (ح1015)(3/85).

3 - قال ابن حجر: مالك بن إسماعيل النّهْدِيّ، أبو غسّان الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان، ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، من صغار التاسعة، ت:217هـ ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:516).

4 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/404).

5 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (ص: 83).

6 - عثمان بن محمد بن أبي شيْبَة، أبو الحسن، من كبار الحُفاظ، رحل إلى كثير من البلاد، وروى الكثير عنه، وسُئل عنه أحمد بن حنبل، فقال: ما علمت إلا خيرا، وأثنى عليه. وقال ابن معين: ثقة مأمون. وكان لا يحفظُ القرآن، وإذا جاء منه شيء صحف في بعض الأحايين، ت:239هـ. الذهبي: **تاريخ الإسلام** (5/883).

7 - ابن شاهين ، عمر بن أحمد: **تاريخ أسماء الثقات**، تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت: الدار السلفية.1404 .1984.(1/219).

8 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (5/457). مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (11/6).

9 - مسلم: **الصحيح** كتاب الحدود والديات، بَابُ حُكْمِ الْمُحَارِبِينَ وَالْمُرْتَدِينَ(ح1671)(5/103).

14. **هارون بن سعد العجلي**[1].

قال يحيى بن معين: كان من الغلاة في التَّشَيُّع[2]، وقال ابن حنبل: وهو صالح، أظنه كان يتشيع، وقال ابن حبان: كان غالياً في الرفض، وهو رأس الزيدية، كان يعتكف عند خشبة زيد بن علي التي صلب عليْها، وكان داعية إلى مذهبه لا يحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به[3].

قلتُ: ابن حبان يُبالغ في كلامه؛ لأنّ الزيدية لم ترفض الشيخين كما فعلت الرافضة، وإنّما رفضت زيداً؛ لرفضه التبرئ من الشيخين، قال الذهبي:" لم يكُن غاليًا في رفضه فإنّ الرّافضة رفضت زيد بن عليّ وفارقته"[4]، فالزيدية يفضلون علياً على الشيخين، مع ترضيهم عليهما دون سب وشتم كما تفعل الرافضة، وما يثبت ذلك تبرؤه منهم قال:

" برئت إلى الرحمن من كل رافض .... يصير بباب الكفر في الدين أعورا "[5].

وخلاصة الأمر: أنّ تشيع هارون محتمل؛ لأنّه من الزيدية فهم يقولون بأكثر من التفضيل،والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً أصلاً واحتجاجاً[6]، واخرج له شاهد بمعناه[7]، ولا علاقة له بالتشيع.

15. **يحيى بن الجزار**[8]. قال الحكم بن عتيبة[9]: كان يتشيّع وكان يغلو يعني في القول[10]، وقال

1 - قال ابن حجر: هارون بن سعد العجلي، أو الجعفي الكوفي الأعور، صدوق رمي بالرفض، ويقال رجع عنه، من السابعة، م. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:568).

2 - ابن معين: **التاريخ**، رواية الدوري (3/359).

3 - ابن حبان: **المجروحين** (3/94).

4 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (9/316).

5 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (12/108).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب صفة النار، باب ضرس الكافر في جهنم وغلظ جلده (ح2851)(8/153).

7 - مسلم: **الصحيح** كتاب صفة النار، باب ما بين منكبي الكافر في النار (ح2852)(8/154).

8 - قال ابن حجر: يحيى بن الجزار العرني- بضم المهملة وفتح الراء ثم نون- الكوفي، قيل اسم أبيه زبان -بزاي وموحدة- وقيل بل لقبه هو، صدوق رمي بالغلو في التشيع من الثالثة، م4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/588).

9 - الحكم بن عُتَيْبَةَ الكِنْدِيُّ، الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة، أبو محمد الكندي مولاهم، الكُوْفِيُّ، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله، قال عباس الدُّوْرِيُّ: كان الحَكَمُ صاحب عبادة وفضل، وقال أحمد العجلي: كان الحكم ثقة، ثبتا، فقيها، من كبار أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنة وإتباع، وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته، وقال شعبة: كان الحكم يفضل عليا على أبي بكر وعمر. توفي: 115هـ. انظر: العجلي: **الثقات** (1/312). الذهبي: **السير** (5/208-212). **تاريخ الإسلام** (3/225).

10 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/294).

يحيى بن سعيد: كان يفرط يعني في التشيع[1] وقال العجلي:" كوفي ثقة، وكان يتشيع"[2].

قلتُ: يُحتمل أنه شيعي؛ لأنّه رميَ بالغلو في القول وهي تحمل في معناها أكثر من التفضيل، ولأنّ من رماه بالغلو في التشيع هو الحكم بن عتيبة وهو ممن يفضل علياً على الشيخين، فدل أنّ غلو يحيى بن الجزار أكثر من التفضيل.

والإمام مسلم أخرج ليحيى حديثين في المتابعات[3]، ولا يحمل أيًا منهما شبهة لما رمي به.

16. **يزيد بن أبي زياد الهاشمي.**

قال محمَّد بن فضيل: كان يزيد من أئمة الشيعة الكبار[4]، وقال الذهبي: شيعي عالم صدوق رديء الحفظ لم يترك[5]، وقال ابن حجر: ضعيف كبر فتغير، وصار يتلقنْ، وكان شيعيًا[6].

قلتُ: هو شيعي؛ كونه من أئمة الشيعة الكبار، وهذا يُوحي بأنّ تشيعه أكثر من مجرد التفضيل، كالقول بالإمامة مثلاً؛ فهو إمام والإمام رأس مقدم في قومه، وما يُؤكِّد ذلك أيضاً أنّ من رماه بالتشيع هو محمد بن فضيل وهو من المفضلة كما قلنا سابقاً[7]، فلو كان يزيد بن أبي زياد مثله، لما وصفه بالتشيع أصلاً.

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[8]، ولا يحمل أي شبهة لما رمي به.

---

1 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (12/293).

2 - العجلي: **الثقات** (2/349).

3 - مسلم: **الصحيح**، الصلاة، باب الصلاة الوسطى(ح627)(2/111). التوبة، باب ما مضى من الآيات(ح2799)(8/132).

4 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (9/164).

5 - الذهبي: **الكاشف** (2/382).

6 - قال ابن حجر: يزيد بن أبي زياد الهاشميّ مولاهم، أبو عبد اللّه الكوفي، ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقنْ، وكان شيعيًا، من الخامسة، ت:136هــ، روى له خت م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:601).

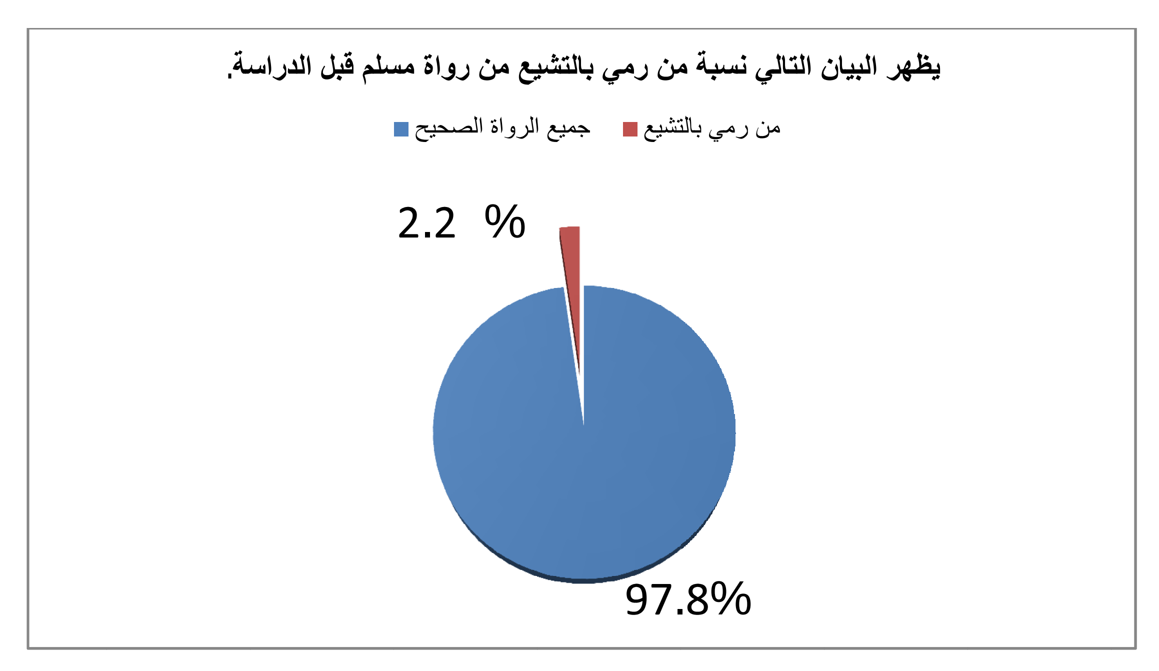
7 - راجع صحيفة 57 من المبحث السابق في هذا الفصل.

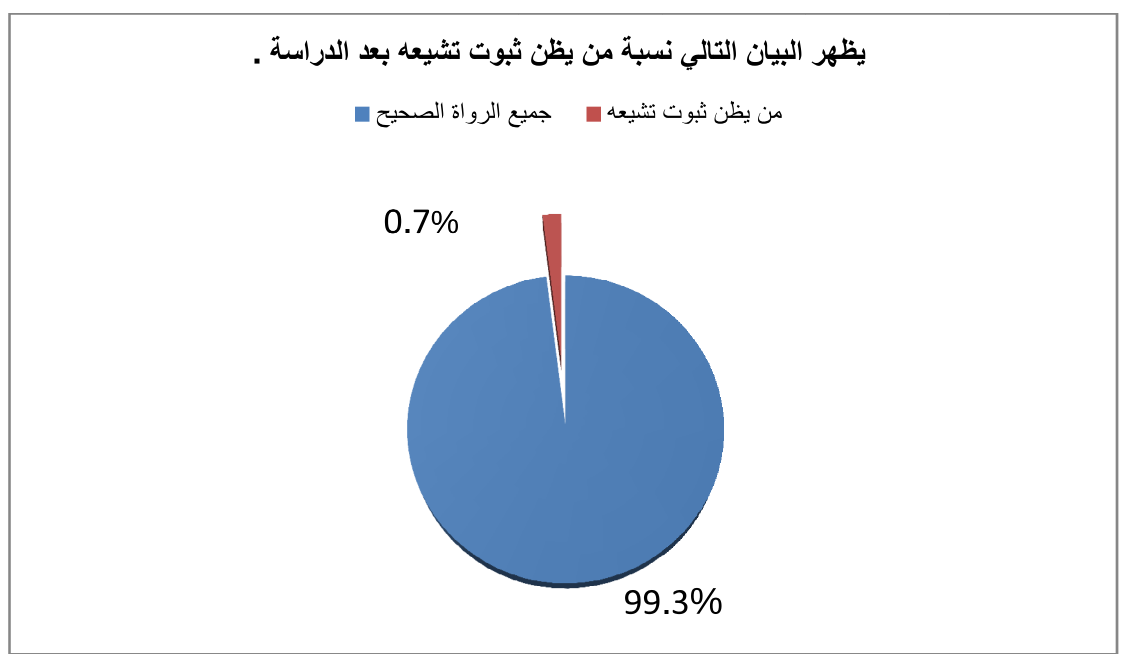
8 - مسلم: **الصحيح**، الأطعمة، باب النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة (ح2067)(6/136).

المبحث الرابع

منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالتشيع

بلغ عدد الرواة المتهمين ببدعة التشيع في صحيح مسلم 51 راوياً، ثبتت براءة 35 راوياً، ومن ثبت احتمالية تشيعهم بلغ عددهم 61 راوياً، وهذه نسبة قليلة من مجموع الرواة الذين أخرج لهم مسلم في الصحيح وهي 2.2%، وبعد الدراسة والتحقيق بلغت النسبة0.7%، انظر البيانات التالية:





فالرواة الذين ثبتت براءتهم من بدعة التشيع بعد الدراسة كان لأحد الأسباب التالية:

1. أنّ من رمى الراوي بالتشيع اعتمد على رواية ضعيفة تُبيّن ابتداع الراوي، كما في هؤلاء الرواة:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	أَبَان بن تَغْلِب	33	2	إسماعيل الخلقاني	35
3	سعيد الجرمي	39	4	عبد الله الأُموي	48
5	عَمْرو القنَّاد	51	6	قَيس بن عبّاد	53
7	محمد بن فضيل	56			

2. أنّ الراوي رُمي بالتشيع وقصد به الناحية اللغوية وليس التشيع البدعي، وهذا هو التشيع الأول، أي حب علي وآل البيت، ومناصرتهم دون التعرض لأحد بالنقص، أو تفضيل علياً على عثمان أو على الشيخين[1]؛ لأنّ ذلك كان الشائع والغالب، وهؤلاء الرواة هم:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	زاذان الكندي	38	2	سلمة بن كهيل	41
3	شَرِيك النخعي	42	4	أبو الأسود الدُّؤَلِيّ	44
5	عبد الرزاق بن همَّام	45	6	عبد الله بن شدَّاد	48
7	عبد الله بن عيسى	48	8	عبد الله بن أبي طالب	49
9	عوف الأعرابي	51	10	الفضل بن دُكَيْن	52
11	مِصْدَعْ الأعرج	59	12	مَعْروف بن خَرَّبوْذ	60

3. أنّ الراوي رُمي بالتشيع لأنّه من الكوفة، وغالبيتهم يفضلون علياً على عثمان خاصةً لعدم وجود قرينة تشير إلى غير ذلك، قال أحمد بن حنبل: "أهل الكُوفَة يفضلون علياً على عُثْمان"[2]

1 - قال ابن معين: "من قال: أَبُو بكر وعمر وعلي وعثمان فهو شيعي". ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ - رواية الدوري**(3/465). وقال أبو الجحاف داود بن أَبي عوف: أدركت الشيعة الأولى، والغالي فيهم الذي يفضل علياً على أبي بكر وعمر". ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ - رواية ابن محرز** (2/24).

2 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (2/535).

فالأصل براءة الذمة حتى تثبت الإدانة، وهذا التشيع لا يدخل تحت المعنى الاصطلاحي، وهؤلاء الرواة هم:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	إِسحاق السَّلُولِيُّ	34	2	زبيد اليامي	38
3	سعيد بن فيروز	41	4	محمد بن جُحَادَة	54
5	محمَّد الزُّبَيْرِيْ	55	6	محمد الفِطْري	57
7	منصور بن المعتمر	62	8	نوح بن قيس الأزدي	61
9	الوليد بن جميع	62	10	يحيى النهشلي	64

4. أنّ الراوي رُمي بالتشيع للالتباس براوٍ آخر لتشابه في الأسماء مثل:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	إسماعيل السُدّي	36	2	مُخَوَّل بن راشد	58
3	يُحَنَّسَ بن عبد الله	62	4		

5. أنّ من رمى الراوي بالتشيع رماه لأنه مُخالف لمعتقده ومذهبه، كمن رمى أهل المدينة من أهل الكوفة بالتشيع؛ لمخالفتهم مذهبهم بالتفضيل، مثل: سعيد بن عمرو بن أَشْوَعَ (ص 40) رماه الجوزجاني وهو مُبتدع، فلا يُقْبَلْ قول مبتدع في آخر مبتدع مثله، قال ابن حجر: "الجوزجاني غالٍ فِي النصب فتعارضا"[1]، أي تعارض النصب مع التشيع.

وعبَّاد بن العوّام (ص45) وهشام بن سعد المدني (ص61)، نسبتهم إلى التشيع باطلة؛ لتفرد ذلك من ابن سعد وهو يحمل على أهل العراق، قال ابن حجر:"ابن سعد يقلد الواقدي والواقدي على طريقة أهل المدينة في الانحراف على أهل العراق"[2].

---

1 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/406).

2 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/443).

الرواة المحتمل تشيعهم

أمّا الرواة الذين ثبت احتمال تشيعهم؛ فالعلماء نقلوا رميهم بالتشيع بألفاظ شديدة تحمل في معناها أكثر من مجرد التفضيل ودون أن يبينّوا أسباب ذلك الرمي، كقولهم فلان مُفرط في التشيع أو رافضي، وهؤلاء الرواة هم:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	عبد العزيز بن سِيَاهٍ	69	2	عبد الملك بن أَعْيَنَ	70
3	عُبَيْد الله بن موسى	71	4	عَدِيّ بن ثابت	72
5	علي بن زيد	75	6	عمّار الدُهْني	77
7	مالك النَّهْدِيِّ	79	8	هارون العجلي	79
9	يحيى بن الجزار	80	10	يزيد بن أبي زياد	81
11	الحسن بن صالح	66	12		

وهناك من الرواة من رماه العلماء بالتشيع المفرط، لروايتهم أحاديث تُؤيّد مذهبهم وبخاصةً أنّ العلة في هذه الأحاديث من هؤلاء الرواة أو من الذين فوقهم وهؤلاء الرواة هم:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1	جعفر بن سُليمان	65	2	خالد بن مَخْلَد	67
3	سُلَيْمان بن قَرْم	68	4	علي بن هاشم	76
5	فضيل بن مرزوق	78	6		

مواضيع الروايات:

أخرج مسلم أغلب روايات الرواة المتهمين بالتشيع في غير بدعتهم، وكان يخرج رواياتهم عن رواة غير متهمين بالتشيع، فكان أحياناً يُخرج رواياتهم في الأصول ويتبعها بمتابعات وشواهد، وأحياناً يخرجها في المتابعات.

أخرج مسلم روايتين لرواة متهمين بالتشيع تحمل شبهة التأييد لمذهبهم؛ لكنّه كان يُتبعها بطرق

أخرى لرواة غير متهمين بالتشيع، انظر: محمد بن فضيل (ص56) رمي بالتشيع، أخرج من طريقه مسلم أحاديث في فضل أل البيت، وأخرج نفس الروايات من طرق لرواة غير مُتهمين بالتشيع. وكذلك عدي بن ثابت (ص72)، اخرج له في فضل الحسن والحسين، واخرج نفس الحديث من طريق رواة غير متهمين.

تفرد مسلم برواية واحدة فيما يوافق ما رمي به الراوي من البدعة، وهي في فضل علي من طريق عدي بن ثابت (ص 72) وقد اعتبرها العلماء مأخذاً على مسلم وقد بينا(ص73) أن الحديث لا يدعو إلى تعظيم علي أو يُخالف شيئاً من الدين، بل على العكس يُؤكّد فضل علي رضي الله عنه -.

كان مسلم يتفرد بروايات عن رواة متهمين بالبدعة؛ لكنّ البدعة لم تثبت في حقهم، والرواية في غير ما رموا به من البدعة، والراوي ثقة ضابط وحافظ انظر: منصور بن المعتمر ص 62 وجعفر بن سليمان الضبعي ص65.

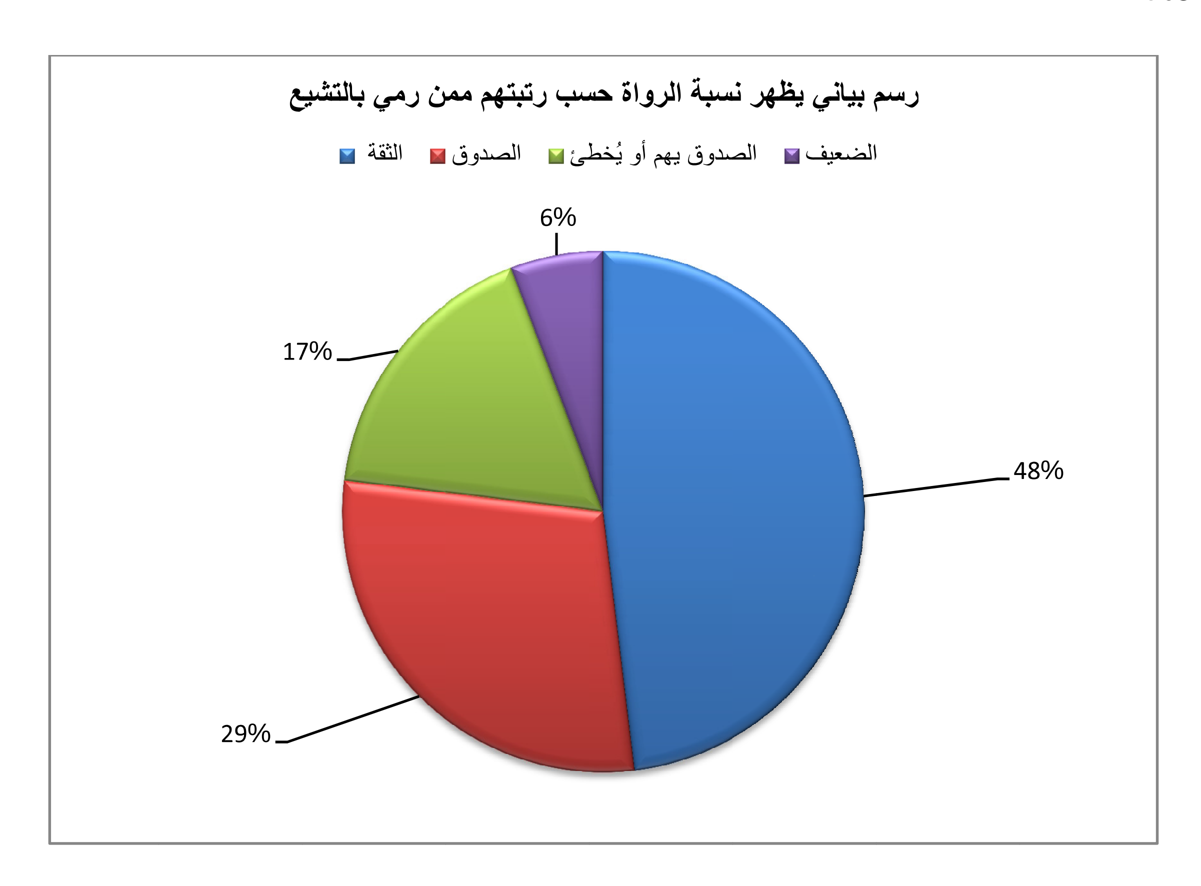
أخرج مسلم روايات لرواة متهمين بالتشيع تُعارض ما رموا به : انظر: عبد الله بن محمد بن أبي طالب ص 49 رمي بالتشيع أخرج له مسلم في تحريم زاج المتعة وهو ما يحله الشيعة، وهذا مُخالف لما رمي به. والفضل بن دُكين ص52 رمي بالتشيع، أخرج له مسلم حديثاً في فضل عائشة، وهذا يُعارض بدعة التشيع؛ لأن الشيعة يطعنون فيها، وهذا مُخالف لما رمي به. وأبو عبد الله الزبيري ص 55 رمي بالتشيع، أخرج له مسلم حديثاً في فضل أبو بكر، وهذا مخالف للشيعة الذين يطعنون به.

مواضع الروايات

أخرج الإمام مسلم روايات الرواة المتهمين بالتشيع في الأصول والمتابعات، فمسألة الابتداع ليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي؛ وإنّما درجة الراوي، فيخرج للثقة في الأصول والمتابعات، أمّا الضعيف فلا يُخرج له إلا في المتابعات فقط، انظر الجدول التوضيحي للرواة في آخر الرسالة.

رتبة الرواة

أمّا رتبة الرواة المتهمين بالتشيع، فأكثر الامام مسلم في الرواية عمّن رتبته ثقة وصدوق وصدوق له أخطاء أو يهم وبلغت نسبتهم 94%، أمّا من رتبته الضعيف فلم يُخرج إلا عن ثلاث رواة: سليمان بن قرم ص69، وعلي بن زيد ص75، ويزيد بن أبي زياد ص81، وتبلغ نسبتهم 6%.



فخلاصة منهج مسلم في الرواية عمّن رمي ببدعة التشيع، أنّه أخرج لعدد قليل ممن ثبت تشيعه، وكان يُخرج لهم في الأصول والمتابعات، ولم يُخرج للضعيف إلا في المُتابعات، وكان يُخرج للجميع في غير ما رموا به، وإذا أخرج في ما يؤيد بدعتهم كان يُتبعها بطرق أخرى عن رواة غير مبتدعة.

الفصل الثاني

الرواة المتهمون ببدعة القدر

المبحث الأول: التعريف بالقدرية وأهم مبادئها

المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت قولهم بالقدر

المبحث الثالث: الرواة المنصوص على قولهم بالقدر

المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالقول بالقدر

المبحث الأول

القدرية تعريفها ونشأتها وأهم مبادئها

المطلب الأول: تعريف القدر

القدرُ في اللغة: بفتح الدال القَدَرُ أو تسكينها الْقَدْرُ والمعنى واحد، والجمع أَقْدار[1]، والقاف والدّال والرّاء أصد صحيح يدل على مبلغ الشّيء وكنهه ونهايته، فالقدر: مبلغ كلّ شيءٍ يُقال: قدره كذا، أي مبلغهُ[2].

والقدر في الاصطلاح: ما سبق به العلم، وجرى به القلم مما هو كائن إلى الأبد، وأنّه عز وجل- قدّر مقادير الخلائق، وما يكون من الأشياء قبل أن تكون في الأزل، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده تعالى، وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها[3].

فاللّه عزَّ وجل علم مقادير الأَشياء وأَزمانها أزلا ثُمّ أوجدها بقدرته ومشيئته على وفق ما علمهُ منها، وأنّه كتبها في اللَّوح قبل إِحداثها؛ كما في الحديث: (أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمُ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَال: وما أَكْتُبُ؟ قَال: اكْتُبْ كُلَّ ما هُوَ كَائِنٌ)[4]، وقال تعالى: { مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ ولا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا[5]}[6]، فالله قدّر للخلق ويسّرهم لمّا علم أنَّهم صائرون إليه من سعادة أو شقاوة كُتبت لهم(بناءاً على اختيارهم) وذلك أنّه علم ذلك منهم قبل خلقه إيّاهم، وحين أمر بنفخ الرُّوح فيهم، فكتب علمه الأزليَّ السابق فيهم وقدَّره تقديراً"[7].

---

1 - ابن دريد: **جمهرة اللغة** (2/635) بتصرف قليل.

2 - ابن فارس: **مقاييس اللغة** (5/62).

3 - الأشقر، عمر سليمان: **القضاء والقدر.** ط13. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع. 1425هـ- 2005م. (ص: 21).

4 - ابن حنبل: **المسند** (ح22705)(37/379)، حديث صحيح.

5 - سورة **الحديد**: الآية 22.

6 - هرّاس، محمد بن خليل حسن: **شرح العقيدة الواسطية ويليه ملحق الواسطية**، تحقيق: علوي السقاف. ط3. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع. 1415 هــ. (ص:65).

7 - الأزهري: **تهذيب اللغة** (9/42).

تعريف فرقة القدرية:

والقدرية: هم الذين يزعمون أنَّ كل عبدٍ خالقٌ لفعله، ولا يرون أنّ الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى، فهم قوم يكذّبون بالقدر[1].

وسبب تسميتهم القدرية كثرة ذكرهم القدر، ولأنّ من أكثر من ذكر شيء نسب إليه، مثل من أكثر من رواية النحو نسب إليه، فقيل: نحوي، ومن أكثر من رواية اللغة نسب إليها، فقيل: لغوي، وكذلك من أكثر من ذكر القدر[2]، وقيل سُمُّوا قَدَرِيَّة لأنّهم يثبتون أنَّ القَدَر لأنفسهم[3].

وقبل الحديث عن أهم مبادئ القدرية، لا بُد من الإشارة إلى فرقة أخرى مخالفة لفرقة القدرية في نظرتها للقدر وهي فرقة الجبرية وسموا بذلك لأنّهم نُسبوا إلى الجبر، والجبر نفي الفعل عن العبد، وإضافته إلى الرب، أي أنّ الله يُجْبِر العباد على أعمالهم، والعباد مجبورون على أفعالهم ليس لهم أي دور فيها، إذ هم كورقة الشجر تحركها الرياح، وإنّما تضاف الأعمال إلى العباد على جهة المجاز فقط[4]، وسبب تطرقنا هنا إلى فرقة الجبرية؛ ظهور المخالفين لهذه الفرقة بصورة أنّهم قدرية، وهم ليسوا كذلك، فالعلماء الذين تصدوا لفرقة الجبرية؛ حاولوا أن يثبتوا أنّ العباد هم المسئولون عن أفعالهم، وتقدير الله لأفعالهم ليس بمعنى الجبر، وإنّما بمعنى الخلق، فأطلق عليهم مخالفوهم من الجبرية قدرية، وأيضاً لأنّ أتباع القدرية احتجوا بأدلتهم في إثبات مذهبهم.

فمن احتج أنّ سبب وقوعه في المعصية، تقدير ذلك في الغيب، جاء العلماء المعارضون لهم فقالوا لا قدر، وإنّما أرادوا بذلك نفي الإجبار عن الفعل، وليس نفي حقيقة وجود القدر كما تقول القدرية، فوقع هؤلاء العلماء والرواة في شبهة نفي حقيقة القدر، وهم من ذلك براء، ومن هؤلاء العلماء الحسن البصري وبعض تلاميذه، فقد "كان معبد الجُهني وعطاء بن أبي ميمونة يأتيان

---

1 - انظر: الفراهيدي: **العين** (5/112). الأزهري: **تهذيب اللغة** (9/37). الجرجاني: **التعريفات** (ص:174).

2 - الحميري نشوان: **الحور العين** (ص: 204).

3 - الأزهري: **تهذيب اللغة** (9/37).

4 - ابن صالح، عبد الرحمن: **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه.** ط2. الرياض: دار الوطن العربي للنشر والتوزيع. 1997م 1418هـ. (ص: 200).

الحسن فيقولان: يا أبا سعيد، إنّ هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال ويفعلون ويقولون: إنّما تجري أعمالنا على قدر الله، فقال: كذب أعداء الله، فيتعلقون بمثل هذا وشبهه عليه فيقولون: يرى رأي القدر"[1]، مع أنّ الحسن أراد نفي حقيقة الإجبار على سفك دماء المسلمين، وليس نفي القدر، فالحسن البصري ومن قال بقوله: "الخير بقدر، والشر ليس بقدر"، يريد إثبات أنّ الشر من اختيار الإنسان، وليس مجبراً عليه، فالإنسان يفعل الشر بإرادته ضمن إرادة الله المطلقة، قال ابن تيمية: المذهب الحق: أنّ الله خالق أفعال العباد، والعباد فاعلون على الحقيقة، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وخالق قدرتهم وإراداتهم"[2].

المطلب الثاني: نشأة القدرية وأهم مبادئهم:

كان أول من أحدث القو بنفي القدر في الإسلام رجل من أهل العراق يُقال لهُ سيبويه البقّال، ويسميه بعضهم السوسن، ويكنى أبا يُونُس، كان نصرانياً فأسلم ثمَّ تنصر، ولم يكن لهُ تبع على هذا الرّأي في البداية، حتى أخذ عنهُ معبد الجُهنِيّ[3] فدعا النَّاس إلى هذه المقالة[4]، ثمّ أخذ غيلان الدِّمشقي[5]عن معبد، وكان مشهورًا بالدعوة إلى القدر، وفي عهد عمر بن عبد العزِيز أعلن التوبة، وعاد إلى القول بالقدر في عهد هشام بن عبد الملك وعلى أثر ذلك قُتل[6].

---

1 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/403).

2 - ابن تيمية: **العقيدة الواسطية** ص:22-21.

3 - مَعْبَدُ بن عبد الله الجُهَنِيُّ نزيل البصرة، وأول من تكلم بالقدر، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث، وكان ممن خرج مع ابن الأشعث فعاقبه الحجاج عقوبة عظيمة بأنواع العذاب ثم قتله، وقيل صلبه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين بدمشق ثم قتله. انظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (187-4/185). ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: **البداية والنهاية**. تحقيق: علي شيري، 14مج. ط1. دار إحياء التراث العربي. 1408هـ - 1988م.(9/43).

4 - ابن بَطَّة العكبري عبيد الله بن محمد: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**. 3مج. تحقيق: عثمان الأثيوبي. ط2. السعودية: دار الراية للنشر.1418هـ . (1/146) بتصرف.

5 - غيلان بن مسلم الدمشقيّ، أبو مروان: كاتب، من البلغاء، تنسب إليه فرقة الغيلانية من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهنيّ، وكان يقول بالقدر خيره وشره من العبد، وفي الإمامة إنها تصلح في غير قريش، وكل من كان قائما بالكتاب والسنة فهو مستحق لها، ولا تثبت إلا بإجماع الأمة، واتهم بأنّه كان في صباه من أتباع الحارث بن سعيد، المعروف بالكذاب، وقيل: تاب عن القول بالقدر، على يد عمر ابن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك وصلبه على باب كيسان بدمشق سنة 105هـ. انظر: الزركلي: **الأعلام** (5/124).

6 - انظر: ابن بَطَّة العكبري: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية** (1/146).

أهم مبادئ القدرية:

كانت القدرية في بداية عهدها تنكر سبق العلم بالأَشياء قبل وجودها، وتزعم أنّ اللّه لم يقَدِّر الأمور أزلاً، ولم يتقدّم علمه بها، وإنّما يأتنفها علما حال وقوعها، فقالوا: الأَمر أُنُفٌ، أي مستأنف يُقال: روْضٌ أُنُفٌ إذا كانت وافية لم تُرْعَ قبل ذلك يعني أنّه يستأْنفُ العمل السّعيد والشّقي ويبتدئ ذلك من غير أن يكون قد تقدّم بذلك علم ولا كتابٌ، فلا يكون العمل على ما قدّر بل هو أمر مستأنفٌ مبتدأ، ويقولون أيضاً: إنَّ اللَّه أمر العباد ونهاهم وهو لا يعلم من يُطيعه ممّن يعصيه ولا من يدخل الجنّة ممّن يدخل النّار حتّى فعلُوا ذلك فعلمهُ بعد ما فعلوه"[1].

ويُطلق العلماء على القدرية التي تقول بهذه المبادئ "القدرية الأولى" أو "الخالصة"، وهم أول من نفى القدر، بنفي صفة العلم عن الله، وهذه القدرية انقرضت ولا أحد يُنْسب إليها من المُتأخرين، إلا أنّ رأيهم لم يمت بموت دعاته، بل انتقلت فكرة القدرية إلى المُعْتزلة[2] وكان زعيمهم في ذلك عمرو بن عبيد[3] وواصل بن عطاء[4] وغيرهما، فطوروا القو بنفي القدر حتّى جعلوا نفي القدر أحد أركان مذهبهم وسموا ذلك عدلاً وذلك لأنّ عدالة الرب لا تتمّ في نظرهم إلّا بنفي القضاء والقدر، وأَنّ العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه وليس الله[5].

---

1 - السفاريني، محمد بن أحمد: **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية.** 2مج. ط2. دمشق: مؤسسة الخافقين ومكتبتها. 1402هـ- 1982م. (1/300) بتصرف.

2 - سبب التسمية بالمعتزلة :اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري، والسبب أنّ رجلاً سأل الحسن البصري عن أصحاب الكبائر، في أنّ جماعة تكفرهم؛ لأنّ الكبيرة عندهم كفر، وهم الخوارج، وجماعة أخرى يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، فكيف تحكم لنا في ذلك؟ فتفكر الحسن، وقبل أن يجيب، قال ابن عطاء: أنا لا أقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقًا، ولا كافر مطلقًا، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل جماعة الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنّا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة. الشهرستاني: **الملل والنحل** (1/48).

3 - عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، الزاهد، العابد، القَدَرِيُّ كبير المُعْتَزِلَةِ وَأَوَّلُهم أبو عثمان البَصْرِيُّ قال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن المبارك: دعا إلى القدر، فتركوه، وقال الحسن البصري: نعم الفتى عمرو إن لم يحدث، وقال الذهبي: اغتر بزهده وإخلاصه، وأغفل بدعته، مات بطريق مكة 144هـ. الذهبي: **تاريخ الإسلام** (945-3/942).

4 - أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزلي، المعروف بالغزال، كان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين في علوم الكلام وغيره، وكان أحد الأعاجيب، وذلك أنّه كان ألثغ قبيح اللثغة في الراء، فكان يخلص كلامه من الراء ولا يفطن لذلك، لاقتداره على الكلام وسهولة ألفاظه، وضرب به المثل في ذلك، وكان يجلس إلى الحسن البصري فاعتزله وسمّيّة المعتزلة بذلك، وكانت ولادته سنة ثمانين للهجرة بالمدينة، وتوفي سنة 181هـ . انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان** (11-6/7).

5 - انظر: ابن بَطَّة العكبري: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**(1/147). المسعودي، علي بن الحسين: **مروج الذهب ومعادن الجوهر.** 4مج. تحقيق: د.يوسف البقاعي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث.(161-3/160). ابن حجر: **فتح الباري** (1/119).

المبحث الثاني

الرواة الذين لم يثبت قولهم بالقدر

تكلم بعض الرواة بالقدر، ولم يقصدوا بذلك نفي وجوده، وإنّما قصدوا نفي الإجبار في الفعل، كما قال الحسن البصري وتلامذته، فوجود حقيقة القدر بحد ذاته لا يعني الإجبار على الفعل وخاصة الشر، وإن كان مُقدّراً حدوثه وهناك أيضاً من الرواة من رمي بالقدر، لكنّ لم يثبت ذلك عنهم؛ لأنّ من رماهم مُتكلم فيه، ليس أهلاً للحديث في الرجال، ومن الرواة من ثبت رجوعهم وتوبتهم، وكل هؤلاء سيتم الحديث عنهم في هذا المبحث:

1. **ثور بن زيد الدِّيلِيُّ** [1].

ذُكِرَ أنّ مالكاً سُئِ : كيف رويت عن ثور بن زيد وذكر غيرهم، وكانوا يرمون بالقدر؟ فقال: إنّهم كانوا لأن يخروا من السماء إلى الأرض أسهل عليهم من أن يكذبوا كذبة[2]، وقال الـذهبي: ثَوْر بن زيد الديلِي ثقة، اتهمه محمد بن البرقي[3] بالقدر وكأنّه شبه عليه بثور[4] بن يزيد[5].

قلتُ: لا يثبت رمي ثور بالقدر، فالبرقي لم يتهمه، بل ذكر أنّه رمي بالقدر فقط، قال مغلطاي: "ذكر البرقي في باب من تكلم فيه من الثقات لمذهبه ممن كان يرمى منهم بالقدر: داود بن حصين، وثور بن زيد، وصالح بن كيسان يُقال: إنّهم جلسوا إلى غيلان القدري ليلة، فأنكر علـيهم أهـل

---

1 - قال ابن جحر: ثَوْرُ- باسم الحيوان المعروف- بن زيد الدِّيلِيُّ- بكسر المهملة بعدها تحتانية- المدني شيخ مَالك ثقة من السادسة، ت:135هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:135).

2 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (3/114).

3 - محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري أبو عبد الله المعروف بابن البرقي، الإمام، الحافظ، الثقة، أخذ معرفة الرجال عن يحيى بن معين، مات قبل أوان الرواية كهلا، وعرف بالبرقي لأنهم كانوا يتجرون إلى برقة، ت:249هـ، وهو الذي وهم فيه الطبراني وكان يقول كثيرا: حدثنا أحمد البرقي، وهو لم يلقه أصلا، وإنما لقي أخاه عبد الرحيم، واعتقد أن اسمه أحمد، فغلط في اسمه.الذهبي: **السير** (48-13/46).

4 - ثور بن يزيد الْكَلَاعِيُّ من أهل حمص، ويكنى أبا خالد، ثقة في الحديث، ويقال: إنه كان قدريا، مات ببيت المقدس سنة 153هـ في خلافة أبي جعفر، وهو ابن بضع وستين سنة، وكان جده قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذ، فكان ثور إذا ذكر عليا قال: «لا أحب رجلا قتل جدي. ابن سعد: **الطبقات** (7/467).

5 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/373) **المغني في الضعفاء** (1/124).

المدينة، ولم يكونوا يدعون إلى ذلك"[1].

فالرواية هذه تذكُر أنّ ثوراً رُمِيَ بالقدر وليس اتهاما من البرقي، وفي هذا رد على الـــذهبي، قال ابن حجر: "البرقي لم يتهمه بل حكى الرواية السابقة"[2]، وأيضاً الرواية تـــذكر ســـبب رميـــه بالقدر، وهو جلوسه مع غيلان لليلة واحدة، فعلم أهل المدينة فأخرجوه لذلك، وهذا ليس سبباً كافياً، لإثبات أنّه يقول بالقدر؛ لأنّه يُحتمل أنّ ثور جلس مع غيلان ليقيم الحجة عليه، أو لشـــأن آخـــر، وليس تأييداً لمذهبه، فهو برئ حتى تثبت إدانته.

وأخرج له الإمام مسلم سبع روايات، أربع روايات في المتابعات والشواهد[3]، وثلاث روايـــات في الأصول[4] أخرج له شواهد ما عدا رواية واحدة[5] تفرد بها، إلا أنّي وجدتُ لها شاهداً في مسند أحمد[6]، وموضُوعاته بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

2. **حسان بن عطية**[7].

قال يحيى بن معين: كان قدريًا[8]، وقال يُونُس بن سيف[9]: ما بقي من القدريّة إلاّ اثنان أحدُهُما حسّان بن عطِيّة[10] وقال الذهبي: قد اتُهم بالقدر فيما قيل[11].

---

1 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (4/ 245-244)، لم اجد كتاب الطبقات للبرقي، لذلك نقلت قول مغلطاي.

2 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (2/32).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الكبائر (ح89)(1/64)، باب غلظ تحريم الغلول وأنّه لا يدخل الجنّة إلا المؤمنون(ح115)(1/75). كتاب الفتن، باب في خراب الكعبة (8/183)، باب غزو مدينة جانب منها في البر وجانب منها في البحر(8/187).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب الرقاق، باب فضل الساعي على الأرملة والمسكين(8/221)، باب فضل كافل اليتيم (ح2983)(8/221).

5 - مسلم: **الصحيح** كتاب الفتن باب في رَجُل قحطان (ح2910)(8/183).

6 - أحمد: **المسند** (28/64)(16852).

7 - قال ابن حجر: حسان بن عطية المحاربي، أبو بكر الدمشقي، ثقة فقيه عابد من الرابعة، ت:130هـــ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:158).

8 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق**(12/439).

9 - يونس بن سيف الكلاعي الحمصي مقبول من الرابعة ووهم من سماه يوسف، ت: 120هـــ، روى له أَبُو داود، والنَّسَائي. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:613).

10 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/389).

11 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/479) **المغني في الضعفاء** (1/156).

قلتُ: لم يثبت عن حسان القول بالقدر؛ لأنّه أنكر على غيلان قوله بالقدر، فلو كان قدرياً ما أنكر ذلك، قال الأوْزاعِي[1]:" قدم علينا غيْلان القدري فتكلّم وكان رجلاً مُفوهًا فلمّا فرغ من كلامه قال لحسّان: ما تقول فيما سمعت من كلامي؟ فقال لهُ حسان: يا غيلان إن يكن لساني يكل عن جوابك فإنّ قلبي يُنكر ما تقول. وفي رواية أخرى أنّه قال له: أَما والله لئن كنت أُعطيت لسانًا لم نعطه، إنا لنعرف باطل ما تأتي به "[2].

وهو في الرواية ثقة، أخرج له مسلم حديثاً واحداً[3] في الأصول مقرونًا بغيره، وأخرج له متابعةً.

3. **داود بن الحصين**[4]. قال الذهبي: رمي بِالقدرِ[5].

قلتُ: وسبب رميه أنّه جلس إلى غيلان، قال البرقي: داود بن حصين كان يرمى بالقدر ويُقال: إنّه جلس إلى غيلان القدري ليلة، فأنكر عليه أهل المدينة، ولم يكن يدعوا إلى ذلك"[6].

لكن بالنظر في قول البرقي نرى أنّ داود رُمي بالقدر لمجرد جلوسه لغيلان، وهنا لا بُدّ من سؤال: هل جلوسه لغيلان تعني أنّه اعتنق قول القدر؟ ثمّ البرقي يقول بعبارة غير جازمة "يُقال أنّه جلس لغيلان"، وليس بعبارة يقينية، ولهذه الأسباب أقول أنّه لا يثبت رميه ببدعة القدر.

والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات في المتابعات والشواهد[7]، وبعيدًا عن بدعة القدر.

---

1 - أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام لم يكن بالشام أعلم منه، قيل إنه أجاب في سبعين ألف مسألة، وكان يسكن بيروت، جمع العبادة والعلم والقول بالحق، ولي القضاء ليزيد بن الوليد، فجلس مجلسا، ثم اسْتَعفَى فأعفي وكانت ولادته ببعلبك سنة 88 للهجرة وتوفي سنة 157هـ بيروت. انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان** (3/127).

2 - الأصبهاني أحمد بن عبد الله: **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.** 10مج. مصر: دار السعادة. 1394هـ- 1974م. (6/72).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ما يُسْتَعاذ منه في الصَّلاَة (ح588)(2/93).

4 - قال ابن حجر: داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج من السادسة، ت: 135 هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:198).

5 - الذهبي: **المغني في الضعفاء** (1/217).

6 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (245-4/244).

7 - مُسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسُّجُود له(ح 573)(2/87). كتاب الْبُيُوع، باب النهي عن المزابنة - بيع الثمر بالتمر والرخصة في العرايا - (ح1541)(5/15) باب جامع ما جاء في المزارعة (ح1546) (5/21).

4. **الحسن بن أبي الحسن البصري[1].**

قال النخعي[2]: إنّ الحسن تكلّم في القدر[3]، وعن أيُّوب[4] قال: لا أعلمُ أَحدًا يستطيع أَن يعيب الحسن إِلَّا بِهِ يعني في القدر[5] قال الذهبي: لعلّها هفوَة منه فأَفاق على نفسه ورجع وتاب عنها[6].

قلتُ: سبب رميه بالقدر ما جاء عنه قوله: "الخيرُ بقدر والشّر ليس بقدر"[7]، والمعنى الظاهر من النص أنّ الله قدّر الخير ولم يقدر الشر، فهو نفى جزء من القدر وليس كله، لكن هل حقًا قصد الحسن هذا القول لذاته! وهو القائل: "من كذَّب بالقدر فقد كفر"[8].

لا بُد من التنبيه أنّ الله قدر فعل الشر بناءاً على ما سيختاره الإنسان في المستقبل، ولـــيس ذلك مقدر بمعنى الإجبار والإلزام على فعله، فالله خلق الإنسان ويعلم ما سيختاره من الشـــر أو الخير، فإرادة الله لا ترغم العبد على فعل المعاصي، وإنْ فعلها العبد ضـــمن حـــدود وإرادة الله سبحانه ومشيئته، أي بغير أن يكون مكرها على فعلها.

1 - قال ابن حجر: الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس قال البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة. وهو رأس أهل الطبقة الثالثة ت:110هــ ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:160).

2 - إبراهيم بن يزيد بن الأسود، الكوفي، النخعي؛ ويُقال له أبا عمران أو أبا عمّار، أحد الأئمة المشاهير، تابعي رأى عائشة، ولم يثبت له منها سماع، توفي سنة 95هــ للهجرة، وله 49 سنة، ولما حضرته الوفاة جزع جزعاً شديداً، ونسبته إلى النَخَع وهي قبيلة كبيرة من مذحج باليمن. ابن خلكان: **وفيات الأعيان** (1/25).

3 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (4/580).

4 - أيوب بن أبي تَمِيمَةَ السِّخْتِيَانِيُّ، أبو بكر، واسم أبي تَمِيمَةَ: كَيْسَانُ، وكان ثقة ثبتا في الحديث، جامعا عدلا ورعا، كثير العلم، حجة، سيد فقهاء عصره تابعي، من النساك الزهاد، روي عنه نحو 800 حديث، وكان إذا سئل عن الشيء ليس عنده فيه شيء قال: سل أهل العلم، وقال حماد بن زيد عنه: "ما رأيت أحدا أشد تبسما في وجوه الرجال من أيوب إذا لقيهم". ولد 86هــ، ومات في الطاعون بالبصرة 131هــ، وعمره 63 سنة. انظر: ابن سعد: **الطبقات**(251-7/246).

5 - ابن سعد: **الطبقات** (7/167).

6 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (583-4/582) **تاريخ الإسلام** (3/35).

7 - **المصدر السابق** (583-4/582).

8 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/4).

وزيادة في التوضيح أنّ المعنى الذي أراده الحسن أو من قال بقوله من تلامذته أو غيرهم من الرواة: نفي أنّ الله قدّر المعاصي على العبد من باب الإلزام على فعلها، وليس من باب نفي علم

الله الأزلي بها قبل وقوعها، أو نفي إيجاد وخلق لذات المعاصي من قِبله سبحانه، ومن هنا يُخالف الحسن القدرية[1] فهو ليس قدرياً، وما يُؤكد ذلك قول حمّاد بن سلمة[2] عن حُميْد[3] أنّه قال: "قدم الحسن مكة فكلمني فقهاء أهل مكة أنْ أُكلمه، فجلس لهم يوماً فكلمته، فقال له رجل: يا أبا سعيد من خلق الشيطان؟ قال: سبحان الله وهل من خالق غير الله خلق الله الشّيطان وخلق الخيْر وخلق الشّرّ، قال الرجل: مالهم قاتلهم الله كيف يكذبون على هذا الشيخ"[4]، وقال حُميد أيضاً: "قرأت القرآن على الحسن ففسره على الإثبات يعني على إثبات القدر"[5].

وأمّا ما جاء عن أيوب السختياني قوله: "أنا نازلتُ الحسن في القدر غير مرة حتى خوّفتُهُ السُّلطان، فقال: لا أعُود فيه بعد اليوم"[6]، فتخويف أيوب الحسن بالسلطان لأنّ كلام الحسن بالقدر محتمل المعنى، فخاف أيوب أن يتمسك القدرية بقول الحسن، فيحملونه على أفهامهم، فهدده حتى لا يخوض بهذا الموضوع، ولا يعني ذلك أنّه كان ينفي القدر حتى خاف السلطان

---

1 - فيمكنْ القول بعد ما تقدم بأنّ الله قدّر كل شيء، وأنّ الذنوب من تقدير الإنسان، وإنْ خلقها الله سبحانه وعلم أنّ الإنسان سيفعلها، فالله لم يُجبر أحداً على فعلها، وإذا لم نقل ذلك كيف يُحاسب الله الإنسان على فعل الشر؟ فمن لم يفهم هذه المسألة سيقول مثل ما قال المشركون **(سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء)** فالمشركون يتعللون في ضلالهم أنّ الله قدّر ذلك، فلو شاء لأنزل الهداية عليهم، إلا أنّ الله نفى ذلك، فقال: **(كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم، فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون)** سورة الأنعام: 148. هذا المعنى قاله محقق كتاب الذهبي: **سير أعلام النبلاء**، الهامش (5/277).

2 - حماد بن سلمة، أبو سلمة، وكان أبوه سلمة يكنى أبا صخرة، وكان حماد بن زيد، يقول: " ما كنا نأتي أحدا نتعلم منه شيئا بنية في ذلك الزمان إلا حماد بن سلمة، ونحن نقول اليوم: ما نأتي أحدا يعلم بنية غيره"، قالوا: «وكان حماد بن سلمة ثقة، كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر»، وكان من أئمة الدين إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكان لا يحدث حتى يقرأ مائة آية، نظرا في المصحف، ت:167هـ. انظر: ابن سعد: **الطبقات** (7/282)، الذهبي: **السير** (7/448).

3 - حُمَيْدُ بن أبي حُمَيْدٍ الطويل البصري، يكنى أبا عبيدة، واسم أبي حميد: طَرْخَانُ، وكان حميد ثقة، كثير الحديث، إلا أنه ربما دلس عن أنس بن مالك، كان مولده 68هـ عام موت ابن عباس، ومات وهو قائم يصلي سنة 142هـ. انظر: ابن سعد: **الطبقات** (7/252)، الذهبي: **السير** (6/163).

4 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/25).

5 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (2/270).

6 - ابن سعد: **الطبقات** (7/167).

فتاب ورجع؛ فما قاله الذهبي: "فلعلّها هفوة منه فأفاق على نفسه ورجع وتاب عنها"[1] خطأ مردود؛ لأنّ القدر لم يثبت في حق الحسن حتى يتوب ويرجع.

ومهما يكن من أمر لا بُدّ من التنبيه أنّ من تكلم بموضوع القدر عليه الحذر، وألا يتكلم بكلام محتمل، فالأفهام متفاوتة عند كثير من الناس، ففي فهم هذه المسألة تتيه العقول، مما يجعل التيه والضلال واقعاً؛ بسبب ظهور شوائب في التفكير عند بحث هذه المسألة، ولعل هذا ما حدث لمن استمع للحسن عندما تكلم بالقدر، قال أبو سعيد بن الأعرابي[2] ": كان يجلس إلى الحسن طائفةٌ من هؤلاء وكان هو يتكلّم في الخُصُوص حتى نسبتهُ القدرية إلى الجبر وتكلم في الاكتساب حتى نَسبتْهُ السُّنّة إلى القدر، كل ذلك لافتتانه وتفاوت النّاس عنده وتفاوتهم في الأخذ عنه وهو بريء من القدر ومن كل بدعة فلما توفي تكشفت أصاحبه وبانت سرائرهُم وما كانوا يتوهّمونه من قوله بدلائل يُلْزِمُونه بِها لا نصًّا من قوله فأمَّا عَمْرو بن عُبَيْد فأظهر القدر"[3].

والإمام مسلم أخرج له أكثر من مئة وخمسين رواية، وجميعها لها متابعات وشواهد وبعيدة عن بدعة القول بالقدر.

5. **زكريا بن إسحاق.**

قال يحيى بن معين: كان يرى القدر[4] قال أحمد بن حنبل: زكريا من أَصحاب ابن أبي نجيح وهم قدرية عامتهم ولكن ليسوا أصحاب كلام"[5] وقال الذهبي: كان ثقة في نفسه، صدوقًا، إلاّ أنَّه رُمي بالقدر[6]، وقال ابن حجر: ثقة رُمي بالقدر[7].

---

1 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (4/582- 583) **تاريخ الإسلام** (3/35).

2 - أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد ابن الأعرابي البصْريّ، نزيل مكة، كان شيخ الحرم في وقته سندا وعلما وزُهدًا وعبادة، وكان ثقة ثبتا، وتوفي 340 هـ، وكان مولده 246هـ. انظر: الذهبي: **تاريخ الإسلام** (7/733- 735).

3 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/35).

4 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3/100)، ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (3/329).

5 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (3/260) بتصرف قليل.

6 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (6/340).

7 - قال ابن حجر: زكريا بن إسحاق المكي، ثقة رُمِيَ بالقدر من السادسة، ت: 150هـ، روى له الجماعة. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:215).

قلت: هو ليس قدرياً، هو بريء منه كأستاذه ابن نجيح، كما سنبين ذلك لاحقاً عند الحديث عن شيخه ابن نجيح[1]، فكلامه بالقدر مخالف للقدرية فهو ليس صاحب كلام وجدال.

وهو في الرواية ثقة وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل[2]، وقال أبو عُبَيد الأّجري لأبي داود: زكريا بن إسحاق قدري؟ قال: تخاف عليه؟ قلت: هو ثقة قال: ثقة[3].

والإمام مسلم أخرج له اثنتي عشرة رواية، خمس روايات[4] في الأصول أخرج لها متابعات وشواهد، وسبع روايات[5] في المتابعات، وجميعها بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

6. سعيد بن أَبي عَرُوبَةَ[6].

قَال أحمد بْن حنبل: كان سعيد بن أبي عروبة يقول بالقدرويكتمه من أصحاب الحسن[7].

قلت: قوله بالقدر كقول شيخه الحسن، قال سعيد: المعاصي ليست بقدر هو رأيي ورأي قَتادة ورأي الشيخ يَعني الحسن"[8] وهذا ليس نفي وجود وإنّما نفي إجبار كما بينّا[9]، أمّا بخصوص

---

1 - يراجع صفحة: 103 من هذا المبحث.

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (3/593).

3 - المزي: **تهذيب الكمال**(9/357).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ح19)(1/37). الطهارة باب الاستطابة (ح263)(1/153). الصلاة، باب فضل كثرة الخطى إلى المساجد (ح664) (2/131) كتاب الطلاق، باب من خير نسائه (ح1478) (4/ 187). كتاب فضائل النبيﷺ بَابُ فى سِنِّه ﷺ (ح2351)(7/88).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الطهارة، باب حفظ العورة (1/184). كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (2/154) كتاب الصِّيام، باب صوموا لرؤيته وأَفطروا لرؤيته (3/123). كتاب البيوع باب النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه (5/12). كتاب البيوع، باب فضل من غرس غرسًا (5/28). كتاب الأشربة، باب تخمير الإناء (6/104). كتاب الرُّؤيا باب من رأى النبي ﷺ في المنام (7/54).

6 - قال ابن حجر: سعيد بن أَبي عَرُوبَة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة من السادسة، ت: 157هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:239).

7 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (4/448) بتصرف.

8 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/112).

9 - يراجع صفحة: 97 من هذا المبحث.

رجوعه وتوبته، كما قال الذهبي:" لعلّهُ تاب ورجع عنه كما تاب شيْخُه"[1]، فهذا لا يصح؛ لأنّ كلاً منهما لم يتكلم بالقدر كما تكلمت القدرية المبتدعة، فهم ليسوا قدرية أصلاً.

وهو في الرواية ثقة، لم يُعب عليه البدعة، وإنّما اختلاطه، وما كان يُرسله من الأحاديث، قال

أبو حاتم: "ابن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة"[2]، وقال ابن معين: "كان يُرسل"[3].

والإمام مسلم أخرج له خمساً وثلاثين رواية، ثمانياً وعشرين رواية في المتابعات، وسبع روايات[4] في الأصول أخرج لها متابعات وشواهد، وجميعها بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

7. **سيف بن سليمان**[5].

قال يحيى بن معين: سيف بن سليمان قدري[6]، وقال يعقوب الفسوي: سَيف مُتّهم بالقدر[7] وقال الذهبي: ثقة إلاّ أنّه رمي بالقدر[8]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالقدر[9].

---

1 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (6/468).

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/66).

3 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (4/64).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله وبرسوله وشرائع الدين(ح18)(1/36). كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (ح487)(2/51). أبواب الرضاع، باب نزول (والمحصنات من النساء}(ح1456)(4/170). كتاب العتق، باب ذكر سعاية العبد(ح1503)(4/212). كتاب الحدود والديات، باب حد الخمر، (ح1707)(5/126). كتاب المغازي، باب صلح الحديبية(ح1786)(5/176). كتاب اللباس، باب الرخصة في لبس الحرير للحاجة(ح2076)(6/143).

5 - سيف بن سليمان أو بن أبي سليمان المكي سكن البصرة أخيرًا، ت: 156هـ، خ م. ابن حجر: **التقريب** (1/262).

6 - ابن معين: **التاريخ رواية الدوري**(3/100) بتصرف قليل.

7 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/207).

8 - الذهبي: **المغني في الضعفاء** (1/291).

9 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/262).

قلتُ: هو من أصحاب ابن نجيح[1] وهم ليسوا أصحاب كلام وجدال كالقدرية ويفهم ذلك من قول أحمد بن حنبل:" سيف ثقة، من أصحاب ابن أبي نجيح وهم قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام"[2].

والإمام مسلم أخرج له خمسة أحاديث، أربعة في المتابعات[3] وحديثاً واحداً في الأصول ولم يخرج له شاهداً ولا متابعة[4]، وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

8. **صفوان بن سليم المدني**[5].

قال المفضل بن غسان[6]: كان صفوان يقول بالقدر[7].

قلتُ: قوله بالقدر لا يثبت؛ لأنّه في يوماً من الأيام عُرضت أمامه جنازة قدري فلم يُصل عليها قال عبد العزيز بن مُحمّد[8]: "كان صفوان بن سُلَيْم لا تمر جنازة إلاّ ذهب فصلّى عليها، فمرّت به جنازة فلمّا بلغ الباب سأل: من هي؟ قالوا: عبد اللّه بن أبي لَبيد[9]، فرجع ولم يُصل عليه"[10] فلو كان قدريًا لما امتنع عن صلاة الجنازة على قدري يشترك معه في البدعة، قال ابن عدي: " إنّما

---

1 - انظر صفحة: 103 من هذا المبحث.

2 - أبن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (3/260).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب التشهد (2/14)، كتاب الحج، باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه (4/20) كتاب الأطعمة باب النهي عن الأكل في آنية الذهب والفضة (6/137) كتاب التوبة مثل المؤمن مثل النّخلة (8/137).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب الأحكام باب القضاء باليمين والشّاهد (ح1712)(5/128).

5 - قال ابن حجر: صفوان بن سليم المدني أبو عبد الله الزهري مولاهم، ثقة مفت عابد رمي بالقدر من الرابعة، ت:132هـ وله اثنتان وسبعون سنة ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:276).

6 - المفضل بن غسان بن المفضل، أبو عبد الرحمن الغلابي، بصري الأصل سكن بغداد وحدث بها عن أبيه، وعن عبد الرحمن بن مهدي، وأبي داود الطيالسي، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهم، وروى عنه جماعة من الناس، وكان ثقة. انظر: الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (13/125).

7 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (24/134).

8 - عبد العزيز بن محمد بن عبيد، الإمام، العالم المحدث، أبو محمد الجُهَنِيُّ المَدَنِيُّ الدَّرَاوَرْدِيُّ ، قيل: أصله من دَرَاوَرْد: قرية بخراسان، وقيل أنه كان يقول للرجل إذا أراد أن يدخل: أَنْدَرُوْنَ؟ فَلَقَّبُوْهُ الدَّرَاوَرْدِيَّ، قال أبو زرعة: سيئ الحفظ، وعن أحمد قال: كان الدَّرَاوَرْدِيُّ إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذا حدث من كتابه فنعم، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وتوفي: سنة 187هـ بالمدينة. انظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (369-8/366).

9 - سيأتي الحديث عنه في المبحث الرابع: الرواة المنصوص على قولهم القدر.

10 - العقيلي: **الضعفاء الكبير**(2/292).

لم يصل عليه لأجل ما كان يَرمي بالقدر"[1].

والإمام مسلم أخرج له خمس روايات؛ ثلاث روايات في المتابعات والشواهد[2]، وروايتين[3] في أصل الباب تفرد بإخراجهما عنه، وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

9. **عبد الله بن أبي نجيح**[4].

قال ابن سعد: يذكُرون أنّهُ كان يقول بالقدر[5]، وقال يحيى بن معين: ثقة وكان يُرمى بالقدر[6] وقال علي بن المديني: أمّا الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرّأي فكان قدريًا مُعْتزلاً[7]، وقال أحمد بن حنبل: كان يرى القدر، أفسدوه بأخرة، كان يجالس عمرو بن عبيد فأفسده[8]، وقال البُخاري: كان يُتَّهم بالاعْتِزال والقدر[9]، وقال أبو حاتم: إنّما يقال فيه القدر وهو صالح الحديث[10] وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر وربما دلس[11].

قلتٌ: قوله بالقدر غير ثابت فهو لا ينفي وجود القدر، بل يقول كما يقول الحسن البصري، جاء عنه دعوته لأميّة بن صفوان[12] للقدر، قال أمية: قال لي ابن أبي نجِيْح: أدعوك إلى رأي

1 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (5/398).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب نفي الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر حين تلبسه المعصية (1/55). كتاب الصلاة باب سجود القرآن (2/89). كتاب الجنة، باب غرف الجنة (ح2831)(8/145).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب قبض أهل الإيمان (ح117)(1/76). أبواب الْجُمُعَةِ ، باب الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (ح846)(3/3).

4 - قال ابن حجر: عبد الله ابن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم ثقة رمي بالقدر وربما دلس من السادسة مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها.ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:326).

5 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (5/483).

6 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3/73) (3/100).

7 - ابن المديني: **سؤآلات ابن أبي شيبة** (97 -1/96).

8 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/538).

9 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/317). لم أجده في كتب البخاري.

10 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (5/203).

11 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:326).

12 - أمية بن صفوان بن عبد الله الجمحي المكي مقبول من السادسة م س ق.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:114).

الحسن[1]، قال الذهبي: يعني: القدر[2]، ورأي الحسن نفي القدر عن الشر، قال: "الخير بقدر والشر ليس بقدر"[3] وهذا الكلامُ يؤكد أنّه ليس قدرياً، فهو كلام مؤول كما بينا عند الحديث عن الحسن[4].

وهو في الرواية ثقة، والإمام مسلم أخرج له عشرة روايات: ثلاث روايات[5] أصلاً واحتجاجًا، وسبع روايات[6] في المتابعات، وجميعها بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

10. **عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان**[7].

قال ابن معين: ثقة إلا أنّه كان يرى القدر ويُظهره[8] وقال عُثمان بن سعيد[9]: عبد الوارث كان يرمى بالقدر إلا أنّه كان متقنا[10] وقال ابن حبان: كان قدريًا متقنًا فِي الحديث[11].

وسبب رميه بالقدر أنه كان يتردد على عمرو بن عُبيد، قال يُونُس بن عُبيْد[12]: "رأيته على باب عمرو بن عُبيْد جالسًا"[13]، وبيّن ابن حجر أيضاً سبب آخر لاتهامه، فقال:" بل الذِي اتَّضح

1 - ابن أبي خيثمة: **التاريخ الكبير** السفر الثالث(1/238).

2 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/683).

3 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (583 -4/582).

4 - انظر صفحة: 97 من هذا المبحث.

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الجنائز، باب البكاء على الميت(ح922)(3/39). كتاب البيوع، باب السلم (ح1604)(5/55). كتاب التوبة، باب انشقاق القمر (ح2800)(8/132).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحج، باب في المحرم يؤذيه القمل في رأسه (4/21)، باب بيان وجوه الإحرام والجمع بين العمرة والحج (4/34)، باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها (4/87). كتاب النكاح، باب العزل (4/159). كتاب المغازي، باب فتح مكة (5/173). كتاب الأطعمة، باب النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة (6/136). كتاب التوبة، باب مثل المؤمن مثل النخلة (8/137).

7 - قال ابن حجر: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، أبو عبيدة التنوري -بفتح المثناة وتشديد النون- البصري ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه من الثامنة، ت: 180هـ، ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 367).

8 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (8/ 369).

9 - الدَّارِمِيُّ عثمان بن سعيد، الإمام، العلامة، الحافظ، الناقد، أبو سعيد، صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد: قبل المائتين بيسير، طاف الأقاليم في طلب الحديث، وأخذ علم الحديث وعلله عن علي ويحيى وأحمد، وفاق أهل زمانه، وكان لهجا بالسنة، بصيرا بالمناظرة، وكان جذعا في أعين المبتدعة، توفي 280هـ. انظر: الذهبي: **السير** (325 -13/319).

10 - ابن معين **التاريخ** رواية الدارمي (ص:54).

11 - ابن حبان: **الثقات** (7/140).

12 - يونس بن عبيد بن دينار العبدي مولاهم الإمام، القدوة، الحجة، أبو عبد الله العبدي مولاهم، البصري، من صغار التابعين، وفضلائهم، رأى: أنس بن مالك، وقال ابن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال أحمد، وابن معين: ثقة، ت 140هـ. الذهبي: **سير أعلام النبلاء**(6/288).

13 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/99).

لي أَنهم اتَّهمُوهُ به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد فإنّه كان يقول: لولا أنني أعلم أنّه صدُوق مَا حدثت عنهُ وأئمة الحديث كانُوا يكذبُون عمرو وينهون عن مُجالسته فمن هُنا اتهم عبد الوارث"[1].

قلتُ: رميه بالقدر لا يثبت، قال ابن حجر: "رُميَ بالقدر ولم يثبُت عنه"[2]؛ لأنّ مجرد الجلوس لمبتدع أو مدحه لا يُعدُ ابتداعاً؛ فقد نُجالس مبتدعا ولا نعتقد قوله، ثمّ إنّ عبد الوارث يحتمل أنّه مدح عمرو بن عبيد لا لأجل بدعته وإنّما لشيء آخر، وما يؤكد براءته أيضاً أنّه نفى

عن نفسه الاعتزال، قال: "ما رأيت الاعتزال قط"[3]، وجاء أيضاً عن ابنه نفي ذلك عنه، قال عبد الصمد[4] : "إنَّهُ لمكذوب على أَبي وما سمعت منه يقول القدر وكلام عمْرو بن عُبيْد"[5].

والإمام مسلم أخرج له ثلاثاً وخمسين رواية، واحدة وأربعين رواية في المتابعات والشواهد، واثنتي عشرة رواية في الأصول[6]، أخرج لها متابعات وشواهد، وموضوع الروايات بعيد عن بدعة القول بالقدر.

---

1 - ابن حجر: **فتح الباري**(1/422).

2 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:367).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (8/369).

4 - عبد الصمد بن عبد الوارث التَّنُّورِيُّ ويكنى أبا سهل، الإمام، الحافظ، الثقة، حدث عن: أبيه بتصانيفه،وكان ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق. توفي سنة 224هـ.انظر: ابن سعد: **الطبقات** (7/300) الذهبي: **السير** (517-9/516).

5 - البخاري: **التاريخ الكبير** (6/118) و**الضعفاء الصغير** (1/79).

6 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الإِيمَانِ باب محبة رسول الله ق أكثر من الأهل والولد والناس أجمعين ونفي الإيمان على من لم يحب هذه المحبة (ح44)(1/49)، باب كفرمن ادعى لغير أبيه وهو يعلم(ح61)(1/57). كتاب الصلاة، باب من نام وهو ينتظر الصلاة(ح376)(1/195)، باب بناء مسجد النبيِّ ق والصلاة قبله في مرابض الغنم (ح524)(2/65)، باب عدد ركعات الضحى(ح719)(2/157)، باب الوصية بصلاة الصبح (ح721)(2/158). كتاب الجنائز، باب أين يكون الإمام من المرأة (ح964) (3/60). كتاب الصيام، باب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ويومى عرفة وعاشوراء والاثنين (ح1160) (3/166). كتاب الحج، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق (ح1325) (4/92). كتاب الاستئذان، باب تكنية الصغير (ح2150) (6/ 176). كتاب العلم، باب رفع العلم (ح2671)(8/58). كتاب الفتن، باب قصة الجساسة (ح2942)(8/203).

11. **عطاء بن أبي ميمونة**[1].

قال يحيى بن سعيد[2] ويزِيد بن هَارُون[3] وابن سعد[4]: عطاء كان يرى القدر، وقال ابن معين: عطاء قدري[5] قال الجوزجاني: كان رأسًا في القدر[6]، وقال الذهبي: بل قدري صغير[7].

قلتُ: وسبب رميه بالقدر، ما قال حمّاد بن زيد: "كان عطاء بن أَبي ميْمُونة ممن ألقى إلى الحسن ذلك الرّأي يعني القدر"، فمعنى ألقى أي جعله ينفي القدر، فكان عطاء يجتمع بمعبد الجُهنِي وهو أول من تكلم في القدر بالبصرة قال حمّاد بن زيد: "وقد رأيته وكان يرى القدر قال: وكانا يأتيان الحسن فيقولان: يا أبا سعيد، إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال ويفعلون ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله"[8].

قلتُ: هو بريء ممّا رمي به من القدر؛ لأنّ اجتماعه بمعبد ليس دليلاً كافياً أنّه على مذهبه، فقد يجتمع به، ويخالفه في المذهب، ثمّ سؤاله للحسن عن الذين يحتجون بقتل الناس، بأن الله قدر ذلك عليهم بمعنى أنّهم مجبرون على فعل ذلك، لا ينم عن نفي حقيقة القدر، بل ينم أنّه مخالف لمذهب الجبرية؛ لأنه سأل الحسن عن حكم الجبرية.

وهو في الرواية ثقة، قال يحيى بن معين: ليس به بأس[9]، وقال أبو زرعة والنّسائي: ثقة[10]

---

1 - قال ابن حجر: عطاء بن أبي ميمونة أبو معاذ البصري واسم أبي ميمونة منيع، ثقة رمي بالقدر من الرابعة ت:131هــ، خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:392).

2 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (3/77)، البخاري، محمد بن إسماعيل: **التاريخ الأوسط**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1.حلب القاهرة: دار الوعي مكتبة دار التراث.1397هــ - 1977م.(2/29).

3 - البخاري: **الضعفاء الصغير**(1/89) **التاريخ الكبير** (6/469).

4 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى**(7/245).

5 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (7/82).

6 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (ص:184).

7 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/76).

8 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/403).

9 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (4/151)، و **سؤالات ابن الجنيد** (ص:351).

10 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/337)، المزي: **تهذيب الكمال** (20/118).

والإمام مسلم أخرج له ثلاثة أحاديث: حديثاً أصلاً واحتجاجًا[1]، وحديثين[2]أخرجهما في المتابعات والشواهد، وموضوعات الأحاديث بعيدة عن بدعة القول بالقدر.

12. **قتادة بن دعامة السدوسي**[3].

قال ابن سعد: كان يقول بشيء من القدر[4]، وقال ابن معين : قتادة وغيره يذهبون إلى القــدر[5] وقال العجلي: قتادة كان يُتّهم بالقدر وكان لا يدعو إليه ولا يتكلّم فيه[6]، و قال الذهبي: قد تفّــوه قتادة بشيء من القدر[7].

قلتُ: سبب رميه بالقدر قوله : "كل شيء بقدرٍ إلا المعاصي"[8]، فالمعنى الظاهر مـــن الـــنص أنّ الله قدّر كل شيء إلا المعاصي فإنّها تقع خارج تقديره وإرادته سبحانه، ومن فهم ذلك رمـــى قتادة بنفي القدر عن فعل المعاصي، فهل حقًا قصد قتادة هذا القول لذاته! وهو العـــالم بتفســـير القرآن واختلاف العلماء، قال أحمد بن حنبل: "قتادة عالم بتفسير القرآن وبـــاختلاف العلمـــاء، وتميّز بالحفظ والفقه"[9].

يُعتقد إنّ رميه بالقدر لا يصح، وهذا ما أكده أبو داود فقال: "لم يثبت عندنا عن قتـــادة القـــو بالقدر"[10]؛ لأنّ كلامه مؤول مثل قول الحسن البصري[11].

والإمام مسلم أخرج له مئة واثنتان وسبعين رواية، منها مئة وسبع في المتابعات والشواهد، واثنتـــان

---

1 - مسلم: **الصحيح** كتاب الطهارة باب الاستنجاء بالماء من التبرز(ح270)(1/155).

2 - مسلم: **الصحيح** الصلاة باب سجود القرآن (2/89) الاستئذان باب تغيير الأسماء(ح2141)(6/173).

3 - قال ابن حجر: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت، يقال ولد أكمه وهو رأس الطبقة الرابعة ت: 117هـــ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:453).

4 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/229).

5 - ابن معين: **من كلامه في الرجال** رواية طهمان (ص:97).

6 - العجلي: **الثقات** (2/215).

7 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/303).

8 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/303).

9 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (135-7/134).

10 - ابن حجر: **هدي الساري** (ص:436).

11 - انظر: ص93 الحسن البصري.

وأربعون رواية في الأصول أخرج لهم متابعات وشواهد، وجميع موضوعاتها بعيدة عن بدعة القدر.

13. **محمد بن سواء**[1].

قال الأزدي: كان يغلو في القدر وهو صدوق[2]، وقال ابن حجر : صدوق رمي بالقدر[3].

يُلاحظ أنّ الوحيد الذي أثبت له القدر هو الأزدي، وأمّا ابن حجر فلم يُثبته، والأزدي ضعيف لا يُقْبل قوله، قال ابن حجر: الأزْدي لا يُعْتبر تجريحه لضَعفه هو ولا يُعْتمد إذا انفرد"[4]، ولعله كان يحسن بابن حجر أن لا يذكر أنّه رمي بالقدر ما دام يُضّعفه الأزدي.

فرمي محمد بن سواء بالقدر لا يصح لضعف الأزدي ولأنّ الأئمة لم يتطرقوا لبدعته، بل زكوه، فكان يزيد بن زُريع يقول: عليكُم بِه[5]، وقال ابن معين: "كان في الذكاء يُشبه قتادة"[6] وقال أحمد بن حنبل:" وكان مُحمد بن سواء حسن الهيئة"[7].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[8] بعيدًا عن شبهة القول بالقدر.

14. **محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة**[9].

قال عبد الرزاق الصنعاني: كان يقولُه ابن أبي ذئب يعني القدر[10]، وقال ابن سعد: ثقة وكان يُرمى بالقدر[11]، وقال ابن حبان: وكان يرى القدر ويقول بِه وكان مالك يهجره من

---

1 - قال ابن حجر: محمد بن سواء - بتخفيف الواو والمد - السدوسي العنبري -بنون وموحدة-، أَبُو الخطاب البصريّ المكفوف، صدوق رمي بالقدر من التاسعة، ت189هـ، ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:482).

2 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (9/208).

3 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:482).

4 - ابن حجر: **فتح الباري**(1/390) (1/430).

5 - ابن شاهين: **تاريخ أسماء الثقات**(ص:210).

6 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (9/208).

7 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/354).

8 - مسلم: **الصحيح**، كِتَابُ النِّكَاحِ، باب لا يَنكح المحرم ولا يُنكح ولا يخطب(4/137).

9 - قال ابن حجر: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل من السابعة، ت:159هـ، ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:493).

10 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/400).

11 - ابن سعد: **الطبقات** (5/459).

أَجله[1].

قلتُ: رميه بالقدر لا يصح؛ لأنّه رمي به لجلوس القدرية إليه، فهل كل من جلس إليه من المبتدعة صار مثلهم؟ قال محمد بن عمر الواقدي: "وكانوا يرمونه بالقدر وما كان قدريًا لقد كان ينفي قولهم ويعيبه ولكنّه كان رجلاً كريمًا يجلس إليه كل أحد ويغشاه فلا يطرده ولا يقول له شيئًا وإن هو مرض عاده، فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه"[2]، وأمّا هجران مالك له فيحتمل أنّه ليس بسبب القدر؛ بل لأنّه تكلم فيه، أو لما بينهما من تنافس[3].

والإمام مسلم أخرج له ثلاث عشرة رواية، أخرج اثنتي عشرة في المتابعات[4]، ورواية في أصل الباب[5] وأخرج لها متابعة وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

15. هشام بن أبي عبد الله الدَّسْتُوَائِيُّ[6].

قال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا في الحديث حُجة، إلا أنّه يُرمى بالقدر[7]، قال يحيى بن معين:

---

1 - ابن حبان: **الثقات** (7/391).

2 - ابن سعد: **الطبقات** (5/456).

3 - قال أحمد بن حنبل: بلغ ابن أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث البيعين بالخيار قَالَ: يستتاب وإلا ضربت عنقه ومالك لم يرد الحديث، ولكن تأوله على غير ذلك فقال رجل شامي: من أعلم؟ مالك، أو ابن أبي ذئب؟ فقال: ابن أبي ذئب في هذا أكبر من مالك؛ وابن أبي ذئب أصلح في دينه وأورع ورعا، وأقوم بالحق من مالك عند السلاطين؛ وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر فلم يهبه وقَالَ له الحق؛ قَالَ: الظلم فاش ببابك. وأبو جعفر أبو جعفر. وقال أحمد أيضًا: كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقًا أفضل من مالك بن أنس، إلا أنّ مالكًا أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عمن يحدث. وقال ابن أبي ذئب مرةً لمالك في توقيعه على شيء في التباس في الحقيقة، لما نظر في الكتاب فرأى هذا الموضع. قال: يا مالك داهنت وفعلت وفعلت وملت إلى الهوى. انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**(103 -3/99).

4 - مسلم: الصحيح، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم (1/94). كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء، (3/151). كتاب الحج، باب سفر المرأة (4/103). كتاب اللعان، باب إذا عرض بنفي الولد (4/211). كتاب العتق، باب من أعتق شركا له في عبد (4/212). كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته (5/62) باب العمرى (5/68) كتاب الأيمان النذر، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (5/81) باب من أعتق شركا له في عبد (5/95). أبواب الإمارة باب لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة (6/4). كتاب الصيد، باب النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير (6/60). كتاب الطب باب الكُهّان (7/35).

5 - مسلم: **الصحيح** كتاب القدر باب أولاد المشركين(ح2659)(8/54).

6 - قال ابن حجر: هشام بن أبي عبد الله سنبر أبو بكر البصري الدَستوائي - بفتح الدال وسكون السين المهملتين وفتح المثناة ثم مد - ثقة ثبت رمي بالقدر من كبار السابعة، ت: 154هـ، ع. ابن حجر: **التقريب** (ص: 573).

7 - ابن سعد: **الطبقات** (7/279).

يرمى بشيء من القدر[1]، وقال العجلي: كان يقول بالقدر ولم يكن يدعو إليه[2].

قلت: قوله بالقدر كقول شيخه قتادة، "قال وكيع: كان هشام الدّستوائي وغيره يقولون: قال قتادةُ: كلُّ شيءٍ بقدرٍ إلا المعاصي"[3]، وهذا لا يُعد نفي وجود القدر عن المعاصي، وإنّما نفي التقدير بمعنى الإلزام على فعلها، وتكلمنا عن ذلك عند الحديث عن الحسن البصري[4].

والإمام مسلم أخرج له سبع عشرة رواية، منها إحدى عشرة رواية في المتابعات[5] وست روايات[6] في الأصول، أخرج لها شواهد ومتابعات ما عدا رواية واحدة تفرد بها عنه[7]، وجميعها بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

16. **وهب بن منبه**[8].

قال عمرو بن دينارٍ[9]: دخلتُ على وهْب بن مُنبه داره بصنعاء فقلتُ له: وددت أنك لم تكن

---

1 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (4/139) (4/188) **كلامه في الرجال** رواية طهمان (ص:97).

2 - العجلي: **الثقات** (2/330).

3 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/303).

4 - انظر: ص 97 الحسن البصري من هذا المبحث.

5 - مسلم، **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب بيان من يخرج من النار (1/124). كتاب الطهارة، باب النهي عن مس الذكر باليمين (1/154). كتاب الصلاة، باب فضل الماهر في القرآن، والذي يتتعتع فيه (2/195). أبواب الإستسقاء، باب صفة صلاة الكسوف وخطبتها (3/30).كتاب الجنائز، باب القيام للجنازة، (960)(3/57). كتاب الزكاة، باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا. (3/101). كتاب البيوع. باب من اقتنى كلبا (5/38). أبواب الإمارة، باب النهي عن قتال الأئمة ما صلوا (6/23). كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية (6/77). كتاب الأشربة، باب التنفس ثلاثا خارج الإناء (6/111). كتاب صفة النار، باب صفات أهل الجنة وأهل النار (8/159).

6 - مسلم، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب صفة الأذان(2/3)، باب ما جاء في مسح الحصى (ح546)(2/74)، بَابُ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلاً أَوْ كُرَّاثًا (ح564)(2/79). كِتَابُ الطَّلَاقِ، باب إذا حرم الرجل عليه امرأته(4/184). كتاب الأشربة، باب النهي عن انتباذ التمر والزبيب مخلوطين(ح1988)(6/91).

7 - مسلم، **الصحيح**، كتاب التوبة باب النجوى (ح2768) (8/105).

8 - قال ابن حجر: وهب بن منبه بن كامل اليماني أبو عبد الله الأبناوي -بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون- ، ثقة من الثالثة، ت: 110هـ، خ م د ت س فق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:585).

9 - عمرو بن دينار أبو محمد الجُمَحِيُّ مولاهم، الإمام الكبير، الحافظ، ، المَكِّيُّ، الأَثْرَمُ، أحد الأعلام، وشيخ الحرم في زمانه، ولد: في إمرة معاوية، سنة خمس، أو ست وأربعين، فهو من كبار التابعين، وكان من الحفاظ المقدمين من أوعية العلم، وأئمة الاجتهاد، وكان لا يدع إتيان المسجد، كان يحمل على حمار، وهو من أبناء الفرس، وكان يجزأ الليل ثلاثة أجزاء: ثلثا ينام، وثلثا يدرس حديثه، وثلثا يصلي، قال يحيى بن معين: أهل المدينة لا يرضون عمرا، يرمونه بالتشيع والتحامل على ابن الزبير، ولا بأس به، هو بريء مما يقولون، مات سنة 126هـ، وكان ثقة ثبتا كثير الحديث. انظر: ابن سعد: **الطبقات** (5/480)، الذهبي: **السير** (302 -5/300).

كتبت في القدر كتابًا فقال: وأنا والله لوددت ذلك"[1]

قلت: يُلاحظ أنّه كان يقول بالقدر إلا أنّه رجع، قال أحمد: وكان يُتهم بشيء من القدر، ورجع"[2].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في الأصول[3] وأخرج له متابعات، بعيداً عن شبهة القدر.

1 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/281).

2 - المزي: **تهذيب الكمال** (31/147).

3 - مسلم: **الصحيح** كتاب الزّكاة، باب ما جاء في المسألة (ح1038)(3/95).

المبحث الثالث

الرواة المنصوص على قولهم بالقدر

نص العلماء على رمي بعض الرواة بالقول بالقدر، دون بيان المقصود بذلك الرمي، أهو بمعنى نفي القدر على الحقيقة؛ أم نفي إجبار عن الفعل كما بينا في المبحث السابق، فيبقى هؤلاء الرواة في إطار شبهة البدعة؛ لأنّ العلماء اثبتوا ذلك، والمهم هنا أن ننظر في الرواية، ومدى تأثرها بتهمة راويها، وهؤلاء الرواة هم:

1. **حرب بن ميمون**[1].

قال مسلم بن إبراهيم[2]: حرب بن ميمون كان قدريًا[3]، وقال ابن حجر: صدوق رُمِيَ بالقدر[4].

قُلتُ: نُص على أنّه قدري، ومع ذلك لم ينص على دعوته، أو تأثر رواياته ببدعة القول بالقدر، فهو في الرواية ثقة، قال عليّ بن المديني: "حرب بن ميمون ثقة"[5]، والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[6] بعيدًا عن القول بالقدر.

2. **سلام بن مسكين**[7]. قال يحيى بن معين[8] وأحمد بن حنبل[9] وأبو داود[10]: كان يذهب إِلَى

---

1 - قال ابن حجر: حرب بن ميمون الأكبر أبو الخطاب الأنصاري مولاهم البصري من السابعة مات في حدود الستين م ت فق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:155).

2 - مسلم بن إبراهيم أبو عمرو الأَزْدِيُّ الإمام، الحافظ، البَصْرِيُّ القَصَّابُ الثقة، مسند البصرة وكان يُعْرَفُ بِالشَّحَّامِ ولد: في حدود الثلاثين ومائة، كان يقول: كتبت عن ثمان مائة شيخ، ما جزت الجسر، وكان مسلم يسكن البصرة في دار كبيرة، وإنما معه أخته عجوز كبيرة، وكان أصحاب الحديث إذا أرادوا أن يغيظوه، قالوا: أختك قدرية، فيقول: لا -والله- إلا مُثْبِتَةٌ وكان ثقة كثير الحديث، عمي بِأَخَرَةٍ، وروى عن سبعين امرأة، مات بالبصرة سنة 222هـ. انظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/304)، الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (10/314- 317).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (4/27).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:155).

5 - المزي: **تهذيب الكمال**(5/532).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب الأطعمة باب وليمة أبي طلحة (6/121).

7 - قال ابن حجر: سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري أبو روح يقال اسمه سليمان من السابعة ت:167هـ، خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 261).

8 - ابن معين: **من كلامه في الرجال** رواية طهمان (1/97) بتصرف قليل.

9 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (1 /512).

10 - أبو داود: **سؤالات الآجرى** (1/408).

القدر، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالقدر[1].

قلتُ: مع رميه بالقدر، لم يُبيّن أحد سبب ذلك الرمي، وهو في الرواية ثقة، حدّث عنه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي[2] وأخرج له مسلم حديثاً واحداً[3] في المتابعات بعيدًا عن القول بالقدر.

3. **شريك بن عبد الله بن أبي نمر**[4].

قال زكريا الساجي: كان يرى القدر، وقال ابن خلفون: تكلم في مذهبه ونسب إلى القدر[5].

قلتُ: وجدتُ أنّ الوحيد الذي رماه بالقول بالقدر زكريا الساجي، ولم يبيّن سبب رميه، وشريك في الرواية صدوق له أخطاء، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"[6]، والإمام مسلم أخرج له تسعة أحاديث، أربعة في المتابعات[7]، وخمسة في الأصول[8] ، وأخرج لها متابعات وشواهد ما عدا رواية[9] تفرد بها مسلم عنه، وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القدر.

4. **شيبان بن فروخ**[10].

قال أبو حاتم: كان يرى القدر واضطر الناس إليه بآخرة[11]، وقال الساجي: قدري إلا أنّه كان

---

1 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 261).

2 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(4/258).

3 - مسلم: **الصحيح** كتاب فضائل النَّبيِّ ﷺ باب في أخلاقه (7/73).

4 - قال ابن حجر: شريك بن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني صدوق يخطىء من الخامسة، ت:140هـ، خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:266).

5 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (6/254).

6 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:266).

7 - مسلم: **الصحيح،** كتاب الإيمان، باب الإسراء والمعراج (1/102). الصلاة، باب تخفيف الصلاة في تمام(2/44) باب الذكر والدعاء في صلاة الليل (2/182) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عثمان بن عفان (7/119).

8 - مسلم: **الصحيح** كتاب الطهارة، باب إنّما الماء من الماء (ح343)(1/185). أبواب الإستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء(897)(3/24). باب من صلى عليه أربعون لا يشركون بالله شيئًا(ح948)(3/53)، باب ما يُقال عند دُخُول القبُور والدُّعاء لأهلها(ح974)(3/63).

9 - مسلم: **الصحيح** كتاب الأطعمة باب من أكل سبع تمرات من تمر المدينة (ح2048)(6/124).

10 - قال ابن حجر: شيبان بن فروخ أبي شيبة الحبطي -بمهملة وموحدة مفتوحتين- الأبلي-بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام- أبو محمد من صغار التاسعة، ت: 235هـ م د س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:269).

11 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/357).

صادقًا[1]، وقال ابن حجر: صدوق يهم ورمي بالقدر[2].

قلتُ: لم أجد سبباً لرميه بالبدعة، وحتى في الرواية، كان المأخذ عليها كثرة أخطائه وأوهامه وليس بدعته، قال أبو زرعة: "صدوق يهم كثيراً"[3]، واضطرار الناس إلى الرواية عنه بأخرة؛ كان ذلك لتفرده ببعض الأسانيد، وقال الذهبي: "يعني أنّه تفرَد بالأَسانيد العالية"[4].

والإمام مسلم أخرج له خمساً وثمانين رواية، ثمانٍ وخمسون رواية في المتابعات والشواهد، وثلاث وعشرون رواية في الأصول وأخرج لها متابعات وشواهد، وأربع روايات[5] تفرد به عنه، ولها متابعات في كتب السنة الأخرى، فمُسلم لم يُخرج له إلا ما له أصل، وبعيداً عن القول بالقدر.

5. عبد الأعلى بن عبد الأعلى[6].

قَال أحمد بن حنبل[7] وأبو زرعة[8]: يرى الْقدر، و قال ابن حبان: كان قدريًا متقنًا فِي الحديث غير داعية إِليه[9]، وقال الذهبي: ثقة لكنه قدري[10].

قلت: رمي بالقدر ولم أجد سببا لذلك، وهو في الرواية ثقة، قال يحيى بن معين وأبو زرعة: ثقة.

---

1 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (6/308).

2 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:269).

3 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء** (3/882).

4 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (11/102).

5 - مسلم: **الصحيح**، الرواية الأولى: أبواب الجمعة باب قطع الخطبة لتعليم رجل ثم العودة إليها(ح876)(15/3)، له متابعة في **مُسند أحمد** (355/34)(ح20753).الرواية الثانية: كتاب الأحكام، باب من كان عنده فضل زاد(ح1728)(138/5)، له متابعة في **سنن أبي داود** (125/2)(ح1663).الرواية الثالثة: كتاب الرقاق، باب قصة الأبرص والأقرع والأعمى(ح2964)(8/213) له متابعة في **صحيح البخاري** (4/171)(ح3464).

6 - قال ابن حجر: عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي بالمهملة ، أبو محمد وكان يغضب إذا قيل له أبو همام ثقة من الثامنة، ت: 189هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:331).

7 - أبن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/178).

8 - أبي زرعة الرازي: **الضعفاء في أجوبته على البرذعي** (2/517).

9 - ابن حبان: **الثقات** (7/131).

10 - الذهبي: **الكاشف** (1/611)

والإمام مسلم أخرج له ثمانياً وخمسين رواية، منها ست وثلاثون رواية في المتابعات، واثنتان وعشرون رواية[1] في الأصول أخرج لها متابعات وشواهد، وجميعها بعيدة عن شبهة بالقدر.

6. **عبد الحميد بن جعفر**[2].

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، كان قدرياً يرى رأي أهل القدر[3]، وقال علي المديني: كان يقول بالقدر، وكان عندنا ثقة وكان سفيان الثَّوْرِيّ يُضَعِّفهُ[4]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[5].

قلتُ: رغم رميه بالقدر إلا أنّه مقبول الرواية، فوثّقه بعض الأئمة، ولم يُضعفه سوى سفيان الثوري، قيل ضعّفه لأجل القدر، قال أحمد بن حنبل: عبد الحميد عندنا ثقة ثقة يَعْني أظُنّهُ ضعّفه سفيان من أجل القدر[6] وقال الذهبي: غمزه الثوري للقدر[7].

---

1 - مسلم: **الصحيح،** كتاب الصلاة، باب استماع الجن للقرآن (ح450)(2/36) باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (ح 754)(2/174)، باب فضل آية :{الله لا إله إلا هو الحي القيوم}(ح810)(2/199). باب صفة خطبته ﷺ (ح868)(3/11). كتاب الزكاة، باب ما جاء في المسألة (ح1040)(96/3). كتاب الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (ح 1247)(59/4)، باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق (ح 1326)(92/4)، باب من أبصر امرأة فوقعت في قلبه(ح1403)(129/4). كتاب اللعان (ح1496)(209/4). كتاب البيوع، باب من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه (ح 1527)(5/ 8)، باب النهي عن بيع الخمر(ح1578) (39/5). كتاب الأيمان النذر، باب من حلف باللات والعزى (ح 1648)(82/5). كتاب الحدود والديات، باب حد الزنى (ح1694)(118/5)، باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار(ح1774)(166/5). كتاب الأضاحي، باب نسخ النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث (ح1973)(81/6)، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها(ح2110)(161/6)، باب التعوذ من شيطان الوسوسة في الصلاة(ح2203)(20/7). كتاب فضائل النبي ﷺ باب نزول الوحي (ح2334)(82/7). كتاب أحاديث الأنبياء، باب فضائل عيسى عليه السلام (ح2366)(96/7). كتاب التوبة، باب مثل المؤمن كالزرع ومثل الكافر كشجر الأرز(ح2809)(136/8). كتاب صفة النار، باب النداء على هلكى الكفار يوم بدر(ح2875)(164/8). كتاب الفتن، باب ذكر ابن صياد (ح2926)(190/8).

2 - قال ابن حجر: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق رمي بالقدر وربما وهم، من السادسة ت:153هـ، خت م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 333).

3 - ابن معين: **سؤالات ابن الجنيد** (308/1) انظر: ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (165/3)(190/3)(212/3).

4 - ابن المديني ، علي بن عبد الله: **سؤالات ابن أبي شيبة.** المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف. 1404ه. (ص:100).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 333)

6 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (3 /153) العقيلي: **الضعفاء الكبير**(3/ 43) بتصرّف.

7 - الذهبي: **الكاشف** (614/1).

وبعد البحث يتبيّن أنّ الثوري لم يثبت تضعيفه لعبد الحميد بسبب القدر، وإنّما بسبب خروجه مع مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بن الحسن العلوي، قال أبو داود: "كان سفيان يتكلم فِي عبد الحميد بن جعفر لخروجه مَعَ محمد بن عبد الله بن حسن وسفيان يقول: وإن مرَّ بك المهدي وأنت فِي البيت فلا تخرج إليه حتى يجتمع النَّاس"[1]، فسفيان الثوري لا يرى الخروج على الحاكم؛ لأنّ في ذلك شقاً لعصا المسلمين، وتفريقاً لوحدتهم، وعبد الحميد خرج مع محمد العلوي وهذا مخالف لرأي سفيان؛ لأجل ذلك ترك حديثه وضعّفه.

والإمام مسلم أخرج له ست عشرة رواية، منها إحدى عشرة رواية في المتابعات، ورواية في الأصول لها متابعة[2] وثلاث روايات في الأصول[3] مفردات ليس لها متابعات ولا شواهد، وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

7. **عبد الرحمن بن إسحاق.**

قال علي بن المديني: كان عبد الرحمن بن إسحاق يرى القدر ولم يحمل عنه أهل المدينة وكان يحيى بن سعيد حمل عنه[4]، وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[5].

قلتُ: أثبت له العلماء القول بالقدر؛ ويُستدل على ذلك أنّ أهل المدينة أخرجوه ونفوه بسبب ذلك، قال سُفْيان بن عيينة: "كان قدريًا، فنفاهُ أهل المدينة"[6]، ومع بدعته إلا أنّه في الرواية مقبول، قال ابن الجوزي[7]: "إنّما لم يحمده أهل المدينة في مذهبه فإنّه كان قدريًا فنفوه منها،

---

1 - أبو داود: **سؤالات الآجرى** (255/1).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الفتن، باب عبادة اللات والعزى (ح2907)(182/8).

3 - مسلم: **الصحيح**، كتاب النِّكَاح باب الوفاء بالشروط في النِّكَاح(ح1418)(140/4)، صحيح البخاري (ح5151)(20/7). أبواب الرّضَاع باب لا يبغض مؤمن مؤمنة (ح1469)(178/4). كتاب الفتن، باب الجهجاه(ح2911)(184/8).

4 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (197/34).

5 - قال ابن حجر: عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني نزيل البصرة ويقال له عبّاد من السادسة بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:336).

6 - العقيلي: **الضعفاء الكبير**(321/2).

7 - أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن الجوزي، الملقب جمال الدين الحافظ؛ كان علاّمة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ له مؤلفات عديدة منها: زاد المسير في علم التفسير و المنتظم في التاريخ والموضوعات، وله محاسن كثيرة. وكانت ولادته 510هـ، وتوفي 597هـ، ودفن بباب حرب، والجوزي: بفتح الجيم وسكون الواو وبعدها زاي، هذه النسبة إلى فرضة الجوز، وهو موضع مشهور. انظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان** (140/3-142).

فَأَمّا رواياته فلا بأس بها"[1].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[2] ومقروناً بغيره، بعيداً عن شبهة القول بالقدر.

8. **عبد الله بن أبي لَبيد**[3].

قال سُفيان بن عيينة: كان عبد الله بن أبي لبيد من عباد أهل المدينة يرى القدر[4]، وقال ابن سعد: كان يقول بالقدر وكان من العباد المنقطعين[5]، وقال أبو زرعة: كان يرى القدر[6].

قُلتُ: مع رميه بالقول بالقدر، لم يَنص أحد على دعوته، أو يُبين سبب رميه بالقدر، وهو في الحديث لا بأس به، قال أحمد بن حنبل: ما أعلم بحديثه بأْسا وكان يرى القدر[7].

ويُعتقد أنّ صفْوان بن سليم ترك الصلاة عليه عند موته، قال عبد العزيز بن الدَّرَاورْدِي:" أُتي بجنازة قال صفْوان بن سليم: من؟ فَقيل عبد الله بن أبي لبيد فانْصرف ولم يصل عليْه"[8]، لم يصل عليه لأجل بدعته، قال ابن حبان: "ولم يشْهد صَفْوان بن سَلمة جنازته؛ لأَنَّهُ كان يرمى بالْقدر"[9].

ويرى الباحث أنّ ترك الصلاة عليه، لا علاقة له بالرواية؛ وإنّما يدخُل في مسألة حكم الصلاة على المبتدع، وليس في حكم الرواية عنه، قال ابن عَدي: "عبد الله بن أبي لبيد قد روى عنه الثقات وأمّا صفوان بن سليم حيث لم يصل عليه إنّما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمي بالقدر وأمّا في باب الروايات فلا بأس به"[10].

---

1 - ابن الجوزي: **الضعفاء والمتروكون** (88/2).

2 - مسلم: **الصحيح** كتاب الطب، باب الشؤم (34/7).

3 - قال ابن حجر: عبد الله بن أبي لَبيد- بفتح اللام- المدني أبو المغيرة نزل الكوفة ثقة رمي بالقدر من السادسة مات في أول خلافة أبي جعفر سنة 130هـ، خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:319).

4 - البخاري: **التاريخ الأوسط** (1/326).

5 - ابن سعد: **الطبقات** (5/421).

6 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء** (2/629).

7 - أحمد بن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال**، رواية ابنه عبد الله (1/403).

8 - البخاري: **التاريخ الأوسط** (2/19).

9 - ابن حبان: **الثقات** (5/46).

10 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (5/398).

والإمام مُسلم أخرج له ثلاث روايات في المتابعات والشواهد[1]، بعيدًا عن بدعة القول بالقدر.

9. **عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج**[2].

قال يَعْقُوب بن شيْبة: كان يقول بالقدر[3]، وقال العجلي: ثقة، كان يرى القدر[4]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالقدر[5].

قلتُ: رمي بالقدر، ولم يكُن داعية، قال أبو داود: "كان لا يتكلم فيه"[6]، يعني في القدر، وأمّا في الرواية فهو ثقة، فالإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات، روايتان[7] في الأصول وأخرج لها متابعات وشواهد، ورواية واحدة[8] فقط في المتابعات، وجميع الروايات لا تحمل أي شبهة في القدر.

10. **العلاء بن الحارث**[9].

قال يحيى بن معين: العَلاء بن الحارث لا يوجد فِي حَدِيثه شيء ولكن كان يــرى الْقــدر[10] وقال ابن حجر: صدوق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط[11].

قلتُ: رميه بالقدر لم يمنع الرواية عنه فهو صدوق، قال أبو حاتم: "العلاء بن الحارث كان

---

1 - مسلم: **الصحيح**: كتاب الصلاة، باب وقت العشاء وتأخيرها (ح644)(2/118)، باب عدد الركعات في صلاة الليل (2/167). كِتَاب الصِّيَامِ باب ما جاء في تطوع النبي ﷺ (3/161).

2 - عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج التميمي أبو معمر المقعد المنقري -بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف- واسم أبي الحجاج ميسرة من العاشرة ت: 224هــ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:315).

3 - الخطيب: **تاريخ بغداد** (10/26).

4 - العجلي: **الثقات** (2/427).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:315).

6 - أبو داود: **سؤآلات الآجري** (2/70).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة النّساء مع الرجال (ح1811)(5/196)، كتاب الدعوات، باب من دعاء النبي ﷺ (ح2717)(8/80).

8 - مسلم: **الصحيح** أبواب الإمارة باب غلَظ تحريم الغلولِ(6/10).

9 - قال ابن حجر: العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب الدمشقي صدوق فقيه لكن رمي بالقدر وقد اختلط من الخامسة، ت:136هــ، وهو ابن سبعين سنة م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 434).

10 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (453/4).

11 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 434).

يرى القدر، كان دمشقيًا، صدوقًا في الحديث ثقة"[1]، فالبدعة لم تكن سببًا في الكلام عليه، وإنّما اختلاطه وتغير عقله، قَال أَبِو داود: "دمشقي تغير عقله، كان يرى القدر"[2]، لذلك إذا روى عنه الثقات اعْتُبِر بحديثه، قال ابن حبان: "يُعْتَبر حدِيثه من رواية الثِّقَات عنه"[3].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[4]، بعيداً عن شبهة القول بالقدر.

11. عُمَر بن أَبي زائدة[5].

قال يحيى القطان[6] وأبو داود[7]: كان يرى القدر، و قال ابن حنبل:يقُولُون إِنّه كان يرى القدر[8] وقال ابن حجر: صدوق رمي بالقدر[9].

قلتُ: رمي بالقدر، ولم يُبين أحدٌ سبب ذلك، ولم ينص أحد على دعوته، وهو في الرواية صدوق، أخرج له الإمام مسلم ثلاثة أحاديث، حديثاً في الأصول[10] واخرج له متابعات وهو في فضل الذكر، وحديثين في المتابعات[11]، والأحاديث بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

12. عمران بن مسلم[12].

---

1 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (47/212).

2 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (206/2).

3 - ابن حبان: **الثقات** (264/7).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب الصيد ، باب الصيد بالكلاب المعلمة والمعراض والقوس (6/59).

5 - قال ابن حجر: عُمَر بن أَبي زائدة الهمداني- بالسكون الوادعي- الكوفي أخو زكريا، صدوق رمي بالقدر من السادسة، ت:159هـ، خ م س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:412).

6 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/178).

7 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (1/336).

8 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (1/362).

9 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:412).

10 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الدعوات ، باب فضل التّهليل والتّسبيح والتحميد والدُّعاء (ح2693)(8/69).

11 - مسلم: **الصحيح**، الطهارة، باب المسح على الخفين (1/158). الصلاة، باب مرور الحمار والكلب(2/56).

12 - قال ابن حجر: عمران بن مسلم المِنْقري- بكسر الميم وسكون النون -، أبو بكر القصير البصري صدوق ربما وهم، من قيل هو الذي روى عن عبد الله ابن دينار وقيل بل هو غيره وهو مكي، السادسة خ م د ت س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:430).

قال يحيى القطان: كان عمْرانُ يرى القدر[1]، وقال الذهبي: كان يرى القدر[2].

قلتُ: رغم أنّ يحيى القطان رماه بالقدر إلا أنّه حسّن روايته، قال: "كان مستقيم الحديث"[3]، فهو لم يُتكلم على روايته بسبب بدعته، بل لتفرده ببعض الروايات، قال ابن عدي: "عمران القصير هو حسن الحديث، وإنما ذكرته؛ لأجل أنه يروي أشياء لا يرويها غيره، ويتفرَّد عنه قوم بتلك الأحاديث، وهو ممن يُكتب حديثه"[4].

والإمام مسلم أخرج له ثلاثة أحاديث، حديثين في المتابعات[5]، وحديثاً في الأصول[6] لم يُخرج له متابعة ولا شاهداً وموضوعات الأحاديث بعيدة عن بدعة القول بالقدر.

13. عمرو بن الهيثم بن قَطَن[7].

قال ابن المدِيْنِيِّ: أبو قطن قدري[8]، وقال ابن معين: كان يتكلم في القدر وكان صدوقًا[9]، وقال ابن حنبل عن أبي قطن: إنّ هذا بعد ما رجع من عندكم إلى البصرة تكلم بالقدر وناظر عليه[10].

قلتُ: رمي بالقول بالقدر وكان يتكلم به، وهو في الرواية ثقة، أخرج له مسلم حديثين في الأصول، واحداً أخرج له شاهداً[11] بمعناه، والثاني[12] لم يُخرِج له متابعة ولا شاهداً، وجدتُ له

1 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/305).

2 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (4/169).

3 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/304).

4 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/170).

5 - مسلم: **الصحيح**، الصلاة، باب الذكر والدعاء في صلاة الليل(2/184). الْحَجِّ، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (4/48).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الآداب ، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (ح2576) (8/16).

7 - قال ابن حجر: عمرو بن الهيثم بن قَطَن- بفتح القاف والمهملة القطعي بضم القاف وفتح المهملة- أبو قطن البصري ثقة من صغار التاسعة، ت: 200هـ، بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:428).

8 - الخطيب: **تاريخ بغداد** (12/195).

9 - ابن معين: **تاريخ** رواية ابن محرز(1/81).

10 - الخطيب: **تاريخ بغداد** (12/195).

11 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الدعوات، باب من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم (ح2720)(8/81).

12 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب جزاء الذين يتأخرون عن الصفوف الأُول(ح439)(2/32).

متابعة عند البخاري[1]، والحديثان بعيدان عن بدعة القول بالقدر.

14. **عُمَير بن هانئ**[2].

قال أبو داود: كان قدريًا، يسبح كل يوم مائة ألف تسبيحة[3].

قلتُ: لم أجد غير أبي داود نسبه للقدر ولم يُبيّن سبب ذلك، ولم ينص على دعوته، والمهم أنّه لا اعتبار للكلام على روايته بسبب البدعة، فهو ثقة، ومسلم أخرج له حديثين، حديثاً في الأصول[4] أخرج له متابعات، والآخر في الشواهد والمتابعات[5] وهما بعيدان عن بدعة القول بالقدر.

15. **مسلمة بن علقمة**[6].

قال زكريا الساجي: روى عن داود بن أبي هند[7] مناكير وكان قدريًا سمعت ابن مثنى[8] يقول: "ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه بشيءٍ أراه لبدعته"[9].

قلتُ: لم أجد غير الساجي رماه بالقدر، ومع ذلك لم يُبيّن سبب ذلك، مع العلم أنّ غيره من العلماء لم يتطرقوا لبدعته، بل تَكلموا على ضعفه في الحديث دون أن يذكروا مذهبه، قال أحمد

---

1 - البخاري: **الجامع الصحيح** كِتَابُ الأَذَانِ بَابُ الصَّفِّ الأَوَّلِ (1/145).

2 - قال ابن حجر: عُمَير بن هانئ العنسي- بسكون النون ومهملتين- أَبُو الوليد الدمشقي الداراني ثقة من كبار الرابعة ت: 127هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:431).

3 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (2/199).

4 - مسلم: **الصحيح**، باب فضل الجهاد، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين(6/53).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب من مات وهو يعلم أنّه لا إلهَ إلاّ اللَّهُ (1/42).

6 - قال ابن حجر: مسلمة بن علقمة المازني أبو محمد البصري صدوق له أوهام من الثامنة م صد ت س ق. ابن حجر: ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:531).

7 - داود بن أبي هند ويكنى أبا بكر، واسم أبي هند: دينار، وهو مولى لآل الْأَعْلَمِ الْقُشَيْرِيِّينَ، قال يزيد بن زريع: كان داود مفتي أهل البصرة، وتوفي سنة 139هـ، وكان من أهل سرخس، وبها ولد، وكان ثقة، كثير الحديث.انظر: ابن سعد: **الطبقات** (7/255 - 255).

8 - محمد بن المثنى، الإمام، الحافظ، الثبت، أبو موسى العنزي، البصري، جمع، وصنف، وكتب الكثير، قال محمد بن يحيى الذهلي: حجة، قال أبو حاتم: صدوق، صالح الحديث، وقال صالح جزرة: صدوق اللهجة، في عقله شيء، وكنت أُقَدِّمُهُ على بُنْدَار، وقال النسائي: كان لا بأس به، كان يغير في كتابه، ولد سنة 167هـ، وتوفي سنة 252هـ.

انظر: الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (12/123-124)

9 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (11/190).

بن حنبل: شيخ ضعيف الحَدِيث حدث عن داود بن أبي هِنْد أحاديث مَنَاكِير فأسند عَنهُ[1]، وقال أيضاً: يَرْوُون عنه أحاديث مناكير وأراهم قد تساهلوا في الرِّوَاية عنه"[2].

فالكلام على روايته؛ بسبب روايته المناكير، وليس لبدعته، وما جاء عن الساجي من أنّ عبد الرحمن ترك الرواية عنه لأجل البدعة لا يصح؛ لأنّ عبد الرحمن روى عن مبتدعة ولم يتركهم، فكيف يترك مسلمة مع أنه غير مشهور بمذهبه، ثمّ يُفهم أنّ هذا استنتاج من الساجي؛ لأنّه قال: "أراه لبدعته"[3] بصيغة توقّع وليس جزماً.

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[4]، بعيدًا عن شبهة القول بالقدر.

16. **هارون بن موسى الأزديّ**[5].

قال سُليمان بن حرْب[6]: حدَّثنَا هارونُ الأَعور وكان شديد القول في القدر[7]، وقال ابن حجر: ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر[8].

قلتُ: تفرد سليمان بن حرب برميه، ولم يُبيّن سبب ذلك، ومع ذلك زكّاه ووثقه أغلب العلماء ولم يُشيروا لبدعته، قال شعبة بن الحجاج: هارون من خيار المسلمين، وقال ابن معين: هارون صاحب القراءة ثقة، وقال أبو زرعة[9] وأبو داود: ثقة[10]، فتوثيق العلماء له يدل أنّ بدعته لم تكُن حائلاً في ترك روايته أمّا قول سليمان بن حرب بأنّ هارون شديد القول في القدر، لا تعني

---

1 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/523).

2 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (4/212).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (11/190).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ باب فضائل بني تميم رضي الله عنه (7/181).

5 - قال ابن حجر: هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم النحوي البَصْرِيّ الأعور، ثقة مقرئ إلا أنه رمي بالقدر من السابعة، خ م د ت س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 569).

6 - سليمان بن حرب بن بَجِيْلٍ، أبو أيوب الوَاشِحِيُّ، الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ، الحافظ، شيخ الإسلام، قاضي مكة، إمام من الأئمة، كان لا يدلس، ويتكلم في الرجال، وفي الفقه، كان لا يسأل عن حديث إلا حدث من حفظه، وكان مجلسه عند قصر المأمون، ولد: 140هـ، وتوفي سنة 224هـ . انظر الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (334-10/330).

7 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/264).

8 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 569).

9 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (9/95)

10 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (1/412)

أكثر من أنّه قدري، فسليمان شديد في إطلاق ألفاظه[1].

والإمام مسلم أخرج لهارون حديثاً واحداً في المتابعات[2]، بعيدًا عن بدعة القول بالقدر.

17. **يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي**[3].

قَال غسان بن المفضل: كَانَ ثقة، وكَانَ يطريه القدر[4]، وقال ابن معين: كان يُرْمى بالقدر وفي رواية قوله: كان قدريا[5]، وقال أبو داود: كان قدريًا[6] قال الذهبي:" وكان ثَبْتاً فِي الحديث وإن كان يميل إلى القدر فلم يكن داعية"[7].

قلتُ: رُمِيَ بالقدر، ولم يُبيّن سبب ذلك الرمي، وهو في الرواية ثقة وثقه يحيى بن معين[8] وعلي بن المديني[9] وأبو داود[10] والنَّسَائي[11].

والإمام مسلم أخرج له ثمانية أحاديث: ثلاثة أحاديث في المتابعات[12]، وخمسة أحاديث في الأصول[13] أخرج لها متابعات وشواهد، وجميع الروايات بعيدة عن شبهة القول بالقدر.

---

1 - قَال أَبُو حاتم:" كان سُلَيْمان قل من يرضى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أَنَّهُ ثقة. ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (7/255).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الدعوات، باب الاستعاذة (8/75).

3 - قال ابن حجر: يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي ثقة رمي بالقدر من الثامنة ت:183هـ وله ثمانون سنة ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:589).

4 - المزي: **تهذيب الكمال** (31/281). يطريه: يعجبه.

5 - ابن معين: **تاريخه** رواية الدوري(4/441) (4/474).

6 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (2/207).

7 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (8/355).

8 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (64/129).

9 - علي بن المديني: **سؤالات ابن أبي شيبة** (ص:160).

10 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (2/196).

11 - المزي: **تهذيب الكمال** (31/282).

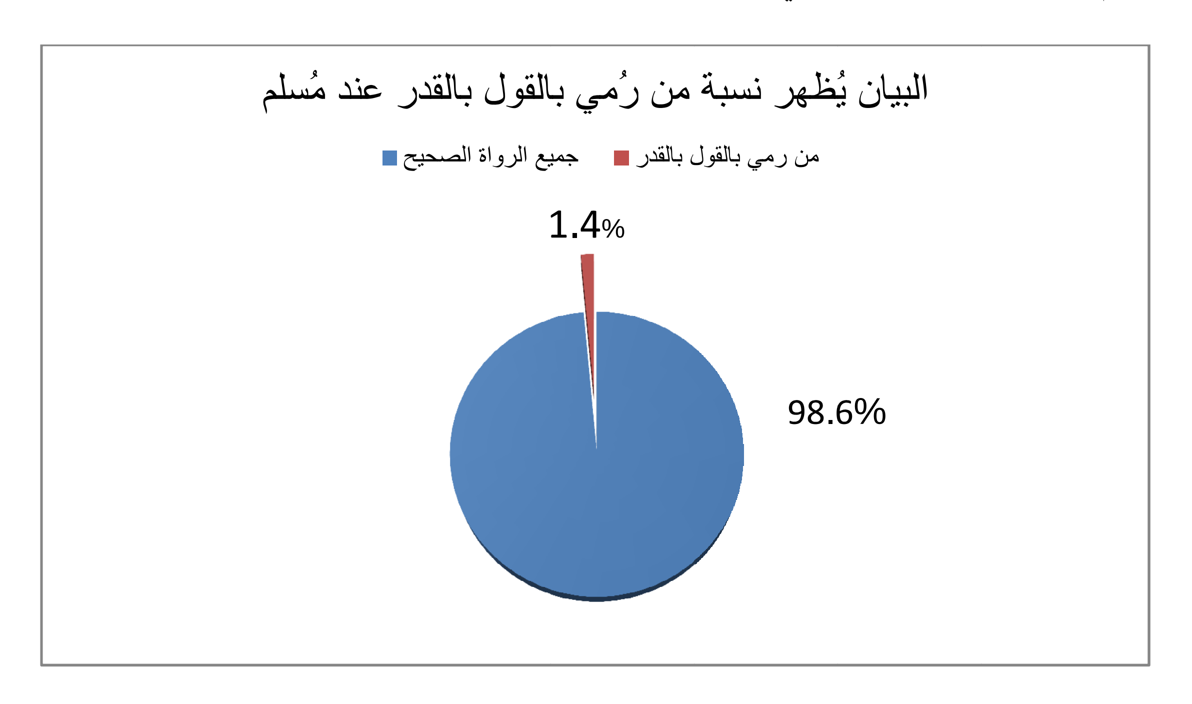
12 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحجّ، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت (4/94). كتاب البيوع، باب جامع ما جاء في المزارعة (5/23). كتاب الأَضاحِيِّ باب نسخ النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث (6/82).

13 - مسلم: **الصحيح**، كِتَابُ الإِيمَان، باب براءة النبي ﷺ ممن ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية (ح104)(1/70). كتاب الجهاد، باب أي الناس أفضل (ح1888)(6/39)، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين (ح1037)(6/53) كتاب صفة النار، باب صفة العرق يوم القيامة (ح2864)(8/158). كتاب الفتن، باب في يهود أصبهان (ح2944)(8/207).

المبحث الرابع

منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالقول بالقدر

بلغ عدد الرواة المتهمون ببدعة القول بالقدر في صحيح مسلم 33 راوياً، ثبتت براءة 16راوياً، ونُص على رمي 17 راوياً بالقول بالقدر دون بيان العلماء سبب ذلك الرمي، وهذا يُبقي احتمال برائتهم من القول بالقدر قائماً؛ فقد يكونوا من الذين ينفون القول بالقدر بمعنى نفي الاجبار، وليس نفي وجود القدر، ومع ذلك كله بلغت نسبة من رمي بالقول بالقدر في صحيح مُسلم 1.1%. انظر البيان التالي:



فالرواة الذين ثبتت براءتهم من بدعة القول بالقدر بعد الدراسة كان لأحد الأسباب التالية:

6. أنّ القول بالقدر الذي رُمي به الراوي يُحمل على نفي الاجبار وليس نفي خلق القدر كما في هؤلاء:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
(1	حسان بن عطية	95	(2	الحسن البصري	97
(3	زكريا بن إسحاق	99	(4	سعيد بن أَبِي عَرُوبَة	100
(5	سيف بن سليمان	101	(6	عبد الله بن أبي نجيح	103
(7	قتادة بن دعامة	106	(8	هشام الدَّسْتُوَائِيّ	109

7. أنّ من رمى الراوي ببدعة القول بالقدر اعتمد على استدلال ضعيف من رواية مؤولة وهؤلاء الرواة هم:

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1)	ثور بن زيد الدِّيلِيُّ	94	2)	داود بن الحصين	96
3)	صفوان بن سليم	102	4)	عبد الوارث بن سعيد	104
5)	عطاء بن أبي ميمونة	105	6)	محمد بن عبد الرحمن	108

8. أنّ من رمى الراوي بالقدر ضعيف لا يُعتمد قوله في الرجال كما في حال الراوي محمد بن سواء ص107.

9. ثبوت توبة الراوي المُتهم ببدعة القول بالقدر كما في حال الراوي وهب بن منبه ص110.

مواضيع الروايات:

كان منهج مُسلم في إخراج روايات الرواة المتهمين بالقول بالقدر في غير بدعتهم، وكان يخرج رواياتهم عن رواة غير متهمين بالبدعة، فكان أحياناً يُخرج رواياتهم في الأصول ويتبعها بمتابعات وشواهد، وأحياناً يخرجها في المتابعات، وإذا أخرج روايات متفردة عن رواة متهمين بالقول بالقدر فالمبرر أنّ البدعة لم تثبت في حقهم، والرواية أيضاً في غير ما رموا به من البدعة.

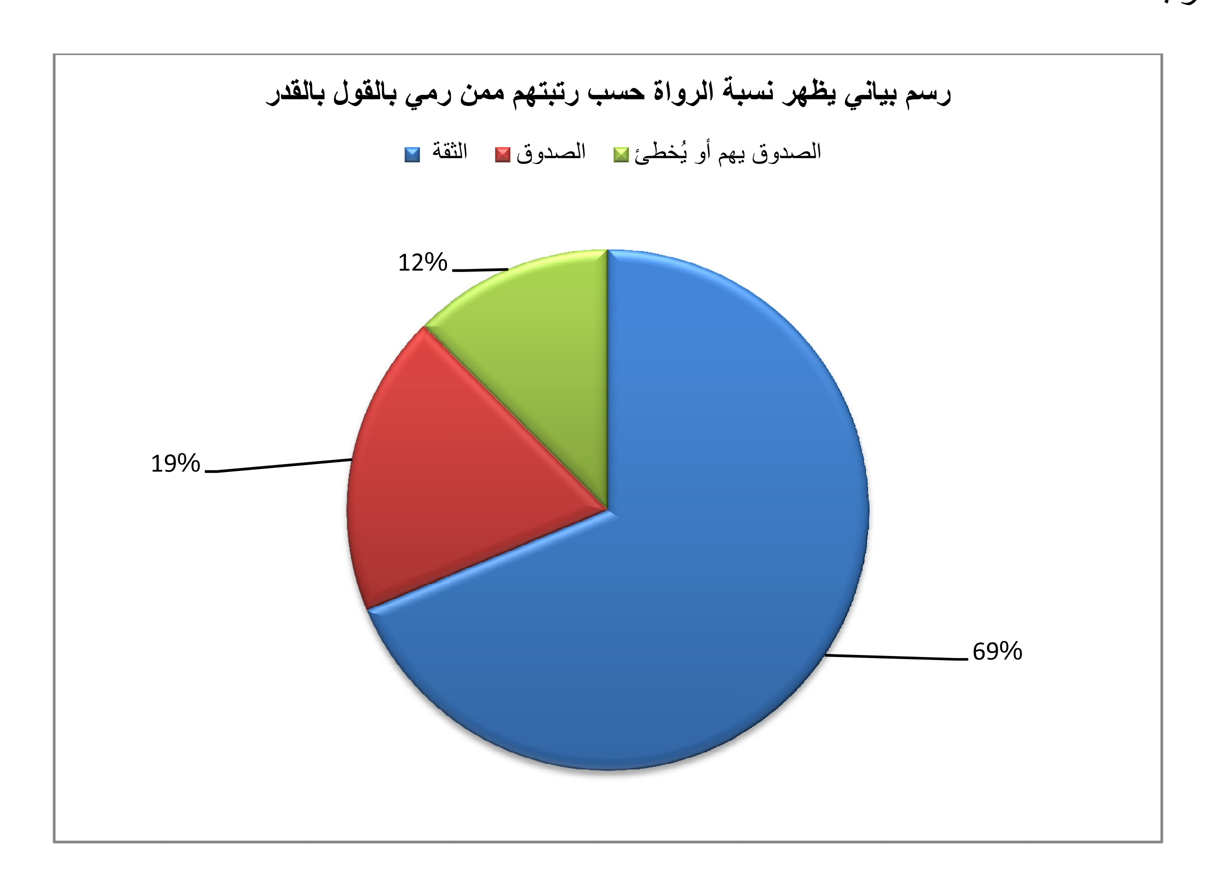
مواضع الروايات

أخرج الإمام مسلم روايات الرواة المتهمين بالقول بالقدر في الأصول والمتابعات، فمسألة الابتداع ليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي؛ وإنّما درجة الراوي.

رتبة الرواة

أمّا رتبة الرواة المتهمون ببدعة القول بالقدر، فجميعهم رتبته تتراوح بين الثقة والصدوق

والصدوق له أخطاء أو يهم، أمّا من رتبته ضعيف فلم يُخرج عنه، والبيان التالي يُظهر نسبة كل رتبة:



فخلاصة منهج مسلم في الرواية عمّن رمي ببدعة القول بالقدر، أنّه أخرج لعدد قليل منهم، وأخرج لهم في الأصول والمتابعات، وأخرج للجميع في غير ما رموا به، وأنّ درجتهم من الدرجة الأولى والثانية.

الفصل الثالث

الرواة المتـهمون بالإرجاء

المبحث الأول: التعريف بالمرجئة وأهم مبادئهم.

المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت فيهم الإرجاء البدعي.

المبحث الثالث: الرواة المنصوص على رميهم بالإرجاء دون بيان نوعه.

المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالإرجاء.

المبحث الأول

التعريف بالمرجئة وأهم مبادئهم

الإرجاء: من رجا بدون همزة، ورجأ بالهمزة، فالأول: رجا، يرجو: رجوت الأمر أرجوه، آمل وقوعه، والرجاء: الأمل[1] والثاني: رجأ: بمعنى التأخير، أَرْجَأَ الأَمر أَخَّره ومنه سُميت المُرْجِئةُ[2].

فالإرجاء بمعنى التأخير يطلق ويقصد به عدة معان: منها أنّه يُطلق على قومٍ أخروا الحُكم على المتقاتلين في الفتنة التي وقعت بعد مقتل عثمان، وأرجئوا أمرهم إلى الله فقَالوا: نتولّى الشّيخيْن، ونرجئ عثمان وعليًّا فَلا نتولاهُمَا ولا نتبرأ منهما[3] وأطلق أيضاً على من أخّر الحكم على صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار[4]، وأطلق أيضاً على من قالوا إنّ الإِيمانُ قَوْلٌ بلا عمـ فكأنهم قدّمُوا القوْل وأرْجؤُوا العمل أَي أَخَّروه لأَنهم يرون أَنّهم لو لم يُصلُّوا ولم يَصُومُوا لنَجَّاهم إيمانهم"[5].

وهذا المعنى الأخير هو الذي يهمنا؛ حتى نحدد المقصود بالإرجاء البدعي، فمجرد حصر الإيمان بالقول لا يُعد ابتداعاً بحد ذاته؛ لأنّ هُناك من أهل السنة والجماعة من قال بذلك من أمثال أبي حنيفة وأصحابه، وهو ما أطلق عليه إرجاء الفقهاء، فهؤلاء لهم حجج شرعية، بسببها اشتبه الأمر عليهم؛ مثل قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ}[6]، ورأوْا أنّ اللّه خاطب الإنسان بالإيمان قبل وجود الأعمال، ثمّ إنّ النزاع في هذا الأمر نزاع في الاسم واللفظ، دون الحكم؛ فهؤلاء متفقون مع أهل السُنة على أنّ الله يعذب من يعذبه من أهل الكبائر بالنار، ثم يخرجهم بالشفاعة، كما جاءت الأحاديث الصحيحة بذلك، ومتفقون أيضًا مع أهل السنة على أنّه

---

1 - ابن فارس: **مجمل اللغة** (ص:423).

2 - ابن منظور: **لسان العرب** (1/83).

3 - انظر: الذهبي: **تاريخ الإسلام** (2/1082) .

4 - انظر: الشهرستاني: **الملل والنحل** (1/139) قال الذهبي: يطلق الإرجاء على أهل السنة والجماعة من مخالفيهم المعتزلة الذين يزعمون تخليد صاحب الكبيرة في النار لانهم لا يقطعون بعقاب الفساق الذين يرتكبون الكبائر، ويفوضون أمرهم إلى الله، إن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم. الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (7/ 166 -165).

5 - ابن منظور: **لسان العرب** (1/84).

6 - سورة البقرة : آية 277.

لابد في الإيمان من الإقرار باللسان، وعلى أنّ الأعمال المفروضة واجبة، وتاركها مستحق للذم والعقاب.

والمقصود بالإرجاء البدعي أنّ أصحابه قالوا: الإيمان مجرد قول اللسان، فلا يضر مع ذلك أن يبطن أي معتقد حتى وإن كان الكفر، وهم الكرامية[1] ولا يعرف لأحد قبلهم، وهؤلاء يقولون أيضًا: إن المنافق مؤمن، ولكنّه مخلد في النار، وهذا المعنى يختلف عن إرجاء الفقهاء الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، ولا يغنى أحداهما عن الآخر فمن صدق بقلبه وأعلن التكذيب بلسانه لا يسمى مؤمناً.

والإرجاء البدعي يُخالف عقيدة أهل السُنة في عدة أمور، منها قولهم: إنّ إيمان الفسّاق مثل إيمان الأنبياء والأَعمال الصّالحة ليست من الدِّين والإِيمان فلا يقولون بوجوب العمل بعد النطق بالإيمان، ويكذبُون بالوعيد والعقاب بالكلِّية، وقالوا: لن يدخل النّار من أهل التوحيد أحد أنكروا عقاب أحد من أهل القبلة، ومنهم أصحاب الكبائر[2].

ويوضح الإمام الذهبي شيئاً من هذه الفروق بين أصناف الإرجاء، فيقول: "قد كان على الإرجاء عدد كثير من علماء الأمة، فهلا عُدَّ مذهبا، وهو قولهم: أنا مؤمن حقا عند الله الساعة، مع اعترافهم بأنّهم لا يدرون بما يموت عليه المسلم من كفر أو إيمان، وهذه قولة خفيفة، وإنّما الصعب من قول غلاة المرجئة: إنّ الإيمان هو الاعتقاد بالأفئدة، وإن تارك الصلاة والزكاة، وشارب الخمر، وقاتل الأنفس، والزاني، وجميع هؤلاء يكونون مؤمنين كاملي الإيمان، ولا يدخلون النار، ولا يعذبون أبدا فردوا أحاديث الشفاعة المتواترة نعوذ بالله من الخذلان -"[3].

---

1 - الكرامية أصحاب محمد بن كرام العابد المتكلم، شيخ الكرامية، ساقط الحديث على بدعته، جعل الإيمان قولاً بلا معرفة وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن، ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالى: إنه جسم لا كالأجسام، وله أتباع ومريدون، وقد سجن بنيسابور لأجل بدعته ثمانية أعوام مات بالشام 255هـ. قال الذهبي: هذا منافق محض، في الدرك الأسفل من النار قطعا، فإيش ينفع ابن كرام أن يسميه مؤمناً. الذهبي: **ميزان الاعتدال** (4/21).

2 - انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (3/374) (7/181) (7/194-195) (13/38).

3 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (9/436).

المبحث الثاني

الرواة الذين لم يثبت فيهم الإرجاء البدعي

رُمِيَ بعض الرواة بالإرجاء، ولا يُعدُ إرجاؤهم بدعياً؛ لأنّه يُحمل على إرجاء الفقهاء، وبعضهم لا يثبت في حقه الإرجاء أصلاً؛ لأنّ من رماه ليس أهلاً للحديث في الرجال، وبعضهم ثَبَتَ رجوعه وتوبته، وهؤلاء الرواة هم:

1. **إبراهيم بن طهمان**[1].

قال سفيان بن عيينة: كان مرجئًا[2]، وقال ابن حنبل: كان مُرْجِئًا[3]، قَالَ أبو حاتم: شيخان من خراسان مرجئان ثقتان؛ أحدهما إبراهيم بن طهمان[4].

قلت: لعله رجع وتاب عن الارجاء كما قال ابن حجر[5]، أو أنّ الإرجاء الذي رمي به هو إرجاء الفقهاء؛ ويُؤكد ذلك قول عبد الصمد بن حسان[6]: " لَمَّا مات أَبُو حنيفة، قَالَ لي سُفْيَان الثوري: اذهب إلى إبراهِيم بن طهمان فأخبره فجاء الرسول فقال: وجدته نائمًا قال: ويحك اذهب فأنبهه وبشره فإنّ فتان هذه الأمة مات"[7].

ووجه الدلالة من هذه القصة، قال الخطيب البغدادي: "أراد الثوري أن يغم إبراهيم بوفاة أَبي حنيفة لأنّهُ كان على مذهبه في الإرجاء"[8].

1- قال ابن حجر: إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه من السابعة، ت: 168هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:90).

2- الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (6/106).

3- العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/56). الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (6/106).

4- الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (6/106).

5- ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:90).

6 - عبد الصمد بن حسان الْمَرْوَرُوذِيُّ كان قاضيا بمروز وَنَيْسَابُورَ وَهُرَاةَ وكان ثقة، وتوفي في خلافة المأمون، سنة 210هـ، وكان ثقة من العلماء، ولا شيء له في الكتب الستة.ابن سعد: **الطبقات** (7/375)، الذهبي: **السير** (9/517).

7- مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (1/ 223).

8 - الخطيب: **تاريخ بغداد** (22/ 103 -102).

والإمام مسلم أخرج له أربعة أحاديث، اثنين في المتابعات[1]، واثنين في الأصول أخرج لهما متابعات[2] والأحاديث بعيدة عن الإرجاء.

2. إبراهيم بن يزيد التيمي[3].

قال أحمد بن حنبل: كان مرجئًا[4] وقال أبو زرعة: ثقة مُرْجِئ[5]، وقال ابن خلفون: كان رجلاً صالحًا فاضلاً، ومن المجتهدين في العبادة، إلا أنّه تكلم في مذهبه[6].

قُلتُ: الإرجاء الذي رُمِيَ به ليس بدعياً؛ لأنّه يؤمن بوجوب العمل بعد القول، قال:" ما عرضتُ قولي على عملي إلا خشيتُ أنْ أكون مكذبًا"[7] فكأنّه شك في إيمانه إذا لم يتوافق العمل مع القول، وتشكيكه هذا يدل على انّه لا يكتفي بانّ الإيمان قول، فدل على أن إرجاءه ليس بدعياً.

والإمام مسلم أخرج له عشر روايات، ثلاث[8] روايات في الأصول وأخرج لها متابعات، وسبع روايات[9] في المتابعات، وجميعها بعيدة عن بدعة الإرجاء.

---

1 - مسلم، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب أوقات الصّلوات الخمس (ح612)(2/105). كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر بعد الدفن (ح954)(3/56).

2 - مسلم، **الصحيح**، كتاب الصّيام، باب أيام التشريق أيام أكل وشرب (ح1142)(3/153). كتاب فضائل النّبيّ ﷺ، باب تسليم الحجر عليه ﷺ (ح2277)(7/58).

3- قال ابن حجر: إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي أبو أسماء الكوفي العابد ثقة إلا أنه يرسل ويدلس من الخامسة ت:92هـ وله أربعون سنة ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب**(ص:95).

4- مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (1/312).

5- أبو زرعة: **الضعفاء في أجوبته على البرذعي** (3/843).

6- مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (1/312).

7 - ابن سعد: **الطبقات** (6/285)، البخاري: **التاريخ الكبير** (1/335).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة إن أول بيت وُضع الناس (ح520)(2/63). كتاب المغازي، بَابُ غَزْوَةِ الأَحْزَابِ(ح1788) (5/177). كتاب الآداب، باب الذي ملك نفسه عند الغضب(ح2608)(8/30).

9 - مسلم: الصحيح، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان (ح159)(1/96). الصلاة، باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه (ح515)(2/63). الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (ح1224)(4/46) باب تحريم المدينة وفضلها (ح1370)(4/115). الأيمان النذر، باب كفارة من ضرب مملوكه (ح1659) (5/91). كتاب الأشربة، باب ما نُهي عن النتباذ فيه (ح1994)(6/93). كتاب الآداب باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (ح2571)(8/14).

3. **الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي**[1].

قال ابن سعد: هو أول من تكلَّم في الإِرجاء[2]، قال العجلي: ثقة تابعيّ، كان مرجئًا وهو أول من وضع الإرجاء"[3].

قُلتُ: الإرجاء الذي تَكلّم به ليس بدعياً، قال الذهبي: الإِرجاء الذي تكلم بِه: معناهُ أنّهُ يُرجئ أمر عثمان وعليٍّ إلى الله، فيفعل فيهم ما يشاء، أي قالت المُرجئةُ الأولى: نتولّى الشيْخيْن ونُرجِئ عثمان وعليًا فلا نتولاهُما ولا نتبرأ منهما"[4]، وقال ابن حجر: معنى الإرجاء الذي تكلم فيه الحسن أنّه كان يرى عدم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئًا أو مصيبًا، وكان يرى أنّه يرجئ الأمر فيهما وأمّا الإرجاء الذي تعلق بالإيمان فلم يعرج عليه فلا يلحقه بذلك عيب"[5].

والإمام مسلم أخرج له حديثين[6] في الأصول، وأخرج لهما متابعات، ولا علاقة لهما بالإرجاء.

4. **حمّاد بن أبي سليمان**[7].

قال ابن سعد: كان حمّاد ضعيفًا في الحديث فاخْتلط في آخر أمره وكان مُرْجِيًا وكان كثيَر الحديث[8]، وقال يحيى بن معين: حمَّاد ثقة وكان مُرْجئًا[9] وقال أحمد بن حنبل: كان يرى الإرجاء[10]، وقال ابن حبان: يُخطئ وكان مرجئًا وكان لا يقول بخلق القرآن[11].

1- قال ابن حجر: الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني وأبوه ابن الحنفية ثقة فقيه يقال: إنّه أول من تكلم في الإرجاء، من الثالثة مات سنة مائة أو قبلها بسنة .ع ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:164).

2- ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (5/328).

3- العجلي: **الثقات** (1/300).

4- الذهبي: **تاريخ الإسلام** (2/1082) بتصرف قليل.

5- ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (2/321).

6 -مسلم: **الصحيح** كِتَابُ النِّكَاحِ ، باب نكاح المتعة ونسخه وتحريمه (ح1405)(4/130). باب فضائل أهل بدر رضِيِ اللّه عنهم (ح2494)(168-167/7).

7 - قال ابن حجر: حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم ، أبو إسماعيل الكوفي فقيه صدوق له أوهام ورمي بالإرجاء من الخامسة، ت: 120هـــ، بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 178).

8 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/333).

9 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (3/6).

10 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية المروذي وغيره (ص:235).

11 - ابن حبان: **الثقات** (4/ 160).

قلت: إرجاؤه إرجاء الفقهاء، وعنه أخذ أبو حنيفة مذهبه، قال أبو جعفر العقيلي: "كان رأسًا في الإرجاء فذم لذلك، وكان الغالب عليه الرأي، وعنه أخذه أبو حنيفة"[1]، وقال الذهبي: "إرجائه أنه مرجئًا إرجاء الفقهاء، وهو أنهم لا يعدون الصلاة والزكاة من الإيمان، ويقولون: الإيمان إقرار باللسان، ويقين في القلب، والنزاع على هذا لفظي - إن شاء الله -،وإنما غُلُوُّ الإرجاء من قال: لا يضر مع التوحيد ترك الفَرائض - نسأل الله العافية -"[2].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[3] ومقروناً بغيره، وبعيدًا عن الإرجاء.

5. خالد بن سلمة المعروف بالفأفاء[4].

قال الذهبي: مرجئ فِيهِ نصب[5] وقال ابن حجر: صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب[6].

قُلتُ: وثّقه جمعٌ غفير من الأئمة[7]، ولم يُشيروا لابتداعه، إلا أنّي وجدتُ روايــة يُعتقــد أنّهــا السبب في رميه بالبدعة، وهو ما رواه العقيلي: "حدّثنا أحمد بن عليٍّ[8] قال: حدّثنا محمّد بن حُميد قال: حدّثنا جرير قال: كان خالد بن سلمة الفأفاء رأسًا في المُرْجئة، وكان يُبغض عليًا"[9].

وهذه الرواية ضعيفة لوجود محمد بن حُميْد[10] في سندها وهو ضعيف، فلا يصح رمي خالــد بالبدعة لضعف هذه الرواية، قال د. بشار عواد: "الذي روى ذلك وانفرد به رجل كــذاب هــو

1 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (4/ 151).

2 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (5/233).

3 - مسلم: **الصحيح** كتاب الأشرِبة باب ما نُهي عن الانتباذ فيه(ح1995)(6/93).

4 - قال ابن حجر: خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفاء أصله مدني من الخامسة، قتل 132هـ بواسط لما زالت دولة بني أمية بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:188).

5 - الذهبي: **المغني في الضعفاء** (1/202) **سير أعلام النبلاء** (5/374).

6 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:188).

7 - وثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويعقوب بْن شَيْبَة والنَّسَائي وغيرهم، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وقال ابن عدي: هو في عداد من يجمع حديثه وحديثه قليل، ولاَ أرى برواياته بأسا".انظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (3/335). ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (446-3/445).المزي: **تهذيب الكمال** (8/85).

8 - الأبار أبو العباس أحمد بن علي، الحافظ، المتقن، الإمام، من علماء الأثر ببغداد كان من أزهد الناس توفي يوم النصف من شعبان سنة 290هـ، عاش نيفا وثمانين سنة وثقه الدارقطني. الذهبي: **السير** (444-13/443).

9 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/5).

10 - قال ابن حجر: محمد بن حميد بن حيان الرازي حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه من العاشرة، ت: 248هـ، د ت ق، ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:475).

مُحَمَّد ابْن حميد، فكان ينبغي للحافظ ابن حجر أن ينبه على ذلك وإن أقوال الجرح والتعـــديل لا تؤخذ عن مثل هذا المفتري"[1]. والإمام مسلم أخرج له رواية واحدة[2] في الأصول، وبعيداً عن الإرجاء.

6. ذر بن عبد الله المُرْهبي[3] .

قال المُغيرة بن مِقْسَم[4]: سلم ذر على إبراهيم النخعي فلم يرد عليه لأنّه كان يرى الإرجاء[5] وقال ابن سعد: كان ذرٌّ من أبلغ النَّاس في القصص وكان مُرجئًا[6]، وقال أبو داود: كان مرجئًا[7].

قُلتُ: إرجاؤه إرجاء الفقهاء، قَال أبو إسحاق السبيعى: "أوّل من تكلَّم بالإرجاء بالكُوفة: ذرٌّ الهَمدانِيٌّ و حمّاد بن أبي سليمان "[8]. فأبو إسحاق قرن ذر مع ابن أَبي سليمان[9]، وإرجاؤه هو إرجاء الفقهاء، فدل أنّ إرجاءهم واحد.

وذر في الرواية صدوق، قال البخاري: "صدوق في الحديث"[10]، والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[11]، بعيدًا عن الإرجاء.

7. شبابة بن سوار[12].

---

1 - المزي: **تهذيب الكمال الهامش** (8/88).

2 - مسلم: **الصحيح** كتاب الطهارة باب ذكر الله على كل أحيانه (ح373)(1/194).

3 - قال ابن حجر: ذر بن عبد الله المُرْهبي - بضم الميم وسكون الراء - ثقة عابد رمي بالإرجاء من السادسة مات قبل المائة ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 203).

4 - الْمُغِيرَةُ بن مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ ويكنى أبا هشام، الإمام، العلامة، الكوفي، الفقيه، وكان مَكفوفا، يلحق بصغار التابعين، ولم يرو عن أحد من الصحابة، وكان ثقة كثير الحديث، قال يحيى بن معين: ثقة، مأمون، وقال العجلي: مغيرة ثقة، فقيه، إلا أنه كان يرسل الحديث عن إبراهيم، وإذا وقف أخبرهم ممن سمعه، وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان عثمانيا، يحمل بعض الحمل على علي. ت: 136هـ. انظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/337)، الذهبي: **السير** (12-6/10).

5 - المزي: **تهذيب الكمال** (8/512).

6 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/293).

7 - المزي: **تهذيب الكمال** (8/512).

8 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/304).

9 - انظر: ص 121 من هذا المبحث.

10 - البخاري: **الضعفاء الصغير** (1/43).

11 - مسلم: **الصحيح** كتاب الطهارة باب التيمم (ح 368)(1/193).

12 - قال ابن حجر: شبابة بن سوار المدائني، أصله من خراسان يقال كان اسمه مروان مولى بني فزارة ثقة حافظ رمي بالإرجاء من التاسعة، ت:205هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:263).

قال ابن سعد[1] والعجلي[2]: كان ثقة وكان مُرْجِيًا، وقال علي المديني: كان شيخًا صدوقًا إلا أنّه كان يقول بالإرجاء وقال أحمد بن حنبل: تركته لم أرو عنه للإرجاء، وكان داعية[3].

قُلتُ: مع أنّه كان مرجئاً إلا أنّ تاب ورجع عنه، روى العقيلي: أن شَبابة قدم من المَدائِن قاصدًا للذي أَنْكَرَ عليه أحمد بن حنبل، فكانت الرسل تختلف بينه وبينه، وكان تلك الأيام مغمومًا مكروبًا، ثم انصرف إلى المَدائن قبل أن يَصلُح أمرهُ عنده "[4] قال الذهبي:" قَبْلَ أن ينصلح أمرُه عند أحمد بن حنبل"[5] فصلاح أمره عند أحمد دل أنّه تراجع عن إرجاءه، وما يؤكد ذلك أنّ له عدة روايات في مُسند أحمد[6].

وما يُؤكد أيضًا توبته وتراجعه أنّه قيل لأبي زرعة: "شبابة كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قولٌ وعمل"[7]، وجاء عن عثمان بن أبي شيبة "أنّه سُئل: يُذكرُ الإرجاء عنه فقال: كذب"[8].

والإمام مسلم أخرج له ستاً وثلاثين رواية، ثلاثاً وثلاثين رواية في المتابعات، وثلاث روايات في الأصول[9] وأخرج لها متابعات، وجميع الروايات بعيدة عن الإرجاء.

8. شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي[10].

1 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/320).

2 - العجلي: **الثقات** (1/447).

3 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (72-5/71).

4 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (2/195).

5 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (9/516).

6 - انظر: أمثلة لما رواه أحمد عنه في **المسند**:(ح1303)(2/430) (ح13271)(20/466) (ح25257)(42/151).

7 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء في أجوبته على البرذعي** (2/407).

8 - أبن شاهين : **تاريخ أسماء الثقات** (1/114).

9 - مسلم: **الصحيح**، أبواب الرِّضاع، باب قسمة النبي بين نسائه (ح1462)(4/173). كتاب الأحكام، باب قضية النبي سليمان (ح1720)(5/133). أبواب الإمارة باب الإمام جُنَّة (ح1841)(6/17).

10 - شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري ثم الدمشقي ثقة رمي بالإرجاء وسماعه من بن أبي عروبة بأخرة من كبار التاسعة ت: 189 خ م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 266).

قال أبو داود: ثقة وهو مرجئ[1]، قال ابن حبان: كان متقنًا[2] كان ينتحل مذهب أهل الرأي"[3].

قلت: إرجاؤه إرجاء الفقهاء، وما يُؤكّد ذلك أنّه جالس أبا حنيفة قال أحمد بن حنبل: "ما أرى بِهِ بأسًا ولكنّه جالس أصحاب الرّأي كان جالس أبا حنيفة"[4]، و قال الذهبي[5] ابن حجر[6]: "كان يذهب مذهب أبي حنيفة".

وهو في الرواية ثقة، أخرج له مسلم تسعة أحاديث، ثمانية في المتابعات والشواهد[7]، ورواية[8] في الأصول، وجميعها لا علاقة لها بالإرجاء.

9. طلْق بن حبيب العَنَزي[9].

قال ابن سعد: وكان مُرجئًا، وَكَانَ ثِقَةً[10]، وقال أبو حاتم: صدوق في الحديث يرى الإرجاء[11] وقال ابن حبان: كان عابدًا مرجيًا[12]، وقال الذهبي: طلق من جلة التَّابِعين يرى الإرجاء[13].

---

1 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (2/ 189).

2 - ابن حبان، محمد بن حبان: **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**. تحقيق: مرزوق على ابراهيم. ط1. المنصورة ، دار الوفاء 1411 هـ - 1991 م .(ص: 295).

3 - ابن حبان: **الثقات** (6/ 439).

4 - ابن حنبل:**العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/ 477).

5 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (4/ 864).

6 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 266).

7 - مسلم: **الصحيح** كتاب الصلاة، باب وقت المغرب (ح637)(2/115). كتاب الزكاة، باب الصدقة على الميت (ح1004)(3/81). كتاب الحج، باب الطواف على بعير واستلام الحجر بمحجن (ح1274)(4/68). كتاب البيوع، باب من اقتنى كلبا (ح1575)(5/38). كتاب الوصية، باب الصدقه عن الميت (ح1630)(5/73). كتاب اللباس، باب النهي عن لبس الحرير (ح2074)(6/143). كتاب الاستئذان باب تسمية المولود(ح 2146)(6/175). كتاب الرقاق باب النهي عن دخول مساكن الظالمين(ح2981)(8/221).

8 - مسلم: **الصحيح** كتاب الحدود والديات باب رجْم اليهود فِي الزِّنَى (ح1699)(5/121).

9 - قال ابن حجر: طلْق - بسكون اللام- بن حبيب العَنَزي - بفتح المهملة والنون -بصري، تحول إلى مكة، صدوق عابد رمي بالإرجاء من الثالثة، ت:95هـ،، بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 283).

10 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/ 228).

11 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (4/491).

12 - ابن حبان: **الثقات** (4/397).

13 - الذهبي: **المغني في الضعفاء** (1/ 318).

قلت: إرجاؤه إرجاء أهل السنة وما يؤكد ذلك أنّه يُخالف المرجئة المبتدعة في إيمانه بعذاب أصحاب الكبائر - وهم من أهل القبلة - بعد أن كان مُكذبًا، قال:" كُنْتُ من أشدِّ الناس تَكْذيبًا بالشّفَاعة لمن دخل النار، حتى لَقِيتُ جابر بن عبد الله، فقال: فسيخرج قومٌ أَصابُوا ذُنُوبًا، فعُذِّبوا بِها، قال الرسول ﷺ: أُخْرِجُوا من النَّار بعد ما دخلُوها"[1]، بينما المرجئة المبتدعة يُكَذِّبُون بالوعيد والعقاب بالكُلِّيَّة، وقالوا: "لن يدخل النّار من أهل التوحيد أحد، فأنكرت عقاب أحد من أهل القبلة"[2]، وهذا بخلاف المرجئة الفقهاء، فدل أنّ إرجاءه كذلك، أو أنّه كان مُرجئاً ثم رجع وتاب.

وهو في الرواية ثقة، قال أبو زرعة: "ثقة لكن كان يرى الإرجاء"[3]، فهذا التوثيق يدُل على أنّ إرجاءه ليس بجرح يسقط الاحتجاج به، فالعلماء لم يعيبوا عليه سوى الإرجاء، قال أبو العرب: لم ينقم عليه غير الإرجاء فقط ولم يطعن عليه بكذب ولا ضعف في الرواية فيما علمت"[4]، وما قاله أبو الفتح الازدي:" كان داعية إلى مذهبه تركوه"[5]، لا يُأخَذ به؛ لأنّ الأزدي مُتكلم فيه أصلاً[6]، ثمّ الواقع يُؤكّد الرواية عنه، فالإمام مسلم أخرج له حديثين في الأصول[7] وبعيدًا عن الإرجاء.

10. **قيس بن مسلم الجدلي**[8].

رماه بالإرجاء أكثر من عالم، قال عبد الله بن المبارك[9] ويحيى بْن سَعِيد[10] واحمد بن

---

1 - أحمد بن حنبل: **المسند** (22/404).

2 - ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (7/181).

3 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء** (3/884).

4 - مغلطاي : **إكمال تهذيب الكمال** (7/91).

5 - **نفس المصدر السابق** (7/92).

6 - راجع صفحة: 107 المبحث الثاني من فصل القدرية.

7 - مُسلم: **الصحيح** كتاب الطهارة خصال الفطرة (ح261)(1/152). كتاب العلم هلك المُتنطّعُون (ح2670)(8/58).

8 - قال ابن حجر: قيس بن مسلم الجدلي بفتح الجيم أبو عمرو الكوفي ثقة رمي بالإرجاء من السادسة، ت: 120هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:458).

9 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (2/336).

10 - المزي: **تهذيب الكمال** (24/ 82).

11 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/ 144)، وسؤالات **أبي داود** (ص: 306).

والنَّسائي[1]: قيس بن مسلم كان يرى الإرجاء.

قُلتُ: إرجاؤه ليس بدعياً، لأنّه يُخالف المرجئة المبتدعة: عن شُعبة أنّه قال: "أخبرني ابن مُسلم، قال: سمعت طارق بن شهاب[2] يحدث عن عبد الله بن مسعود: أَنّ الرجل ليخرج من بيته، ومعهُ دينه فيلقى الرجل لهُ إليهِ حاجة فيقول: إنَّك لذيت إنَّك لذيت يثني عليهِ، وعسى أَلا يحلى من حاجته بشيء، فيرجع فيسخط الله عليهِ، فيرجع وما معه من دينه شيء، قال شُعْبَة: فإنِّي فرحت منهُ حين سألته عن هذا الحديث وكان يرى رأْي المرجئة فحدَّثَنِيه"[3].

وهذا الرواية فيها دلالة على أنّ قيساً يؤمن بزيادة الإيمان ونقصانه، فهو يرويها وفيه نصٌ صريح بنقصان الدين" فيرجع وما معه من دينه شيء"، وهذا يعني أنّ المعصية تضر بالإيمان، وهذا مخالف لمن قال: لا يضر مع الإيمان معصية.

والإمام مسلم أخرج له أربع روايات، رواية في المتابعات[4]، وثلاث روايات في الأصول[5] أخرج لها شواهد ومتابعات، سوى رواية واحدة[6] تفرد بها، وجميع موضوعات الأحاديث بعيدة عن أي دعوة للإرجاء، بل جاءت رواية تُخالف الإرجاء البدعي الذي ينفي الزيادة والنقصان عن الإيمان، قال رسول الله ﷺ : "من رأى منكم مُنكرًا فلْيُغيّرهُ بيده فإن لَم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضْعف الإيمان"[7].

وجه الدلالة قوله: "أضعف الإيمان"، أي أنّ الإيمان يزيد وينقُص، يضعُف ويقوى، وهذا

---

1 - المزي: **تهذيب الكمال** (24/ 83).

2 - طارق بن شهاب البَجَلِيُّ، الكُوْفِيُّ رأى النبي ﷺ وغزا في خلافة أبى بكر الصديق كنيته أبو عبد الله وأكثر روايته عن الصحابة مات سنة 83هـ. ابن حبان: **مشاهير علماء الأمصار** (ص: 83).

3 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/145).

4 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب الصِّيَامِ باب صوم يوم عاشوراء (ح1131)(3/150).

5 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب الإيمان، باب النهي عن المنكر من الإيمان (ح49)(1/50). كتاب الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (ح1221)(4/44).

6 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب التّفسير، باب {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (ح3017)(8/238). وجدتُ لهذه الرواية شاهد من غير طريق قيس في **مسند البزار البحر الزخار** (10/ 426).

7 - مُسلم: **الصحيح**: كتاب الإيمان باب النهي عن المنكر من الإيمان (ح49)(1/50).

مُخالف للإرجاء البدعي الذي ينفي الزيادة والنقصان أو التبعيض والتحجيم للإيمان، وهذا مِثالٌ قوي لما أخرجه الإمام مُسلم لمن رُمي بالبدعة في ما يُخالف ما رمي به.

11. مُحَارب بن دِثَارٍ[1].

قال الفضل بن دكين والمفضل بن غسان في تسمية من ينسب إلى الإرجاء: محارب بن دثار[2].

قلتُ: الإرجاء الذي رُميَ به الإرجاء الأول، قال ابن سعد: "وكان من المُرجيَة الأولى الذين كانوا يُرجُون عليًا وعثمان ولا يشهدون بإيمان ولا كفر"[3]، وهذا الإرجاء ليس بدعياً.

والإمام مسلم أخرج له خمسة أحاديث، اثنين[4] في الأصول، وثلاثة في المتابعات[5].

12. مِسْعَر بن كِدَام[6].

قال ابن سعد: وكان مُرجِئًا فمات، فلم يَشهده سفيان الثوريّ ولا الحسن بن صالح[7]، وقال أبو داود: سمعت أحمد ذكر المرجئة، فذكر مسعر[8]، وقال ابن حبان: كان مرجئًا ثبتًا في الحَدِيث[9].

قلتُ: إرجاؤه ليس بدعياً؛ ويدُل على ذلك قوله: "الإيمان يزيد وينقص"[10] فإذا كان مسعر يُؤْمِن بازدياد الإيمان ونقصانه، فهذا يعني إيمانه بدخول الأعمال في الإيمان وقد ثبت عنه ذلك،

---

1 - قال ابن حجر: مُحَارِبُ- بضم أوله وكسر الراء- بن دِثَارٍ- بكسر المهملة وتخفيف المثلثة-السدوسي الكوفي القاضي ثقة إمام زاهد من الرابعة ت: 116هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:521).

2 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (57/59).

3 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/307).

4 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة ، باب إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس (ح715)(2/155). كِتَابُ الْجَنَائِزِ باب الأمر بزيارة القبور (ح977)(3/65).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب متى يسجد المأموم(ح474)(2/46). كتاب الأَشْرِبَةِ، باب ما نُهي عن الانتباذ فيه(ح1992)(6/96). كتاب اللباس، باب من جر ثوبه خيلاء (ح2085)(6/147).

6 - قال ابن حجر: مِسْعَرُ بن كِدَام- بكسر أوله وتخفيف ثانيه- بن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي ثقة ثبت فاضل من السابعة، ت: 155هـ، ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 528).

7 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/365).

8 - أحمد بن حنبل: **سؤالات أبي داود** (ص: 306).

9 - ابن حبان: **الثقات** (7/508).

10 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (1/318)، الأصبهاني: **حلية الأولياء**(7/218).

قال: "الإيمانُ قولٌ وعم "[1]، فالإيمان يزيد بازدياد الأعمال، وينقص بنقصانها، وهذا مخالف للمرجئة المبتدعة؛ لأنّهم لا يدخلون الأعمال في الإيمان.

أمّا ما جاء عن عدم حضور سفيان الثوري جنازته، قد يكون لعدم بلوغه وقت الجنازة، أو شغله شاغل، قال أبو عمر المنتجالي[2]: "كان ثقة ثبتًا في الحديث، وكان كثير الشك، وكان يتوهم عليه شيء من الإرجاء، ولم يكن يتكلم فيه ولا يظهره، ولم يحضر سفيان جنازته، فما أدري عمدًا تركها أو شغله عنها شاغل"[3].

والإمام مسلم أخرج له ستاً وثلاثين رواية، منها: ثلاثٌ وعشرون رواية في المتابعات، ومنها إحدى عشرة رواية في الأصول ولها متابعات وشواهد، وروايتان في الأصول[4] بلا متابعات ولا شواهد، وجميعها بعيدة عن بدعة الإرجاء.

13.ورْقَاء بن عمر اليشكري[5].

قال أبو داود السِّجِسْتَانيَّ: سمعت أحمد قيل له: ورقاء؟ قال: ثقة، صاحب سنة قيل له: كان مرجئًا؟ قال: لا أدري[6] وقال أبو داود أيضًا: ورْقَاء صاحب سُنَّةٍ، إلا أنّهُ فيه إرجاء[7].

---

1 - الأصبهاني: **حلية الأولياء** (7/218).

2 - أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي الاندلسي المنتجيلي أبو عمر، له مؤلفات منها: كتاب تاريخ الرجال، جمع فيه جميع ما أمكنه من أقوال الناس في أهل العدالة والتجريح، وذكر أنه من أهل قرطبة ويكنى أبا عمر، وعني بالآثار والسنن وجمع الحديث والتاريخ، ورحل إلى المشرق سنة إحدى عشرة وثلاثمائة فسمع بمكة من أبي جعفر العقيلي وغيره وسمع بمصر وبالقيروان ثم انصرف الى الأندلس فصنف تاريخا في المحدّثين بلغ فيه الغاية، ولم يزل يحدّث إلى أن مات 350هـ ومولده 284هـ. ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله: **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**. 7مج. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي. 1414 هـ - 1993م. (1/268).

3 - مغطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (11/158).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب الصلاة باب يمين الإمام(ح709)(2/153) باب النوم عند السحر الأعلى(ح742) (2/167).

5 - قال ابن حجر: ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن صدوق في حديثه عن منصور: لين من السابعة ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:580).

6 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (13/ 491).

7 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (ص:167)(2/ 313).

قُلتُ: إرجاؤه يُحمل على إرجاء أهل السُنة الفقهاء؛ لأنّه صاحب سُنة، وهذا لا يلتقي بالإرجاء الخبيث، ثمّ إنّ شُعبة الذي يتشدد في الرواية عن الرجال - يثني عليه، ويقول لأبي داود الطيالسي: "عليك بورقاء، فإنك لا تلقى بعده مثله حتى ترجع، قال أبو داود الطيالسي: يعني لن ألقى أفضل وأورع وخيراً منه"[1].

وهو في الرواية صدوق، أخرج له الإمام مسلم بعيدًا عن بدعة الإرجاء، سبع عشرة رواية، ثلاث عشرة رواية في المتابعات، وأربع روايات في الأصول[2].

14. **يحيى بن صالح الوحاظي**[3].

قال إسحاق بن منصور الكوسج[4]: وكان مُرجِئًا خبيثًا داعي دعوةٍ ليس بأهلٍ لِيُرْوَى عنه[5].

قُلتُ: الإرجاء الذي رمي به محمول على رأي المرجئة الفقهاء، قال محمد بن عوف: "كـــان يرى رأي أبي حنيفة وأصحابه"[6]، وهذا الإرجاء ليس بدعياً، وأمّا أنّه ليس أهلاً للرواية عنه ليس صحيحاً؛ لأنّ العلماء وثقوه ولم يعيبوا عليه سوى رواية المناكير وليس الإرجاء، قال البخـــاري: "يحيى بن صالح ثقة وفي حديثه بعض المناكير"[7].

والإمام مُسلم أخرج له روايتين[8] في المتابعات بعيداً عن بدعة الإرجاء .

---

1 - المزي: **تهذيب الكمال** (30/434).

2 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (ح710)(2/153). كِتَاب الزَّكَاةِ، باب من احتسب أدرعه وأعتاده في سبيل الله (ح983)(3/68). أبواب الإمارة، باب الإمام جُنَّة (ح1841)(6/17). كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عبد الله بن عباس (ح2477)(7/158).

3 - قال ابن حجر: يحيى بن صالح الوُحاظي - بضم الواو وتخفيف المهملة ثم معجمة - الحمصي صدوق من أهل الرأي من صغار التاسعة، ت: 222هـ، وقد جاز التسعين خ م د ت ق.ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:591).

4 - الكَوْسَجُ أبو يعقوب إسحاق بن منصور، الإمام، الفقيه، الحافظ، الحجة، ولد بعد السبعين ومائة، وطلب العلم، ودونه، وبرع، واشتهر، قال مسلم: هو ثقة، مأمون، وقال النسائي: ثقة، مات سنة 251هـ.الذهبي: **السير** (260 -12/258).

5 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (4/408).

6 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (64/281).

7 - البخاري: **الضعفاء الصغير** (ص:53).

8 - مسلم: **الصحيح**: كتاب البيوع، باب جامع ما جاء في الربا (ح1594)(5/48). كتاب الأطعمة، باب نعم الإدام الخل (ح2051)(6/125).

المبحث الثالث

من نُص على رميهم بالإرجاء، دون بيان نوعه

رمى العلماء بعض الرواة بالإرجاء دون بيان نوعه، وعلى ذلك يبقى إرجاء الراوي مُحْتَمَلاً بين الإرجاء البدعي وغير البدعي؛ لعدم وجود قرينة ترجح أيهما المقصود، وهؤلاء الرواة هم:

1. **أبو بكر النهشلي الكوفي**[1].

قال ابن سعد: وكان مُرْجِيًا وكان عابدًا ناسكًا[2]، وقال العجلي: كان ثقة وكان يرى الإرجاء[3] وقال أبو داود: ثَبْت فِي الحديث إلا أَنه مُرجئ[4].

قُلت: الإرجاء الذي رمي به محتمل المعنى، قد يكون إرجاؤه إرجاء أهل السنة أو الإرجاء البدعي، وهو في الرواية ثقة، قال عبد الرحمن بن مهدي:" أبو بكر النهشلي من ثقات مشيخة الكوفة "[5] وأخرج له الإمام مسلم روايتين في المتابعات[6] بعيدًا عن الإرجاء.

2. **أيوب بن عائذ**[7].

قال ابن المبارك: كان صاحب عبادة ولكنّه كان مرجئًا[8]، وقال البخاري: كان يرى الإرجاء وهو صدوق[9] وقال أبو داود: ثقة إلا أَنَّهُ مرجئ[10]، وقال ابن حبان: كان مرجئًا يخطئ[11].

---

1 - قال ابن حجر: أبو بكر النهشلي الكوفي قيل اسمه عبد الله بن قطاف أو بن أبي قطاف ، وقيل وهب وقيل معاوية صدوق رمي بالإرجاء من السابعة، ت: 166هـ، م ت س ق .ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:625).

2 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/ 378).

3 - العجلي: **الثقات** (2/ 390).

4 - أبو داود: **سؤالات الآجرى**(1/ 339).

5 - المزي: **تهذيب الكمال** (33/157).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب الصلاة باب السهو في الصلاة (2/85). كتاب الصيام باب القبلة للصائم (3/136).

7 - قال ابن حجر: أيوب بن عائذ - بتحتانية ومعجمة - بن مدلج الطائي البُحْتُري - بضم الموحدة وسكون المهملة وضم المثناة - الكوفي ثقة رمي بالإرجاء من السادسة 141هـ، خ م ت س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:118).

8 - مغلطاي : **إكمال تهذيب الكمال** (2/ 336).

9 - البخاري: **التاريخ الكبير**(1/420) **الضعفاء الصغير** (1/ 18).

10 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (1/ 300).

11 - ابن حبان: **الثقات** (6 /59).

قُلتُ: رمي بالإرجاء بشكل عام، وهو في الرواية ثقة، وثقه ابن معين[1] وعلي بن المديني[2] وأبو حاتم[3] والنسائي[4] وغيرهم، ولم يُشيروا لإرجائه؛ وأمّا ما قاله ابن حجر: "أنّ أَبُا زرْعَة ضّعفه بسبب الإرجاء"[5]، لا يصح؛ لأنّ أبا زرعة ذكره في كتاب الضعفاء[6] فقط، ولم يتكلم فيه، ثمّ ليس كل من ذُكر في كتاب الضعفاء يكون ضعيفًا، فبمجرد تصفح القارئ للكتاب سيجد توثيقه لكثير من الرواة، وهكذا فعل الذهبي في كتابه الضعفاء[7]، فهل يعني أنّه ضّعفه؟ مع أنّه وثّقه في موضع آخر[8].

وأخرج الإمام مسلم لأيوب حديثاً واحداً في المتابعات[9] بعيدًا عن الإرجاء.

3. **بشير بن المهاجر**[10].

قال أحمد بن حنبل: كوفيٌّ مُرجئ، مُتَّهَم يتكلّم فيه منكر الحديث[11]، وقال ابن خلفون: قد تكلم في مذهبه ونسب إلى الإرجاء[12].

قلتُ: رُمِيَ بشير بالإرجاء، دون تحديد نوعه، ولم يُضّعف في روايته بسبب ذلك؛ بل لروايته المناكير، قال أحمد بن حنبل: "مُنكر الحديث قد اعْتبرْتُ أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب"[13].

والإمام مُسلم أخرج له حديثاً واحداً في المتابعات[14]، بعيدًا عن الإرجاء.

---

1 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3 /483).

2 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (1 /407).

3 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (2 /253).

4 - المزي: **تهذيب الكمال** (3 /478).

5 - ابن حجر: **فتح الباري** (1 /392).

6 - أبو زرعة: **الضعفاء في أجوبته على البرذعي** (2 /601).

7 - الذهبي: **المغني في الضعفاء**(1 /96).

8 - الذهبي: **الكاشف**(1 /126) .

9 - مسلم: **الصحيح**: كتاب الصلاة باب فرض صلاة السفر (2/ 143).

10 - قال ابن حجر: بشير بن المهاجر الغنوي- بالمعجمة والنون- 0الكوفي، صدوق ليّن الحديث رمي بالإرجاء من الخامسة ت:140هـــ، م4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:125).

11 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/ 143).

12 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (2/ 424).

13 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/ 143).

14 - مسلم: **الصحيح**: كتاب الحدود والديات باب حدِّ الزّنى (5/120).

4. **عاصم بن كليب**[1].

قال جرير[2] بن حازم[3] وشريك النخعي[4]: كان عاصم بن كُلَيْب مُرْجئًا، قال الذهبي: كان من العباد الأولياء لكنّه مرجئ[5].

قُلتُ: إرجاؤه مُحْتَمل، وهو في الرواية لا بأس به، قال أحمد بْن حنبل: "عاصم لا بأس بحديثه"[6] والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات[7] في الأصول، واخرج لها متابعات وبعيداً عن الإرجاء.

5. **عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد**[8].

قال ابن سعد: كان كثير الحديث ضعيفًا مُرْجئًا[9]، وقال يحيى بن معين: وكان يُعلن الإرجاء[10] وقال أحمد بن حنبل: كان مرجئًا، قد كتبت عنه[11]، وقال البخاري[12] وأبو زرعة[13]: كان يرى الإرجاء، وقال الجوزجاني: عبد العزيز بن أبي رواد كان عابدًا غاليًا في الإرجاء[14] وقال أبو داود: كان عبد المجيد رأسًا فِي الإرجاء[15].

---

1 - عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي صدوق رمي بالإرجاء من الخامسة، ت: 137هـ، خت م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:286).

2 - قال ابن حجر: جرير بن حازم بن زيد الْجَهْضَمِيُّ مِنَ الْأَزْدِ ويكنى أبا النضر، وكان ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره، ولد سنة: 85هـ، في خلافة عبد الملك بن مروان، ومات سنة 170هـ. ابن سعد: **الطبقات** (7/278).

3 - ابن معين: **من كلامه في الرجال** (ص:46).

4 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/334).

5 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (2/356).

6 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/350).

7 - مسلم: **الصحيح**: كتاب اللباس، باب النهي عن التختم في الوسطى والتي تليها (ح2078)(6/152). كتاب الدعوات باب من دعاء النبي(ح2725)(8/83). كتاب الرقاق باب تشميت العاطس إذا حَمِد الله (ح2992)(8/225).

8 - قال ابن حجر: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد - بفتح الراء وتشديد الواو - ، صدوق يخطئ وكان مرجئًا أفرط بن حبان فقال: متروك من التاسعة، ت:206هـ. م. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:361).

9 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (5/500).

10 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (7/47).

11 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية المروذي وغيره (ص:124).

12 - البخاري: **التاريخ الكبير** (6/ 112) البخاري: **الضعفاء الصغير** (ص: 78).

13 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء** (2/326).

14 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (ص: 152).

15 - المزي: **تهذيب الكمال** (18/274).

قُلتُ: كونه رمي بالغلو في الإرجاء لا يعني أنّه من المرجئة المبتدعة؛ لأنّه قد يكون سبب الغلو ليس في ذات المبادئ والأفكار التي يطرحها؛ بل قد يكون في شدة تمسكه بقوله، أو دعوة غيره لمذهبه، كما دعا أباه لمذهبه، قال ابن حبان: " نُقلَ عنه أنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء"[1].

وقد يكون سبب رميه بالغلو روايته ما يُؤيد مذهبه، قد روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال:" القدرية كفر والشيعة هلكة والحرورية بدعة وما نعلم الحق إلا في المرجئة"[2].

أو قد يكون سبب رميه بالغلو أيضاً مهاجمة من يُخالفه بشدة، فكان يقول: "هؤلاء الشُكاك"[3] يقصد أهل السُنّة، الذين يستثنون في قولهم: أنا مُؤمن إن شاء الله، بعكس المرجئة الذين يجزمون بذلك لأنّهم حصروا الإيمان بالقول.

وخلاصة القول أنّ إرجاءه مُحتمل، وهو في الرواية صدوق له أخطاء كما قال ابن حجر، وسبب أخطائه روايته عن الضعفاء، قال يحيى بن معين: عبد المجيد ثقة في نفسه لم يكن يبذل نفسه للحديث، كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم النّاس بحديث ابن جُرَيج[4].

والإمام مسلم أخرج له حديثاً واحداُ ومقروناً بغيره وهو في المتابعات[5] وبعيداً عن الإرجاء.

6. **عثمان بن غياث**[6].

قال أحمد بن حنبل: عثمان ثقة ثبت الحديث إلَا أنّه كان مرجئًا[7] وقال الجوزجاني: كان

---

1 - ابن حبان: **المجروحين** (2/ 161).

2 - **نفس المصدر السابق** (2/161). قال ابن حبان: روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البلخى وهذا شيء موضوع ما قاله ابن عباس ولا عطاء رواه ولا ابن جريج حدث به ".

3 - ابن عدي: **الكامل في ضعفاء الرجال** (7/ 47).

4 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3/ 86).

5 - مسلم: **الصحيح** كتاب الحج باب التمتع بالعمرة إلى الحج (4/50).

6 - قال ابن حجر: عثمان بن غياث - بمعجمة ومثلثة -الراسبي أو الزهراني البصري ثقة ورمي بالإرجاء من السادسة، ت:151هـ، خ م د س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (1/386).

7 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/185). وقول آخر عنه : ليس به بأس، وكان مُرجئًا، نفس المصدر: (2/497).

يرمى بالإرجاء وهو متماسك لا بأس بحديثه[1] وقال أبو داود: يذهب إلى شيءٍ من الإرجاء[2] وقال الذهبي: ثقة، لكنّه مرجئ[3].

قُلتُ: رُمِيَ بالإرجاء دون تحديد نوعه وهو في الرواية ثقة، والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات، روايتان[4] في المتابعات والشواهد، ورواية في الأصول[5] أخرج لها متابعة[6]، وجميعها بعيدة عن الإرجاء.

7. عمر بن عامر السلمي[7].

قال أحمد بن حنبل: ثَبت ثقة في الحديث إلا أنه كان مُرْجئًا[8]، وقال ابن خلفون: تُكلم في مذهبه ونسب إلى الإرجاء[9].

قُلت: نُص على رميه بالإرجاء دون تحديد نوعه، وهو ثقة، وأخرج له الإمام مسلم روايتين[10] ضمن المتابعات وبعيدًا عن الإرجاء.

8. عمرو بن مرة[11].

---

1 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (1/124).

2 - أبو داود: **سؤالات الآجرى** (1/437).

3 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/51).

4 - مسلم: **الصحيح** كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل عثمان بن عفان (ح2403)(7/117). كتاب الإيمان باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (1/29).

5 - مسلم: **الصحيح** كتاب الدعوات باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله (8/74).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب الدعوات، باب عن الجهر بالذكر والدعاء (8/73).

7 - قال ابن حجر: عمر بن عامر السلمي البصري قاضيها، صدوق له أوهام من السادسة، ت: 135هـ وقيل بعدها. م س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:414).

8 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (3/183).

9 - مغلطاي : **إكمال تهذيب الكمال** (10/78).

10 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصّيام، باب قدر ما بين السحور وصلاة الفجر(3/131) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل سعد بن معاذ (7/151).

11 - قال ابن حجر: عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجملي بفتح الجيم والميم المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة عابد كان لا يدلس رمي بالإرجاء من الخامسة، ت:118هـ وقيل قبلها ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:426).

قَالَ عبد الله بن نمير[1] وأحمد بن حنبل[2] و أبو حاتم[3] وابن حبان[4] : عمرو كان مرجئًا، وقال البخاري: كان عمرو يقول: إنّي مرجئ[5].

قلتُ: لم يُبين أحد نوع إرجائه، فيبقى مُحتملاً، والإمام مسلم أخرج له خمساً وثلاثين رواية، عشرين رواية في المتابعات، واثنتي عشرة روايات في الأصول ولها شواهد ومتابعات، وثلاث روايات في الأصول[6] فقط بدون شواهد ولا متابعات، وجميعها بعيدة عن بدعة الإرجاء.

9. **القاسم بن الفضل**[7].

قال أبو داود: القاسم بن الفضل، كان يرى الإرجاء[8].

قلتُ: لم يتبين نوع إرجائه؛ فإرجائه ليس جرحاً، فقد وثّقه أئمـــة معتبـــرون دون أن يشـــيروا لإرجائه عبد الرحمن بن مهدي[9] ويحيى بن معين[10]وعلي بن المديني[11] وغيرهم.

والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات، رواية في المتابعات[12]، وروايتـــيْن فـــي الأصـــول[13] وجميعها بعيدة عن شبهة الإرجاء.

---

1 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (3/100).

2 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/144).

3 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (6/258).

4 - ابن حبان: **الثقات** (5/183).

5 - البخاري: **التاريخ الكبير**(6 /368).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر بعد الدفن (ح957)(3/56). كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته (ح1078) (3/121) كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل مريم بنت عمران(ح2432)(7/132).

7 - قال ابن حجر: القاسم بن الفضل بن معدان الحدائي -بضم المهملة والتشديد- أبو المغيرة البصري ثقة من السابعة رُمِيَ بالإرجاء، ت:167هـــ، بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:451).

8 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (2/102) (1/396).

9 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (1/399).

10 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري(4/ 144)، و رواية الدارمي (ص:191).

11 - ابن المديني: **سؤالات ابن أبي شيبة** (ص:61).

12 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه(3/113).

13 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الأشربة، باب ما كان ينبذ للنبي ﷺ (ح2005)(6/102). كتاب الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يغزو البيت (ح2884)(8/168).

10.**محمد بن خازم**[1].

قال ابن سعد: وكان ثقة كثير الحديث، يُدلّس، وكان مُرجيا[2] وقال يحيى بن معين: يميل إلى الإرجاء[3] وقال أحمد بن حنبل: أبو معاوية مُرجئ[4] وقال أبو زرعة: كان يرى الإرجاء، وكان يدعو إليه[5] وقال أبو داود: أبو معاوية، رئيس المرجئة بالكوفة[6].

قُلتُ: لم يُحدد أحد نوع إرجائه، فيبقى مُحتملاً، وأمّا ما جاء أنّ وكيعاً لم يحضر جنازته للإرجاء[7]، لا يمنع ذلك الرواية عنه؛ بل جاء عن وكيع دعوته لعلي بن خشرم[8] للأخذ عنه، قال: "اختلف إليه فإنّك إن تركته ذهب علم الأخفش على أنّه مرجئ"[9].

وهو في الرواية ثقة خاصةً في حديث الأعمش، قال عبد الله بن نمير: "كان أبو معاويـــة لا يضبط شيئًا من حديثه ضبطه لحديث الأعمش، كان يضطرب في غيره اضطرابًا شديدًا"[10].

والإمام مسلم أكثر من الرواية عنه: أحرج له مئتين وأربع عشرة رواية، أخرج منها في الأصول[11] والمتابعات ومقروناً بغيره وجميعها لا علاقة لها بالإرجاء.

---

1 - قال ابن حجر: محمد بن خازم- بمعجمتين - أبو معاوية الضرير الكوفي عمي وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش وقد يهم في حديث غيره من كبار التاسعة، ت: 195هـ وله 82 سنة، وقد رمي بالإرجاء ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:475).

2 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (6/392).

3 - ابن معين: **التاريخ**، رواية ابن محرز (1/158).

4 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/538).

5 - أبو زرعة الرازي: **الضعفاء** (2/407).

6 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (1/304).

7 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (2/306).

8 - علي بن خشرم بن عبد الرحمن المروزي، الإمام، الحافظ، الصدوق، أبو الحسن المروزي، ابن أخت بشر الحافي، ولد سنة 160هـ. قال أبو رجاء: سمعته يقول: صمت ثمانية وثمانين رمضانا. ومات في رمضان، سنة 257هـ. الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (553-11/552).

9 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (2/304).

10 - **المصدر السابق** (2/305).

11 - مسلم، الصحيح: كتاب الإيمان، باب الإستسرار بالإيمان للخائف (ح149)(1/91). كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المريض والميت (ح919)(3/38).

11. مروان بن محمد الدمشقي الطاطري[1].

قال محمد بن عوف[2]: مروان كان مُرجئًا[3]، قال يحيى بن معين: ثقة وهو مرجئ[4]، وقال ابن حنبل: "صلب الحديث وهو مرجئ عنده حديث أشتهي أن أسمعه منه"[5].

قلتُ: لم يُحدد نوع إرجائه فيبقى مُحتملاً، وبناءً على ذلك لا يُعدّ مجرد رميه بالإرجاء طعنًا فيه، فهو ثقة على إرجائه، وما جاء عن ابن قانع[6] وابن حزم[7] من تضعيفه لا يُلتفت إليه، لأنّ سبب ذلك غير واضح، قال الذهبي: "ثِقَة مَشْهُور مرجئ، وتضعيف ابن حزم لا يُلتفت إليه بلا حجَّة"[8]، وقال ابن حجر: "ابن حزم أخطأ لانّا لا نعلمُ له سلفًا في تضعيفه إلا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع"[9].

---

1 - قال ابن حجر: مروان بن محمد بن حسان الأسدي الدمشقي الطاطري - بمهملتين مفتوحتين- ثقة من التاسعة، ت: 210هـ وله 63 سنة، م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 526). قيل الطاطري لثياب نسب إليها ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (57/315).

2 - محمد بن عوف بن سفيان الطَّائِيُّ الحِمْصِيُّ الإمام، الحافظ، المُجَوِّدُ محدث حمص، أبو جعفر، قال أبو حاتم: هو صدوق، وقيل لابن معين في حديث لابن عوف، فقال: هو أعرف بحديث أهل بلده، وقال ابن عدي: هو عالم بحديث الشام صحيحا وضعيفا، ت: 272هـ . الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (12/613-615).

3 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (5/194).

4 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري(4/459).

5 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (57/316).

6 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (11/136). ابن قانِع هو عبد الباقي بن قانع البغدادي الإمام، الحافظ، البارع، القاضي أبو الحسين الأموي مولاهم، البغدادي، صاحب كتاب معجم الصحابة، ولد سنة 265هـ، وكان واسع الرحلة كثير الحديث بصيرا به، وكان ابن قانع قد حدث به اختلاط قبل موته بنحو من سنتين، وسمع منه قوم في اختلاطه، قال البَرْقَانِيّ: البَغْدَادِيّون يوثقونه، وهو عندي ضعيف، وقال الدارقطني: كان يحفظ، ولكنه يخطئ ويصر، قال الخطيب: توفي سنة 351هـ. الذهبي: **السير** (15/ 527-526).

7 - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي: **المحلى بالآثار**. 11مج. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي . بيروت : دار الآفاق الجديدة (1/398).

8 - الذهبي: **المغني في الضعفاء** (2/652).

9 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/87).

والإمام مسلم أخرج له أربع روايات، ثلاث روايات في الأصول[1] ولها متابعات وشواهد ورواية في المتابعات[2] فقط ، وروى له في المقدمة[3]، وجميعها لا علاقة لها ببدعة الإرجاء.

12. **يونس بن بكير**[4].

قَالَ يحيى بن معين: يُونُس بن بُكير كان صدُوقًا وكان يتبع السُّلطان وكان مرجئاً[5]، وقـال الجوزجاني: يونس بن بكير ينبغي أن يتثبت في أمره لميله عن الطريق"[6].

قلتُ: لم يُبيّن أحد نوع إرجائه، فيبقى مُحتملاً، وفي الرواية المأخذ عليه ليس إرجاؤه، وإنّما أمورٌ أخرى، قال أبو داود: "يونُس بن بكير ليس هو عندي حجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث"[7]، وقال الحاكم: "غير مُستبعد من يونس بن بكير الوهم"[8].

والإمام مُسلم أخرج له حديثاً واحداً في الشواهد[9]، ومقرونًا بغيره، ولا علاقة له بالإرجاء.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع (ح477)(2/47 كتاب الزكاة، باب ما جاء في المسألة (ح1043) (3/97). كتاب الآداب، باب تحريم الظلم (ح2577) (8/16).

2 - مسلم: **الصحيح** كتاب الأحكام، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ (5/132).

3 - مسلم: **الصحيح**، المقدمة (1/11).

4 - قال ابن حجر: يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي صدوق يخطئ، من التاسعة ت:199هـ، خت م د ت ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:613).

5 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري(3/521) ورواية ابن محرز (157-1/156).

6 - الجوزجاني: **أحوال الرجال** (ص:85).

7 - أبو داود: **سؤالآت الآجري** (1/178).

8 - الحاكم، محمد بن عبد الله: **المدخل إلى الصحيح**. 4مج. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.1430 هـ - 2009م. (1/130)

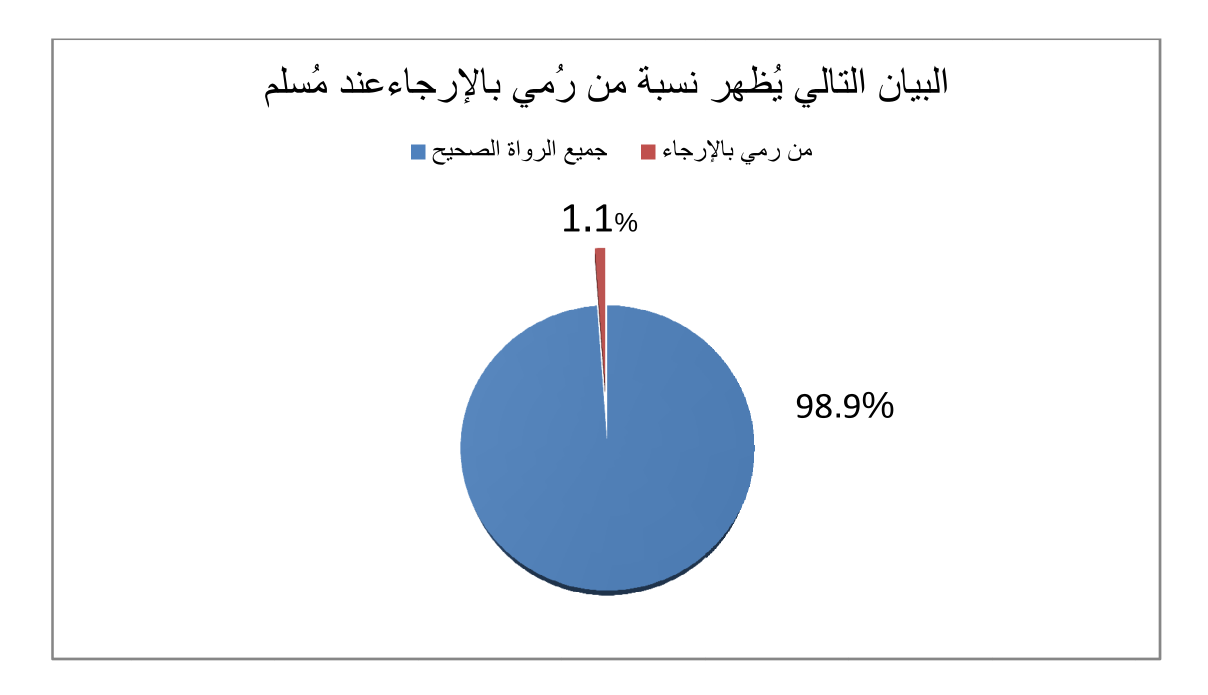
9 - مسلم: **الصحيح:** كتاب الإيمان باب في قوله تعالى {وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ}(ح205)(1/132).

المبحث الرابع

منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالإرجاء

قُلنا إنّ المقصود بالإرجاء البدعي هو قولهم: إنّ الإيمان مجرد قول اللسان، فلا يضر مع ذلك أن يبطن أي معتقد حتى وإن كان الكفر، وهؤلاء يقولون أيضًا: إن المنافق مؤمن، ولكنّه مخلد في النار، وهذا المعنى يختلف عن إرجاء الفقهاء الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، ولا يغنى أحداهما عن الآخر فمن صدق بقلبه وأعلن التكذيب بلسانه لا يسمى مؤمناً[1].

بالبحث في الرواة المُتهمين بالإرجاء ثبت عدد من الرواة براءتهم من الارجاء البدعي وبلغ عددهم 14 راوياً، والباقي عددهم 12 راوياً نُص على رميهم بالإرجاء دون بيان نوعه، وعلى ذلك يبقى إرجائهم مُحتملاً بين الارجاء البدعي وغير البدعي، وبالمجمل بلغت نسبة من رُمي بالإرجاء في صحيح مُسلم 1.1%. انظر الرسم البياني التالي:



فالرواة الذين ثبتت براءتهم من بدعة الإرجاء كان لأحد الأسباب التالية:

1. أنّ بعض الرواة ثبت أنّ إرجائهم يُنسب إلى إرجاء الفُقهاء كما في هؤلاء الرواة:

---

1 - انظر: ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (3/374) (7/181) (7/194-195) (13/38).

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1)	إبراهيم بن طهمان	129	2)	إبراهيم التيمي	130
3)	حمّاد بن أبي سليمان	131	4)	ذر المُرْهبي	134
5)	شعيب بن إسحاق	134	6)	طلْق بن حبيب	135
7)	قيس بن مسلم	136	8)	مِسْعَر بن كِدَام	138
9)	ورْقَاء بن عمر	139	10)	يحيى بن صالح	140

2. أنّ الإرجاء الذي رُمي به الراوي يُحمل على المعنى اللغوي وليس البدعي مثل

الرقم	الراوي	الصفحة	الرقم	الراوي	الصفحة
1)	الحسن بن محمد الهاشمي	130	2)	مُحَارب بن دِثَارٍ	137

3. أنّ الراوي رُمي بالإرجاء بناءً على رواية ضعيفة لا تصح، مثل: خالد بن سلمة ص132.

4. أنّ الراوي ثبت رجوعه وتوبته مثل: شبابة بن سوار ص133.

مواضيع الروايات:

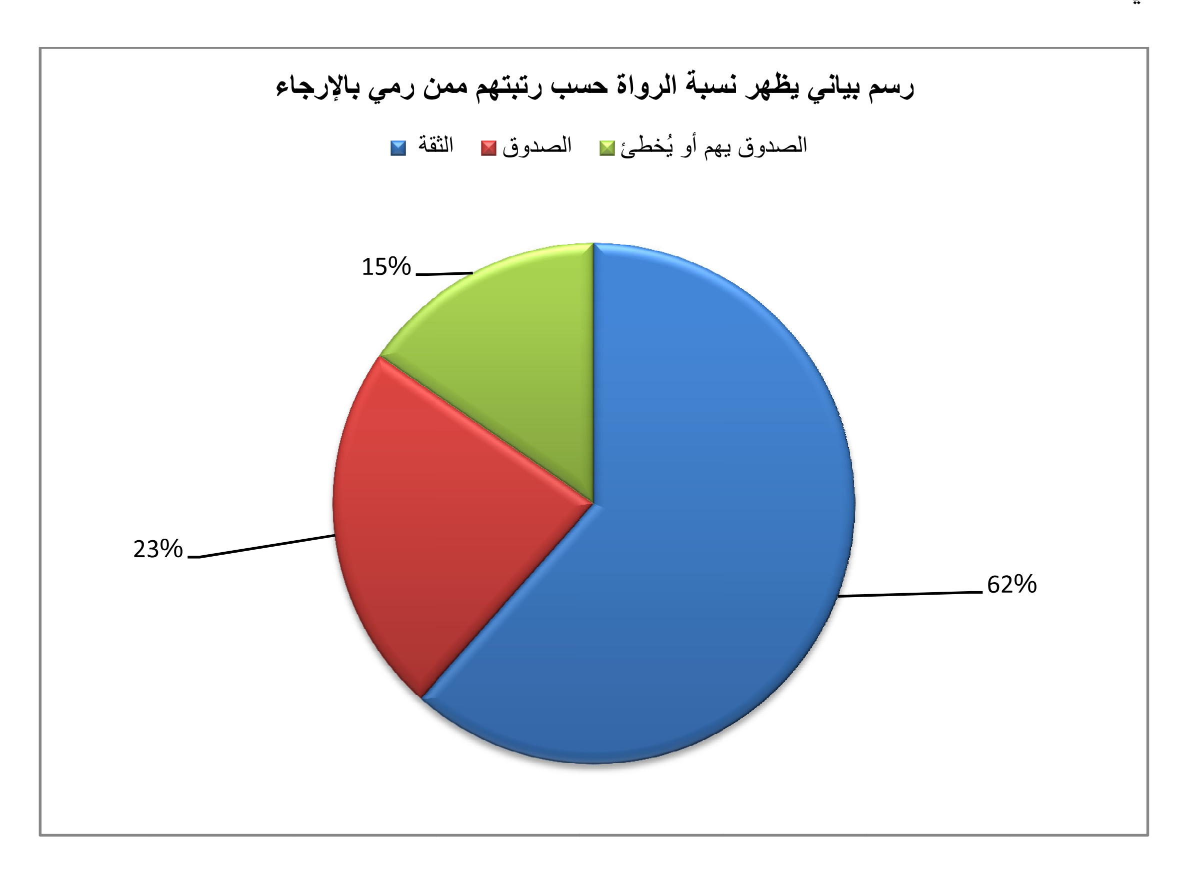
أخرج مسلم أغلب روايات الرواة المتهمين بالإرجاء في غير بدعتهم، وكان يخرج رواياتهم عن رواة غير متهمين بالبدعة، فكان أحياناً يُخرج رواياتهم في الأصول ويتبعها بمتابعات وشواهد، وأحياناً يخرجها في المتابعات، وقد روى لراوٍ واحد رواية تُخالف الإرجاء البدعي الذي رُمي به.

مواضع الروايات

أخرج الإمام مسلم روايات الرواة المتهمين بالإرجاء في الأصول والمتابعات، فمسألة الابتداع ليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي؛ وإنّما درجة الراوي، فيُخرِج للثقة في الأصول والمتابعات، أمّا الضعيف فلا يُخرج له إلا في المتابعات فقط، انظر الجدول التوضيحي للرواة في آخر الرسالة.

رتبة الرواة

أمّا رتبة الرواة المتهمون بالإرجاء، فأكثر الامام مسلم في الرواية عمّن رتبته ثقة وبلغ عددهم ستة عشرة راوياً أمّا رتبة الصدوق ستة رواة، وصدوق له أخطاء أو يهم أربعة رواة، وهذا رسم بياني يُظهر نسبة كل رتبة.



فخلاصة منهج مسلم في الرواية عمّن رمي بالإرجاء، أنّه أخرج لهم في الأصول والمتابعات، وأخرج للجميع في غير ما رموا به، واختار أن تكون درجتهم من الدرجة الأولى والثانية.

الفصل الرابع

الرواة المتهمون برأي الخوارج

المبحث الأول: التعريف بالخوارج وأهم مبادئهم

المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت رميهم برأي الخوارج

المبحث الثالث: الرواة المنصوص على رميهم برأي الخوارج

المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ برأي الخوارج.

المبحث الأول

تعريف الخوارج وأهم مبادئهم

المطلب الأول: تعريف الخوارج لغةً واصطلاحًا

الخوارج لغةً: جمع خارج، وخارجي اسم مشتق من الخروج، والخُروج نقيض الدخول خرج من الموضع خروجا ومخرجا وأخرجته أنا ووجدت للأمر مخرجا أي مخلصا. والخوارج أيضاً تطلق على ما خرج من أشكال البناء مخالفا لأشكال ناحيته وذلك تحسين وتزيين والخارجيُّ الذي يخرجُ ويشرُفُ بنفسه من غير أَن يكون له قديم وقيل الخارجي كل ما فاق جنسه ونظائره[1].

والخوارج اصطلاحًا: قال ابن حزم: "اسم الخارجي يلحق كل من وافق الخوارج من إِنكار التَّحْكِيم، وتكفير أَصحاب الكبائر وأنّهم مخلدون فِي النَّار فهو خارجي وإن خالفهم فيما عدا ذلك ممَّا اختلف فيه المُسلمون فليس خارجياً"[2].

وعلاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي: ما فيه من معنى للظهور والبروز وتجاوز الحد، ففرقة الخوارج ظهرت وبرزت بشكل لا مثيل لها من قبل في الإسلام، وتجاوزت الحد بسفك الدماء وتكفير الصحابة وغير ذلك من الأمور الشاذة التي برزت بها أول ما ظهرت.

وبدايةُ تسميتهم بالخوارج كانت بسبب خروجهم على علي بن أبي طالب رضي الله عنه[3]، فعندما أستشهد عثمان رضي الله عنه وحصلت الفتنة ووقعت معركة الجمل وصفين؛ خرجت أول فرقة عن جماعة المسلمين وإمامهم، وذلك عام 37هـ وما بعدها، قال ابن تيمية:" لما اقتتل المسلمون بصفين واتفقوا على تحكيم حكمين خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له حروراء فكف عنهم أمير المؤمنين وقال: لكم علينا أن لا نمنعكم حقكم من الفيء ولا نمنعكم المساجد... إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم

---

1 - انظر: الأزهري: **تهذيب اللغة** (7/27) ابن منظور: **لسان العرب** (2/249) الفيومي: **المصباح المنير**(1/166).

2 - ابن حزم: **الفصل في الملل والأهواء والنحل** (2/90).

3 - الأشعري: **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين** (1/112).

فقتلوا الناس وأغاروا على سرح المسلمين؛ فعلم علي أنهم الطائفة التي ذكرها رسول اللَّه ﷺ : (يَخْرُجُ فيكُم قوْمٌ تَحْقِرُونَ عملكُم مع عَملهم ويَقْرَءُون القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ حناجرَهُم يَمْرُقُون من الدِّين كما يَمرقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة)[1]، فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسُول اللَّه ﷺ فقاتلهم ووجد العلامة بعد أن كاد لا يجد فسجد لله شكرا"[2].

المطلب الثاني: فرق الخوارج واهم مبادئهم:

بعد إطلاق اسم الخوارج على من خرج على علي بعد معركة صفين، وقالوا لا حكم إلا لله، ظهرت أسماء وألقاب أطلقت عليهم وصاروا يسمون بها منها: " أنّهم سُمُوا المُحَكِّمة لإنكارهم الحكمين وقولهم: لا حكم إلا لله، وسموا كذلك حرورية لنزولهم بحروراء بالقرب من الكوفة في أول أمرهم، وسموا شراة لقولهم: شرينا أنفسنا في طاعة الله أي بعناها بالجنة"[3].

ثمّ بعد خروجهم وانتشارهم ظهر الخلاف بينهم، فانقسموا إلى أكثر من عشرين فرقة[4]، وهذه الفرق يرجع أصلها إلى أربع فرق، قال الأشعري:" وأصل قول الخوارج إنّما هو قول الأزارقة والإباضية والصفرية والنجدية وكل الأصناف الأخرى إنّما تفرعوا من الصفرية"[5].

أهم مبادئ فرق الخوارج:

تتمثل أهم مبادئ فرق الخوارج في ما يلي[6]:

---

1 - البخاري: **الجامع الصحيح** (6/197).

2 - ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (13/33).

3 - الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (1/112).

4 - وَهَذِه أسماؤها: المحكمة الأولى والْأَزَارِقَة والنجدات والصفرية والعجاردة المفترقة فرقا مِنْهَا: الخازمية والشعيبية والمعلومية والمجهولية وَأَصْحَاب طَاعة والصلتية والاخنسية والشيبية والشيبانية والمعبدية والرشيدية والمكرمية والخمرية والشمراخية والابراهيمية والواقفة والاباضية افْتَرَقت فريقان: حفصية وحادثية. البغدادي: **الفرق بين الفرق** (ص:54).

5 - الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (1/95).

6 - انظر: الأشعري: **مقالات الإسلاميين** (1/84). الأسفراييني: طاهر بن محمد: **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**. ط1. تحقق: كمال يوسف الحوت. لبنان: عالم الكتب.1403هـ - 1983م (ص: 54 -45). الشهرستاني: **الملل والنحل**(1/115) السفاريني: **لوامع الأنوار البهية** (1/88).

1. يقول الْأزارِقة والصفرية إنّ من خالفهم من هذه الأمة فهو مشرك، ويضيف الأزارِقة أنّ من وافقهم في مذهبهم مشرك حتى يُهاجر إليهم، وقالت النجدات: إنّ من يقُول ما قاله الأزارِقة فهو كافر و الخوارج الأولى والاباضية كانوا يقولون: إنّ مخالفهم كافر ولا يسمونه مُشركًا.

2. ويزعم الأزارقة إنّ أطفال مخالفيهم مشركون وأَنّهم مخلدُون في النّار، ويبيحون قتل نساء مخالفيهم وأطفالهم بعكس الصفرية التي منعت ذلك، والاباضية توقّفت فِي حكم أولاد الكفّار.

3. وقالت الاباضية: يجوز الزواج من مُخالفيهم وتُقبل شهادتهم عليهم ومرتكب الكبيرة موحِّد غير مؤمن والاستطاعة قبل الفعل ومصنوع العبد مخلوق للّه ومُرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا كفر ملّة وجواز بعثة الرّسل بلا دليل وتكليف لأتّباعهِ، وكفَّروا عليًّا وأكثر الصّحابة.

4. يزعمون إنّ عليًا وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين وكل من رضي بالحكمين كفرُوا كلهم.

5. يَزعمون أَنّ كل من أذنب ذنبًا من أمة محمّد ﷺ فهو كافر ويكون في النَّار خالداً مخلداً إِلَّا أنّ الاباضية قالوا: إنّ الفاسق كافر على معنى أَنّه كافر نعمة ربه فَيكون إطلاق هذه التّسمية عند هؤلاء منهم على معنى الكفران لا على معنى الكفر .

الخوارج ورواية الحديث:

عُرف الصدق في الخوارج عند تأديتهم الحديث، قال أبو داود: " ليس في أَهل الأهواء أصحّ حديثًا من الخوارج "[1]، ويرجعُ هذا الصدق إلى أنّهم عدّوا الكذب من الكبائر، ومرتكب الكبائر عندهم كافر، وأيضًا يرجع ذلك الصدق إلى أنّ سبب ضلالهم وابتداعهم الجهل في معرفة المعاني والألفاظ؛ لذلك كانوا يتجنبون الكذب بعكس الروافض، قال ابن تيمية: "الخوارج ليسوا ممن يتعمد الكذب، بل هم معروفون بالصدق حتى يقال: إن حديثهم من أصح الحديث لكنّهم جهلوا وضلوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب، وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يُقرون بذلك فيقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق"[2].

---

1 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (2/117).

2 - ابن تيمية: **منهاج السنة النبوية** (1/68).

المبحث الثاني

من لم يثبت رميهم برأي الخوارج

سنتناول في هذا المبحث الرواة الذي لم يثبت ابتداعهم؛ لأنّه رمي بعبارة غير جازمة أو أنه ثبتت توبتهم.

1. **داود بن الحصين**[1]. قال الساجي: منكر الحديث يُتهم برأي الخوارج[2].

قلت: هو بريء من بدعة الخوارج لأنّ الساجي صرح بقوله: "يُتّهم برأي الخوارج"، بعبارة غير جازمة، وهذا لا يكفي في إثبات ابتداعه.

والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات في المتابعات والشواهد[3]، وبعيدًا عن بدعة الخوارج.

2. **نصر بن عاصم**[4]. قال أبو داود: كان خارجيًا[5].

قُلتُ: لم يرمه برأي الخوارج سوى أبو داود، ومع ذلك ثبت رجوعه، قال ابن حجر: "صح رجوعه عنه"[6]، وما يُؤكد ذلك قوله الشِعر في ذلك:

فَارَقْتُ نَجْدَةَ والذَّينَ تَزَرَقُوا وابنَ الزُّبَيْرِ وشِيعَةَ الكَذَّابِ[7].

وأخرج له الإمام مسلم رواية واحدة في المتابعات[8]، وبعيداً عمّا رمي به.

---

1 - قال ابن حجر: داود بن الحصين الأموي مولاهم أبو سليمان المدني ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج من السادسة، ت: 135 هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:198).

2 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (4/245).

3 - مُسلم: **الصحيح،** كتاب الصلاة، باب السّهو في الصّلاة والسّجود له(ح 573)(2/87). كتاب البيوع، باب النهي عن المزابنة - بيع الثمر بالتمر والرخصة في العرايا - (ح1541)(5/15) باب جامع ما جاء في المزارعة (ح1546) (5/21).

4 - قال ابن حجر: نصر بن عاصم الليثي البصري ثقة رمي برأي الخوارج وصح رجوعه عنه من الثالثة ي م د س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:560).

5 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (ص:127).

6 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:560).

7 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (10/430).

8 - مسلم: **الصحيح** كتاب الصلاة باب رفع اليدين في الصلاة (ح391)(2/7).

المبحث الثالث

من نُص على رميهم برأي الخوارج

نص العلماء على ابتداع هؤلاء الرواة، لكن دون ذكر أسباب ذلك الرمي، ومع ذلك لم أجد لهم رواية تؤيد ما رموا به من البدعة:

1. إسماعيل بن سميع الحنفي[1].

قال جرير بن عبد الحميد قال:" قيل لي إسمَاعيل يرى رأي الخوارج، فتركْتُه[2]، وقال سفيان ابن عيينة: كان إسماعيل بن سميع بيهسيًّا[3] فلم أذهب إليه ولم أقربه[4]، وقال يحيى بن سعيد: إسماعيل إنّما تركه زائدة لأنّه صُفْري، وأمّا الحديث فلا بأس به[5].

قلتُ: أثبت له العلماء بدعة الخوارج، ورغم ذلك أخذوا حديثه ووثقوه؛ وثّقه: يحيى بن معين[6] وأحمد بن حنبل[7]، وقال أَبُو حاتم: صدوق صالح[8]، وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس[9]، أمّا من ترك حديثه لأجل بدعته، فهذا غير مُلزم لغيره؛ لأنّ الراوي ثقة في الحديث، وأيضاً الخوارج أصدق حديثاً، فالكذب عندهم من الكبائر، ومرتكب الكبائر كافر.

والأمام مسلم أخرج له حديثين، واحد في المتابعات[10]، وحديث في الأصول وأخرج له

---

1 - قال ابن حجر: إسماعيل بن سميع الحنفي أبو محمد الكوفي، بياع السابري -بمهملة وموحدة-، صدوق تُكلم فيه لبدعة الخوارج من الرابعة م د س. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:108).

2 - الدولابي: **الكنى والأسماء** (3/945).

3 - قال ابن حجر: البيهسية طائفة من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس، وهو من الصفرية وهو موافق لهم في وجوب الخروج على أئمة الجور، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر، لكن خالفهم بأنّه يقول أن صاحب الكبيرة لا يكفر إلا إذا رفع إلى الإمام فأقيم عليه الحد فإنه حينئذ يحكم بكفره. **تهذيب التهذيب** (1/266).

4 - العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/78).

5 - ابن معين: **سؤالات ابن الجنيد** (ص: 345)، العقيلي: **الضعفاء الكبير** (1/78).

6 - المزي: **تهذيب الكمال** (3/109).

7 - ابن حنبل: **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله (2/501)، المزي: **تهذيب الكمال** (3/108).

8 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (2/172).

9 - المزي: **تهذيب الكمال** (3/109).

10 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الْبُيُوعِ باب من اقتنى كلبًا (ح1575)(5/38).

متابعات[1]، وهما بعيدان عن بدعة الخوارج.

2. **حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو خُشَيْنَةَ**[2].

قال الساجي: عن ابن عيينة أنّه قال: حاجب كان يرى رأي الإباضية[3]، وقَال ابن حجر: ثقة رمي برأي الخوارج[4].

قلتُ: الإباضية فرقة من فرق الخوارج، ورغم أنّ حاجب رُمي بها إلا أنّه لم يثب أنّه كان داعية لبدعته، وهو في الحديث ثقة، وثقه ابن معين[5] واحمد بن حنبل[6] وغيرهم.

والإمام مسلم أخرج له روايتين، رواية في المتابعات[7]، ورواية في الأصول[8] أخرج لها متابعة وموضوع الروايات بعيد عمّا رمي به من البدعة.

3. **عكرمة أبو عبد الله مولى بن عباس**[9].

قال علي بن المديني: كان عكرمة يرى رأي نجدة الحروري[10]، وقال يحيى بن معين: عكْرمة كان ينتحل رأي الصفرية[11]، وقال أحمد بن حنبل: كان من أعلم الناس، ولكنّه كان يرى رأي الخوارج رأي الصفرية[12].

---

1 - مسلم: **الصحيح** كتاب الرقاق باب من سمَّع سمَّع الله به (ح2986)(8/223).

2 - قال ابن حجر: حَاجِبُ بن عمر الثقفي أَبُو خُشَيْنَةَ - بمعجمتين ونون مصغر- أخو عيسى بن عمر النحوي بصري من السادسة، ت: 158هـ، م د ت . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 144).

3 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (3/275).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:144).

5 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدارمي (ص:100).

6 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (3/285).

7 - مسلم: **الصحيح** كتاب الإيمان باب دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب (ح 218)(1/136).

8 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصِّيَامِ باب صوم يوم عاشوراء (ح1133)(3/151).

9 - قال ابن حجر: عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة من الثالثة، ت: 104هـ وقيل بعد ذلك ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:397).

10 - الفسوي: **المعرفة والتاريخ** (2/4).

11 - ابن أبي خيثمة: **التاريخ الكبير** السفر الثالث (2/194).

12 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (6/470)، انظر: المزي: **تهذيب الكمال** (20/278).

قلت: نص العلماء على ابتداعه، ولم ينفِها عنه سوى العجلي قال:" هُوَ بَرِيء مِمَّا يرميه النَّـــاس بهِ من الحرورية"[1]، وكأنّ ابن حجر أخذ بقول العجلي فقال: "ولا تثبت عنه بدعة"[2] وهذا النفـــي لا يصح، لأنّ بدعته قال بها أكثر من عالم، ثمّ هذا ابن معين نص صراحةً على نفي مـــن نفـــى البدعة عن عكرمة، قَالَ:"بلغنا عن عكرمة أنه كان لا يقول هذا -رأى الخوارج- وهذا باطل "[3].

وثبوت البدعة في حقه لا يُؤثر عليه في الرواية عنه، فهو يُحتج به، قال أبـــو حـــاتم: "عـــن عكرمة مولى ابن عباس، هو ثقة، يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات"[4]، وقال أبـــو عبـــد اللَّـــه البخاري: " ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة"[5]، فالذين تكلموا عليه ليس لحفظـــه؛ وإنّمـــا لبدعته، قال الذهبي:" تكلمُوا فِيهِ لرأيه لَا لحفظه اتهم برأي الخوراج وثقه غير واحد"[6].

والإمام مُسلم أخرج له حديثًا واحدًا في الشواهد[7]، ومقروناً بغيره، وبعيداً عن رأي الخوارج.

4. الوليد بن كثير[8].

قال سفيان بن عيينة:" كان الوليد بن كَثير أباضيًّا ولكنَّه كان صدوقًا[9] وقال أبُو داود: ثقة إلا أنّه أباضي"[10].

قُلتُ: رميه بالبدعة لا يعني أنّه ضعيف في الحديث، بل هو ثقة صدوق، قال الذهبي:" ثقَـــة حَدِيثه فِي الْكتب كلهَا"[11].

---

1 - العجلي: **الثقات** (2/145).

2 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:397).

3 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3/106).

4 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (7/8).

5 - البخاري: **التاريخ الكبير** (7/49).

6 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (3/ 93) **المغني في الضعفاء** (2/438).

7 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الْحَجِّ باب اشتراط المحرم (ح1208)(4/26).

8 - قال ابن حجر: الوليد بن كثير المخزومي أبو محمد المدني ثم الكوفي صدوق عارف بالمغازي رُمي برأي الخوارج من السادسة، ت:151 هـــ ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:583).

9 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (9/14)، العقيلي: **الضعفاء الكبير** (4/320).

10 - المزي: **تهذيب الكمال** (31/75).

11 - الذهبي: **الرواة الثقات المتكلم فيهم** (ص:184).

والإمام مُسلم أخرج له اثنتي عشرة رواية: إحدى عشرة رواية في المتابعات[1] ورواية واحدة في الأصول أخرج لها مُتابعة[2]، وجميع الروايات بعيدة عمّا رُمي به من البدعة.

5. أبو حسان الأعرج[3].

قال العجلي: " أبُو حسان الأعرج بصريّ تَابعيّ ثقة ويُقَال: كان يرى رأى الخوارج"[4] وقال البخاريُّ: اسْم أبي حسان الأعْرج مُسلم يُقَال: دخل فِي الحرورية يعد فِي البَصريين"[5]، وقال أبو داود: أَبُو حسان الأعرج خرج مَعَ الخوارج[6].

قلت: رغم أنّه نص على ابتداعه، فهو في الرواية مقبول، قال أبو زرعة: لا بأس به[7]، وقال أحمد بن حنبل : مسلم الأحرد مستقيم الحديث أو مقارب الحديث"[8].

وأخرج له مُسلم أربعة أحاديث: ثلاث أحاديث في الأصول و لها شواهد[9]، وحديثاً واحداً فـــي المتابعات[10]، وجميعهم بعيدون عن البدعة.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار(ح137)(1/85). كتاب الطهارة، باب تستر المغتسل(ح336)(1/183). كتاب الطهارة، باب المضمضة من شرب اللبن (ح359)(1/189). كتاب الصلاة، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة (ح749) (2/173). كتاب الحج، باب سكنى المدينة والصبر على لأوائها (ح1374)(4/118). كتاب البيوع، باب النهي عن المزابنة وهي بيع الثمر بالتمر والرخصة في العرايا (ح1540)(5/15). كتاب البيوع، باب النهي عن الحلف في البيع (ح1607)(5/56). كتاب الأيمان النذر، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (ح1646)(5/81). كتاب الاستئذان، باب تغيير الأسماء (ح2142)(6/173). كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة(ح2449)(7/141). كتاب الآداب باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (ح2573)(8/16).

2 - مسلم: الصحيح كتاب الأشرِبة باب كل مما يليك (ح2022)(6/109).

3 - قال ابن حجر: أبو حسان الأعرج الأحرد البصري مشهور بكنيته واسمه: مسلم بن عبد الله صدوق رُمي برأي الخوارج قتل سنة 130هـــ، من الرابعة خت م4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 632)

4 - العجلي: **الثقات** (2/394).

5 - البخاري: **التاريخ الأوسط** (1/239).

6 - أبو داود: **سؤالات الآجري** (1/424).

7 - أبو زرعة: **الضعفاء في أجوبته على البرذعي** (3/959).

8 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** (8/201).

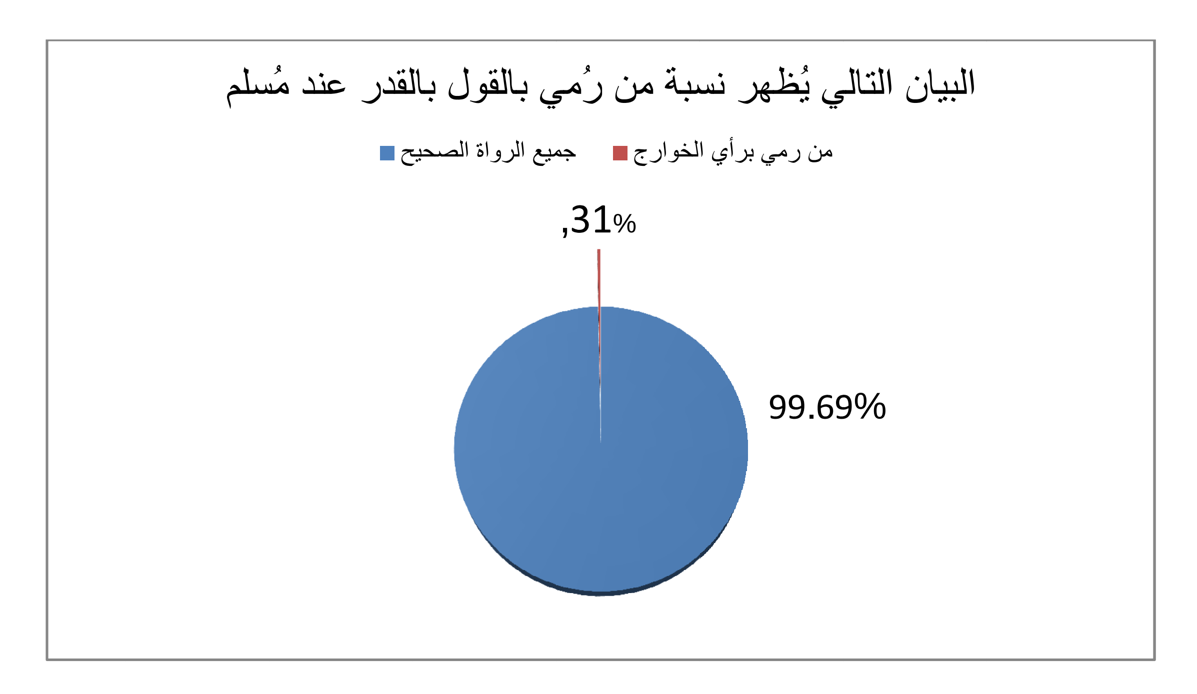
9 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (ح1243)(4/57)، (ح1244)(4/58). كتاب الصلاة باب الصلاة الوسطى (ح 627)(2/111).

10 - مسلم: **الصحيح** كتاب الآداب، باب فضل من مات له ولد (ح2635)(8/40).

المبحث الرابع

منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ برأي الخوارج.

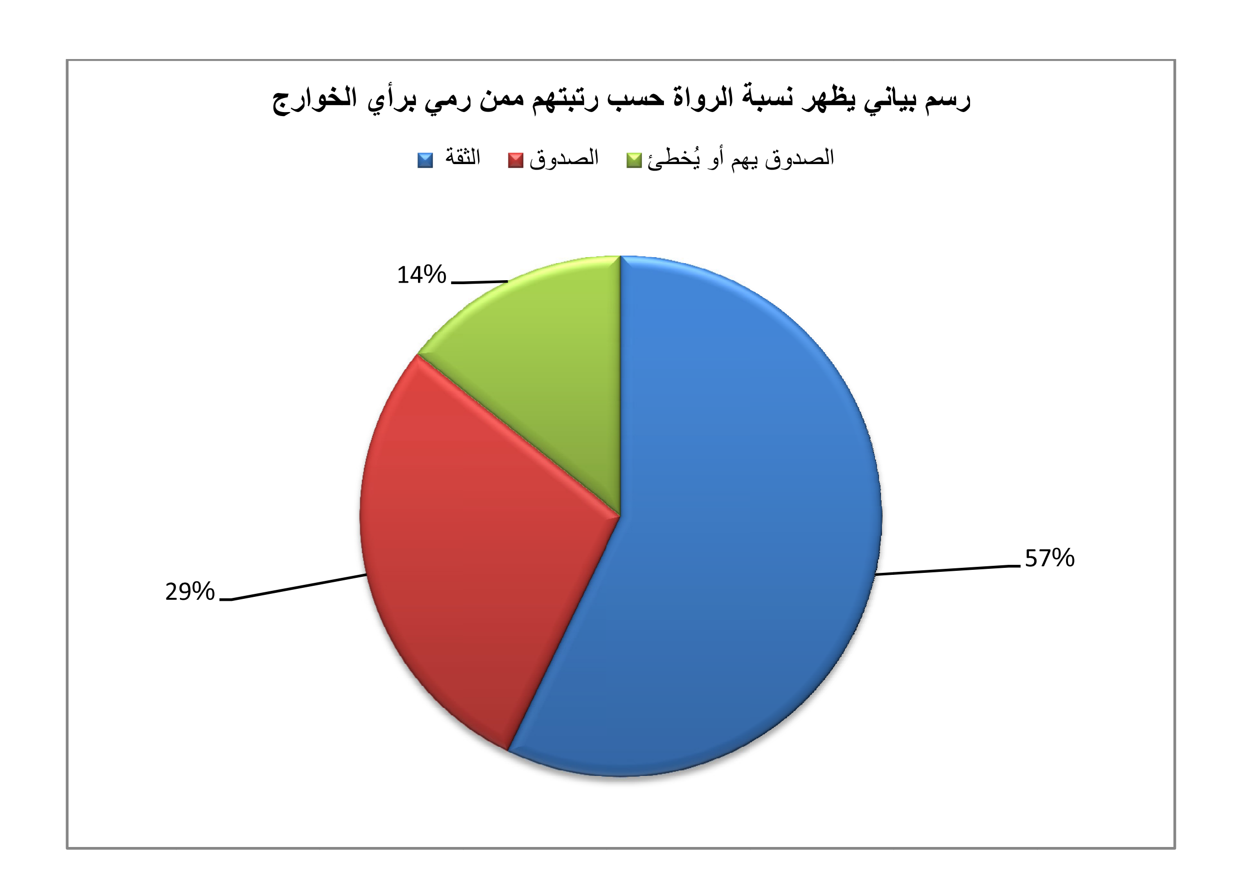
بلغ عدد الرواة المتهمون ببدعة القول برأي الخوارج في صحيح مسلم 7 رواة، وبعد الدراسة بقي في اطار شبهة الابتداع برأي الخوارج 5 رواة، وبالمجمل بلغت نسبتهم في صحيح مُسلم 0.31%. انظر الرسم البياني التالي:



فالرواة الذين ثبتت براءتهم من القول برأي الخوارج راويان، الأول لأنّه رُمي بعبارة غير جازمة، والثاني ثبت رجوعه وتوبته.

وأخرج مسلم أغلب روايات الرواة المتهمين برأي الخوارج في غير بدعتهم، وكان يُخرجها في الأصول وأحياناً في المتابعات، وكان يُتبعها بطرق عن رواة غير مُتّهمين بأي بدعة، فمسألة الابتداع ليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي.

أمّا رتبة الرواة المتهمون برأي الخوارج، فكانت أربعة رواة رتبتهم ثقة، واثنان رتبتهم صدوق، واحد رتبته صدوق له أخطاء، فلم يُخرج عن الضعيف، وبلغت نسبت كل رتبة كما يلي:



فخلاصة منهج مسلم في الرواية عمّن رمي برأي الخوارج، أنّه أخرج لعدد قليل جداً، وكان يُخرج لهم في الأصول والمتابعات، ويُخرج للجميع في غير ما رموا به، وأنّ درجتهم من الدرجة الأولى والثانية.

الفصل الخامس

الرواة المتهمون ببدعة النصب

المبحث الأول: التعريف بالنواصب وأهم مبادئهم

المبحث الثاني: الرواة الذين لم يثبت رميهم ببدعة النصب

المبحث الثالث: الرواة المتهمون ببدعة النصب

المبحث الرابع: منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالنصب

المبحث الأول

تعريف النواصب وأهم مبادئهم

المطلب الأول: تعريف النواصب وأهم مبادئهم.

أصل **النصب في اللغة** مصدر، يأتي بمعنى نصبت الشيء إذا أقمته، ونصبتُ لفلان نصباً، إذا عاديته وناصبتُ لفلان الشّر والحرب والعداوة مُناصبةً أَظهرتها له، ويُقال: نصب فلان لفلان نصباً إذا قصد له وعاداه ومنه النّواصب والنّاصبيّة وأَه النَّصب[1].

النصب في الاصطلاح: يُقال لمن بغض عليّ بن أبي طالب، وهو طرف النقيض من الرّفض[2] ويُقال لهم: طّائفة النواصب[3]، فالنواصب هم المُتَديّنون ببغض عليّ ﷺ لأنّهُم نصبوا له، أي: عادوه وأظهروا له الخلاف[4] قال الذهبي: "من تعرّض للإمام علي بذم فهو ناصبي"[5].

ويتبيّن من التعريف السابق أنّ أهم مبدأ لهم بغض علي والنيل منه، حتى إنّ بعضهم فسقه، وهم بذلك يتشابهون مع الخوارج في معادات علي، قال ابن تيمية: "الخوارج الذين يكفرون علياً، والنواصب الذين يفسقونه، ويقولون: إنّه كان ظالماً طالباً للدنيا وإنّه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف وقتل على ذلك ألوفاً من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالأمر وتفرق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه"[6].

---

1 - انظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**.6مج. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.1407 هـ - 1987م. (225-1/224). ابن منظور: **لسان العرب** (762-1/758). الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ - 2005 م. (ص: 138).

2 - ويُطلق الشيعة لفظ النواصب على أهل السُنة والجماعة، قال ابن تيمية:" إِطْلَاق الرَّافضة النّصب على من تولى أبا بكر وعمر بناء على أن من أحبهما فقد أبغض عليا ومن أبغضه فهو ناصبي. ابن تيمية: **مجموع الفتاوى** (73-3/72).

3 - الكفوي: أيوب بن موسى أبو البقاء: **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة. (ص: 906).

4 - الفيروزآبادى: **القاموس المحيط** (ص: 138).

5 - الذهبي: **سير أعلام النبلاء** (7/370).

6 - ابن تيمية: **منهاج السنة النبوية** (2/59).

أمّا ما قاله ابن حجر:" من أنّ النواصب يعتقدون أَنَّ عليًّا مخطئ ولم يكن مُصيبًا في حروبه"[1]، ففيه نظر؛ فلو اعتبرنا كل من قال بذلك ناصبياً، لأدخلنا في ذلك الصحابة الذين خالفوه، أمثال معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، فهل يصح أن نطلق على الصحابة الذين خالفوا علياً نواصب؟ هذا لا يجوز؛ لأنهم لم يتعرضوا لعلي بسب وشتم وتفسيق، إنّما حاربوه اجتهاداً منهم، ولخلافهم السياسي معه، وليس كما فعلت الخوارج الذين فسقوه وكفروه.

ووقت ظهور النواصب كان بعد معركة الجمل وصفين، فخرج أُناسٌ ممن قُتِل أبنائهم على يد جيش عليٍ، واتخذوا معاداته منهجًا لهم، فصاروا يتعرضون له، بأنّه لم يكُن مصيبًا في حروبه، فيسبونه أو يُفسقونه، أو يُكفرونه، قال ابن حجر: "فنجمت طائفة أُخرى حاربُوهُ ثمّ اشتدّ الخطب فتنقَّصوه واتَّخذُوا لعنه على المنابر سُنّة ووافقهمُ الخوارج على بُغضه وزادوا حتّى كفّرُوهُ"[2].

المطلب الثاني: النواصب والرواية عنهم

كنت أتساءل كيف يروي العلماء عن رواة يُبغضون الصحابي أمير المؤمنين علي ﷺ حتى وجدتُ تعليلاً واضحاً وقوياً من ابن حجر حيث قال: "الناصبة قسمان: **قسم** اعتقدوا أن علياً ﷺ قتل عثمان ﷺ أو أعان عليه أو أقر بذلك، فكان بغضهم له ديانة بزعمهم، وهذه الطائفة لم تلبث قليلاً إلا وانقرضت، **والقسم الثاني**: النواصب الذين قتل من أقاربهم في حروب علي، فالنصب من هؤلاء دنيويٌّ، لا يكون إلا بدافِعٍ سياسي أو ردة فِعل لغلوِّ الشيعة، في مُعادات أهل الشام، فهو موقِفٌ شخصيٌّ لا ينسحب على بقية صفات المسلم"[3].

---

1 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/543).

2 - **المصدر السابق** (7/71).

3 - ابن حجر: **تهذيب التهذيب** (8/458).

ألفاظ العلماء في الدلالة على وجود النصب في بعض الرواة:

استخدم أهل العلم عبارات في الدلالة على وجود النصب في بعض الرواة كقولهم: حريزيّ وجاء هذا اللفظ عند الترجمة لإبراهِيم بن يَعْقُوب الجوزجاني، قال ابن حبان: " وكان حَرِيزيّ المذهب"[1]، وحريزي المذهب نسبة إلى حريز بن عثمان[2] المتهم بالنصب.

ومن عباراتهم أيضاً، قولهم: مذهب أهل دمشق، وورد هذا اللقب في ترجمة إبراهيم الجوزجاني، قال ابن عدي: "السعدي هو إبراهيم الجوزجاني، كان مقيمًا بدمشق يحدث، وكان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي"[3].

ومن عباراتهم أيضاً: "يتحامل على علي"، "فيه انحراف عن علي"، "كان يبغض علياً"، "ينتقص علياً"، وهذه العبارات وجدتها في ترجمة بعض الرواة مثل: إبراهيم الجوزجاني، وإسحاق بن سويد، والاحوص بن حكيم، وغيرهم[4].

ويُطلق بعض الشيعة على بعض النواصب لفظ عثماني، لاعتقادهم أنّ عثمان قتل ابنتي رسول الله، ولأنّ هؤلاء الرواة يُقدمونه على علي، قال ابن خراش: "عبد الله بن شقيق، كان ثقة، وكان عثمانيًا، يبغض علياً"[5]، وابن خراش هذا شيعي، يُطلق على المخالف له في المذهب، عثماني.

---

1 - ابن حبان: **الثقات** (8/81).

2 - حريز بن عثمان بن جبر، ويكنى أبا عون، من صغار التابعين، وكان فيه نصب، ويقال: إنه كان يكره عليا ﵁ وقال ابن معين، قال: سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان الرحبي يقول لرجل: ويحك، أما تتقي الله تزعم أني شتمت عليا، ولا والله ما شتمت عليا قط. ومات حريز 163هـ. الذهبي: **تاريخ الإسلام** (4/328).

3 - ابن عدي: **الكامل في الضعفاء** (1/504).

4 - انظر: ابن حبان: **المجروحين** (1/175)، ، مغاطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (2/93).

5 - المزي: **تهذيب الكمال** (15/91).

المبحث الثاني
من لم يثبت رميهم ببدعة النصب

سنتناول في هذا المبحث الرواة الذين رموا بالنصب ولم يثبت ذلك عنهم؛ إمّا لأنّ من اتهمهم بالبدعة مبتدع أو أنه ثبت رجوعهم وتوبتهم وغير ذلك.

1. **أحمد بن عبدة**[1].

قال ابن خراش[2]: تكلم النّاس فيه[3]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب[4].

قُلت: لا يصح رميه بالنصب؛ لأنّ ابن خراش مبتدع فلا يُلتفت إلى قول مبتدع في مبتدع آخر، قال ابن حجر: "وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد... ... ويلتحق به عبد الرحمن بن خراش، فإنّه من غلاة الشيعة، ويأتي في جرحه لأهل الشام للعداوة البينة في الاعتقاد"[5]، ولعله يحسُن بابن حجر إذا كان يرفض قول ابن خراش، أن لا يذكر أن أحمد بن عبدة رمي بالنصب.

والإمام مسلم أخرج له ثلاث عشرة رواية، اثنتي عشرة[6] رواية في المتابعات، ورواية واحدة في الأصول[7] وأخرج لها شاهداً، وجميعهم لا علاقة لهم بالبدعة.

---

1 - قال ابن حجر: أحمد بن عبدة بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري من العاشرة ت: 245 هـــ ، م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:82).

2 -عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش، المروزي ثم البغدادي. كان مُجداً في طلب الحديث حتى إنّه شرب بوله في طلب الحديث خمس مرات قال أبو نعيم بن عدي: ما رأيت أحدا أحفظ من ابن خراش . وقال ابن عدي: قد ذكر بشيء من التشيع، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب. وقال ابن عقدة: كان ابن خراش عندنا إذا كتب شيئا في التشيع يقول: هذا لا ينفق إلا عندي وعندك . وقال أبو زرعة محمد بن يوسف الحافظ: خرج ابن خراش مثالب الشيخين، وكان رافضيا . ومات في رمضان سنة ثلاث وثمانين ومائتين. الذهبي: سير أعلام النبلاء (13/510).

3 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (1/118).

4 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:82).

5 - ابن حجر: **لسان الميزان** (1/16).

6 - مسلم: **الصحيح**، كتاب اللباس باب نهي الرجال عن خاتم الذهب (6/149). كتاب فضائل النّبي ﷺ باب اختياره ﷺ للأيسر وتركه الانتقام لنفسه (ح2327)(7/80).

7 - مسلم: **الصحيح**، كِتَابُ الإِيمَانِ باب قبض أهل الإيمان (ح117)(1/76).

2. **إسحاق بن سويد**[1].

قال العجلي: ثقة وكان يحمل على عليًا[2]، وقال أبو العرب الصقلي[3]: كان يتحامل على علي تحاملاً شديدًا، وقال: لا أحب عليًا، فمن لم يحب الصحابة فغير ثقة ولا كرامة[4].

قلت: لا يصح رميه بالبدعة، فما قاله أبو العرب الصقلي نقله عن كتاب العجلي، والعجلي رُبما وهم فنسب النصب إليه؛ لأنه ثبت عنه براءته من التعرض لعلي وقال في ذلك شعراً:

بَرِئت من الخَوَارِج لست مِنْهُم من العزال مِنْهُم وَابْن بَاب

وَمن قوم إِذا ذكرُوا عليا يردون السَّلَام على السَّحَاب

فَكل لست مِنْهُ وَلَيْسَ مني سيفصل بَيْننَا يَوْم الْحساب[5]

والإمام مسلم أخرج له ثلاث روايات في المتابعات[6] بعيداً عمّا رمي به من النصب.

3. **بهز بن أسد العمي**[7].

قال أبو الفتح الأزدي: صدوق، كان يتحامل على عثمان ﷺ سيء المذهب[8].

قُلتُ: لا يصح قول الازدي؛ لأنه ضعيف فلا يصح قول الضعيف في الثقة، قال ابن حجر: "ولا عبرة بقول الأزْدي لأنّهُ هُوَ ضعيف فكيف يُعتمد في تضعيف الثّقات"[9]، وقال أيضاً: "

---

1 - قال ابن حجر: إسحاق بن سويد بن هبيرة العدوي البصري صدوق تكلم فيه للنصب من الثالثة، ت: 131 هـ ، خ م د س. ابن حجر: **تقريب التهذيب**(ص:101).

2 - العجلي: **الثقات** (1/218).

3 - أبو العرب هو الحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن تميم المغربي الأفريقي: من أولاد أمراء الغرب، أخذ عن أصحاب سحنون، ذكره القاضي عياض في الفقهاء المالكية فقال: كان حافظًا لمذهب مالك مفتيا عالمًا غلب عليه علم الحديث والرجال، صنف طبقات أهل أفريقية، وكتاب المحن، وكتاب فضائل مالك، وفضائل سحنون، وكتاب عباد أفريقية، وله كتاب التاريخ في أحد عشر مجلدًا وتوفي في ذي القعدة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. الذهبي: **تذكرة الحفاظ** (3/71).

4 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (2/96).

5 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (4/177). مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (2/94).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان (ح37)(1/47). كتاب الصّيام، باب شهرا عِيد لا ينقصان (ح1089)(3/ 127). كتاب الأشربة، باب ما نُهي عن الانتباذ فيه (ح 1995)(6/94).

7 - قال ابن حجر: بهز بن أسد العمي أبو الأسود البصري ثقة ثبت من التاسعة مات بعد المائتين وقيل قبلها. ع . ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص: 128)

8 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (3/35).

9 - ابن حجر: **فتح الباري** (1/386).

والأزدي لا يُعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف"[1]. والإمام مسلم أخرج لبهز ستاً وستين رواية، ثمان وأربعين رواية في المتابعات، وأربع عشرة رواية في الأصول وأخرج لها متابعات وشواهد، وتفرد بأربع روايات في الأصول[2]، وجميعها بعيدة عمّا رمي به.

4. **زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ**[3].

قال الأزدي: كان منحرفًا عن أهل بيت نبيه ﷺ[4]، وقال ابن حجر: ثقة رمي بالنصب[5].

قُلتُ: لا يصح قول الأزدي؛ لأنّه ضعيف كما قُلنا في الذي قبله، ولعله يحسن بابن حجر أن لا يذكر أنّه رمي بالنصب؛ لتفرد ذلك من الأزدي، ثمّ ابن حجر يُضعف الأزدي.

أخرج له الإمام مسلم ست روايات، روايتين[6] في المتابعات، وأربع روايات في الأصول[7] ولها متابعات وشواهد، وجميعها بعيدة عمّا رمي به من البدعة.

5. **قيس بن أبي حازم**[8]. قال إسماعيل بن أَبى خالد[9]: كان قيس بن أَبى حازم عثمانيًا[10] وقال يعقوب بن شيبة: وحمل عليه في مذهبه وقالوا: كان يحمل على عليٍ وعلى جميع

---

1 - **المصدر السابق** (1/390).

2 - مسلم: **الصحيح** كتاب النكاح، باب النكاح من سنته ﷺ (ح1401)(4/129). كتاب الجهاد، باب ثبوت الجنة للشهيد (ح1903)(6/45). كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل سلمان وصهيب وبلال (ح2504) (7/173). كتاب الدعوات، باب فضل مجالس الذكر (ح2689)(8/68).

3 - قال ابن حجر: زياد بن عِلاقَةَ - بكسر المهملة وبالقاف - الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - أبو مالك الكوفي، ثقة رمي بالنصب من الثالثة 135 هـ، وقد جاز المائة. ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:220).

4 - مغلطاي: **إكمال تهذيب الكمال** (5/117).

5 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:220).

6 - مسلم: **الصحيح** كِتَابُ الإِيمَانِ، باب بيان أن الدين النصيحة(ح56)(1/53). كتاب الصيام، باب القبلة للصائم(ح1106)(3/136).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب القراءة في الصبح (ح457)(2/39). أبواب الاستسقاء، باب صفة صلاة الكسوف وخطبتها (ح915)(3/36). أبواب الإِمَارَةِ باب من أراد أن يفرق أمر هذه الأمة (ح1852)(6/22). كتاب التوبة باب أفلا أكون عبدًا شكورًا(ح2819)(8/141).

8 - قال ابن حجر: قيس بن أبي حازم البجلي أبو عبد الله الكوفي ثقة من الثانية مخضرم ويقال له رؤية وهو الذي يقال إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة مات بعد التسعين وقد جاز المائة وتغير. ع. ابن حجر: **التقريب** (ص: 456).

9 - إسماعيل بن أبي خالد مولى لبني أحمس من بجيلة ويكنى أبا عبد الله، وهو أصغر من إبراهيم النخعي بسنتين، رأى ستة من الصحابة، وكان مُحبًا للعلم حتى قيل عنه: أنه يشرب العلم شربًا، ت: 164هـ. ابن سعد: **الطبقات** (6/344).

10 - ابن معين: **التاريخ** رواية الدوري (3/431).

الصحابة[1].

قلتُ: لا يصح حمله على عليٍ؛ لأنّه روى عنه كما قال علي بن المديني[2]، وشهد حرب الخوارج بالنهروان مع علي بْن أبي طالب[3] أمّا أنّه عثمانيًا يعني أنّه يُقدم عثمان على عليٍ، فهو يُخالف مذهب أهل الكوفة في تفضيل عليٍ على عثمان، فتجنّبوا الرواية عنه لذلك، قال يعقوب ابن شيبة: "المشهور عنهُ أنّهُ كان يُقدِّم عثمان، ولذلك تجنّب كثير من قُدماء الكُوفيّين الرّواية عنه وليس الأمر عندنا كما قال هؤلاء"[4] وتقديمه عثمان على علي لا يُعد طعناً وجرحاً لصاحبه.

وأخرج له مسلم ثماني عشرة رواية، ثلاث روايات في المتابعات[5]، وأربع عشرة رواية في الأصول[6] وأخرج لها متابعات وشواهد، وجميعهم لا علاقة لهم بما رمي به من البدعة.

6. **عبد الله بن زيد أبو قلابة البصري**[7].

قال العجلي: بصري تابعيّ ثقة وكان يحمل على عَليّ ولم يرو عنهُ شيئًا قطّ"[8].

---

1 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (49/462).

2 - ابن المديني: **العلل** (ص:49 - 50).

3 - الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد** (12/448).

4 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (49/462).

5 - مسلم: الصحيح، كتاب فضائل النبي ﷺ باب في رحمته ﷺ (ح2319)(7/77). كتاب الفتن، باب في قتال الترك (ح2912)(8/184) باب ذكر الدجال (ح2939)(8/200).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة (ح56)(1/54) وباب موالاة المؤمنين ومقاطعة غيرهم والبراءة منهم (ح215)(1/135). كتاب الصلاة، باب إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف(ح466)(2/42) باب فضل صلاتي الصبح والعصر، والمحافظة عليهما (ح633)(2/113) باب فضل قراءة المعوذتين (ح814)(2/200) باب لا حسد إلا في اثنتين (ح816)(2/201). أبواب صلاة الكسوف، باب صفة صلاة الكسوف وخطبتها (ح911)(3/35). كتاب الزكاة، باب ما جاء في المسألة (ح1042)(3/96). كتاب النكاح، باب نكاح المتعة ونسخه وتحريمه (ح1404)(4/130). أبواب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول (ح1833)(6/12). كتاب الجهاد، باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين (ح1921)(6/53). كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل جرير بن عبد الله (ح2475)(7/157). كتاب الدعوات، باب النهي عن تمني الموت(ح2681)(8/64). كتاب صفة النار، باب مُدة الدنيا (ح2858)(8/156). كتاب الرقاق، باب إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي (ح2966)(8/215).

7 - قال ابن حجر: عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي أبو قلابة البصري ثقة فاضل كثير الإرسال من الثالثة مات بالشام هاربًا من القضاء سنة ت:105هـ، ع. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:304).

8 - العجلي: **الثقات** (2/30).

قُلت: لم يرمه بالنصب سوى العجلي ولا أدري على ماذا اعتمد في ذلك، إلا أنّي أنفي عنه هذه التهمة؛ كون أبي قلابة كان ينهى عن البدع أصلاً فكيف يكون مُبتدعاً؟ قال أبو قلابة: "ما ابتدع رجل بدعة إلا استحلّ السّيف، وقال أيضًا: لا تُجالسُوا أهل الأهواء ولا تُجادلوهم فإنّي لا آمنُ أن يغمسوكم في ضلالتهم أو يلبسُوا عليكم ما كنتم تعرفون، وعن غيلان بن جرير قال: "أردتُ أن أخرج مع أبي قلابة إلى مكّة، فاستأذنتُ عليه، فقلت: أَأدخل؟ فقال: نعم، إن لم تكن حروريًّا"[1]، مع العلم أنّ الحرورية هم من الخوارج وكانوا يؤذون علي ا وآل البيت، فكيف ينهى عن مُجالستهم إذا كانوا يوافقونه بالمبدأ.

ولعل اتهام العجلي إياه أنّه كان مُقربًا من بني أُميّة، وهم ممن خالف عليا وخاضوا حربًا ضده، فكأنّه بذلك يُخطّئ علياً في حربه ضد معاوية، أو أنّ النصب كان مُنتشرًا في الشام وهو ممن قدمها فكأنّه بذلك أيّده، قال علي بن المدني: "أَبُو قلابة عربي من جرم، ومات بالشام، وأدرك خلافة عمر بن عبد العزيز"[2]، ولعل ابن حجر فهم ذلك أنّه من النصب اليسير، وقال: قال العجلي: فيه نصب يسير"[3] لكن هذا ليس من النصب أصلاً، فالمخالفة لعلي برأي لا يُعد نصباً.

وأخرج له الإمام مسلم أربعاً وثلاثين رواية، أخرج منها في المتابعات تسع عشرة رواية، وأخرج له في الأصول خمس عشرة رواية[4]، وجميعهم لا علاقة لهم بما رمي به من البدعة.

---

1 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/185).

2 - المزي: **تهذيب الكمال** (14/547).

3 - ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:304).

4 - مسلم: **الصحيح**. كتاب الإيمان باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان (ح43)(1/48). كتاب الطهارة، باب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة(ح335) (1/182). كتاب الصلاة، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة (ح378) (2/2) باب يقصر إذا خرج من موضعه(ح690) (2/144). كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له إذا حضر(ح920)(3/ 38) باب من صلى عليه مئة من المسلمين (ح947)(3/52). كتاب الزكاة، باب أفضل دينار ينفقه الرجل (ح994)(3/78). أبواب الرضاع، باب إذا تزوج البكر على الثيب والثيب على البكر (ح1461)(4/173). كتاب الأيمان النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد(ح1641)(5/78) باب القرعة في العتق (ح1668) (5/97). كتاب الجهاد. باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين (ح1920)(6/52). كتاب فضائل النبي ﷺ باب في رفقه بالنساء ﷺ (ح2323)(7/78). كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح.(ح2419)(7/129). كتاب الآداب، باب فضل عيادة المريض(ح2568) (8/12) باب النّهي عن اللعن(ح2595)(8/23).

المبحث الثالث

من نُص على رميهم ببدعة النصب

نص العلماء على ابتداع هؤلاء الرواة، دون ذكر أسباب ذلك الرمي، وهم:

1. عبد اللَّه بن شَقِيق[1].

قال العجلي: ثِقَة بصري، وكان يحمل على علي[2]، وقال ابن خراش: كان ثقة وكان عثمانيًا ينقص عليًا[3]، وقال الذهبي: كان ينالُ من عليٍّ بعض الشّيء[4].

قُلت: حمله على علي لا يعني السب والشتم له، وإنّما يحتمل أنّه يُخطّئه في حروبه ضد مُعاوية، أو لأنّه يُقدم عثمان على علي كونه كان عُثمانيًا، قال ابن سعد:" كان عبد اللّه ابن شقيق عُثمانيًا"[5].

وثبوت البدعة في حقه محتملة؛ لأنّ النيل من علي له عدة تفسيرات، وهو في الرواية موثّق، قال يحيى بن معين: عبد اللَّه بن شقيق من خيار المسلمين لا يُطْعن في حديثه"[6].

والإمام مسلم أخرج له اثنتي عشرة رواية، ست روايات[7] في المتابعات والشواهد، وست

---

1 - قال ابن حجر: عبد اللَّه بن شَقِيق العُقَيْلِيُّ - بالضم - بصري ثقة فيه نصب من الثالثة ت: 108 هـ، بخ م 4. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:307).

2 - العجلي: **الثقات** (2/37).

3 - ابن عساكر: **تاريخ دمشق** (29/161). وفي **تهذيب الكمال** (15/91) لفظة: كان يُبغضُ عليًا.

4 - الذهبي: **تاريخ الإسلام** (3/79).

5 - ابن سعد: **الطبقات الكبرى** (7/126).

6 - ابن أبي خيثمة: **التاريخ الكبير** السفر الثاني (1/455).

7 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة (ح 588)(2/94) باب الجمع بين الصلاتين في الحضر (ح 705)(2/152) باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل (ح749)(2/172). كتاب الحج، باب التمتع بالعمرة إلى الحج (ح1223)(4/46). كتاب أحاديث الأنبياء، باب من فضائل موسى عليه السلام (ح339)(7/99). كتاب فضائل الصحابة، باب خير القرون(ح2534)(7/185).

روايات في الأصول[1] وأخرج لها متابعات وشواهد، ولا علاقة لهم بمّا رمي به من البدعة.

2. **نعيم بن أبي هند النعمان**[2].

قال أبو حاتم: "قيل لسفيان الثوري: لم لم تسمع من نعيم بن أبي هند؟ قال: كان يتناول عليًا"[3].

قُلتُ: تناوله لعلي محتمل المعنى؛ فقد تعني السب والشتم، وقد تعني أنّه يُخطّئه في حربه ضد مُعاوية، ومع ذلك هو في الحديث صدوق، قال أبو حاتم: "هو صالح الحديث صدوق"[4].

والإمام مُسلم أخرج له أربع روايات: ثلاث روايات في المتابعات[5]، ورواية واحدة[6] في الأصول تفرد بها، ولكن لها شاهد من القُرآن من سورة العلق، وموضوع الروايات بعيد عن بدعة النصب.

---

1 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب نورٌ أَنِّي أَراه (ح178)(1/111). كتاب الطهارة، باب إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثًا(ح278)(1/160). كتاب الصلاة، باب صلاة الضّحى (ح717)(2/156) باب صلاة النافلة قائمًا وقاعدًا(ح730)(2/162). كتاب الصِّيَام، باب ما جاء في تطوع النبي ﷺ (ح1156)(3/160). كتاب صفة النار باب في خروج روح المؤمن وروح الكافر (ح2872)(8/162).

2 - قال ابن حجر: نعيم بن أبي هند النعمان ابن أشيم الأشجعي، ثقة رُمي بالنصب من الرابعة، ت:110هـ، خت م مد ت س ق. ابن حجر: **تقريب التهذيب** (ص:565).

3 - الذهبي: **ميزان الاعتدال** (4/271).

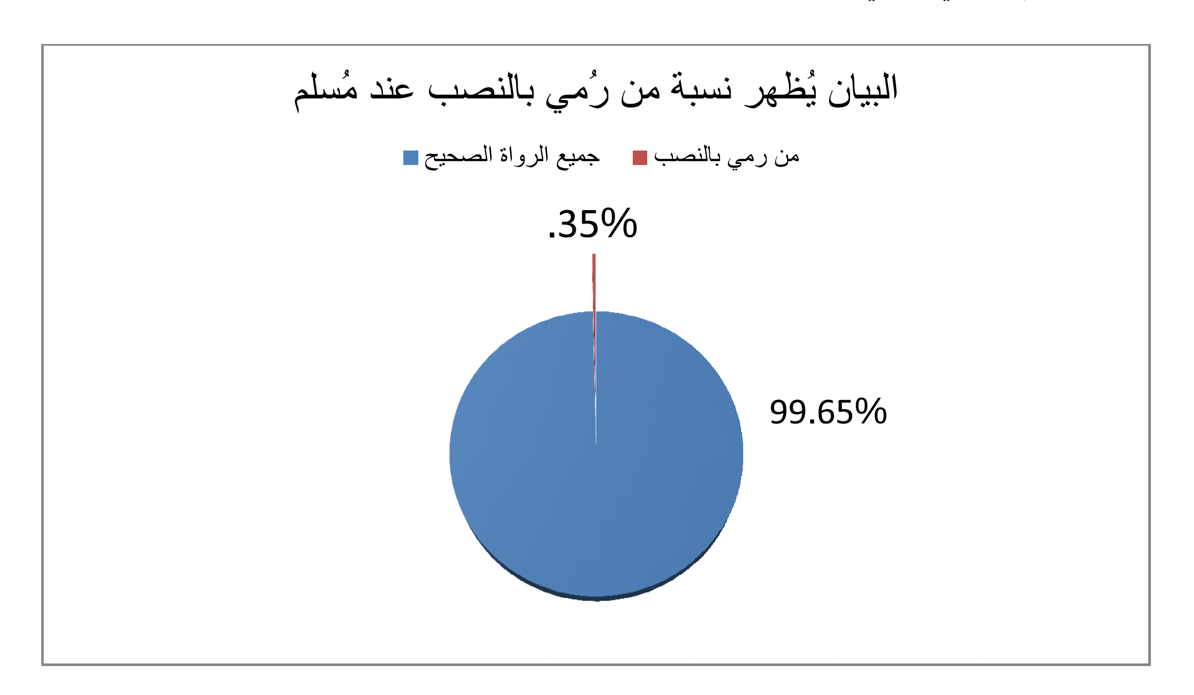
4 - ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**(8/460).

5 - مسلم: **الصحيح**، كتاب الإيمان، باب عرض الفتن على القلوب (ح144)(1/90). كِتاب البيوع، باب فضل إنظار الْمُعْسِر (ح1560)(5/32). كتاب الفتن باب ذكر الدجال (ح2935)(8/196).

6 - مسلم: **الصحيح** كتاب التوبة باب في نزول {كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى} (ح2797)(8/130).

المبحث الرابع
منهج مسلم في الرواية عمّن رُمِيَ بالنصب

أخرج الإمام مسلم روايات عن رواة متهمين ببدعة النصب وبلغ عددهم ثمانية رواة، ثبتت براءة ستة رواة، وبقيَ في إطار شبهة الابتداع راويان، فنسبتهم في الصحيح تبلغ 0.35%. انظر الرسم البياني التالي:



فالرواة الذين ثبتت براءتهم من بدعة النصب كان لأحد الأسباب التالية:

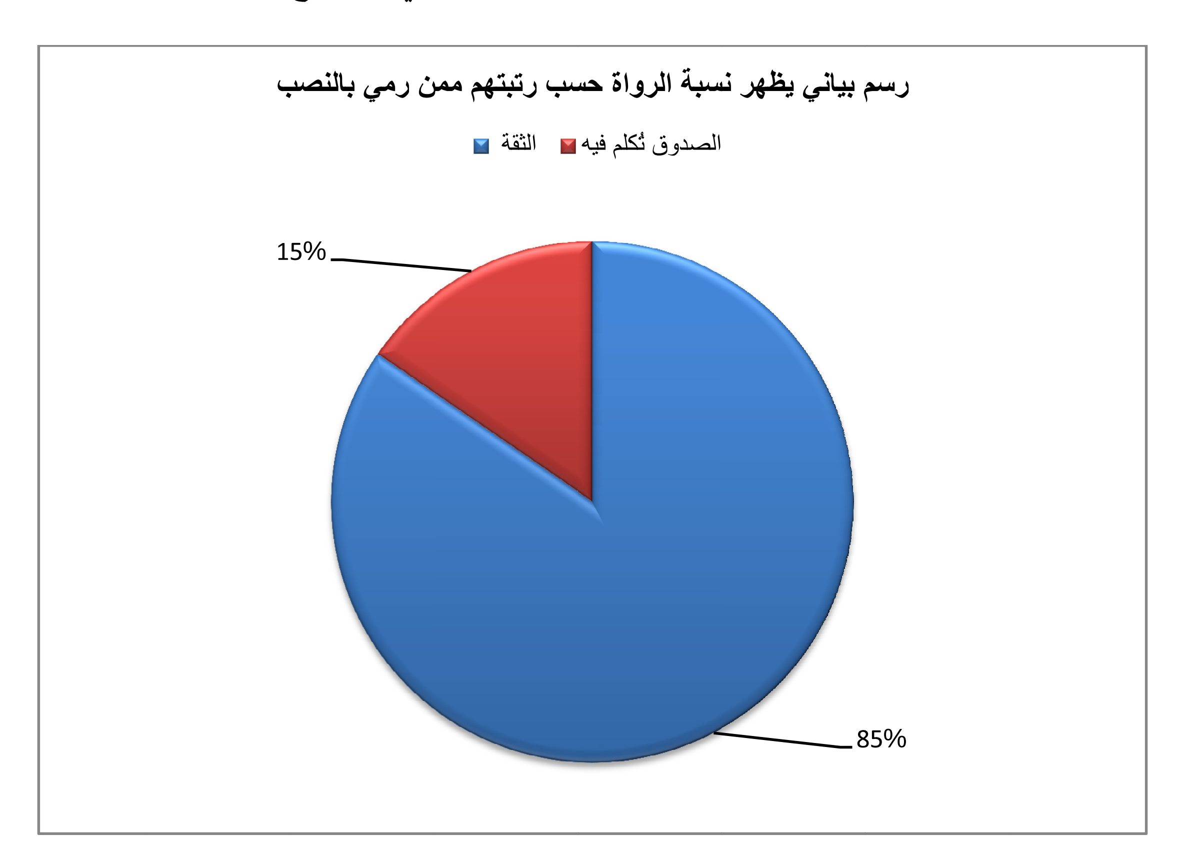
1. أنّ من رمى الراوي ضعيف لا يُقبل قوله في الجرح والتعديل، مثل رمي الأزدي لبهز بن أسد 169، وزيد بن عِلاقة ص 170 .
2. أنّ الراوي ثبتت توبته وبرائته من بدعة النصب مثل: إسحاق بن سُويد (ص: 169) وقيس بن أبي حازم (ص:170) وعبدالله بن زيد (ص:171).
3. أنّ من رمى الراوي بالنصب رماه لأنّه مُخالف لمعتقده ومذهبه، كمن رمى أهل العراق من أهل الشام بالنصب؛ لمخالفتهم مذهبهم مثل: أحمد بن عبدة (ص41) رماه ابن خراش وهو مُبتدع ببدعة التشيع، فلا يُقْبَلْ قول مبتدع في آخر مبتدع مثله.

مواضيع الروايات:

أخرج الإمام مسلم جميع روايات الرواة المتهمين بالنصب في غير بدعتهم، وكان يخرج رواياتهم عن رواة غير متهمين بالنصب، فكان أحياناً يُخرج رواياتهم في الأصول ويتبعها بمتابعات وشواهد، وأحياناً يخرجها في المتابعات.

رتبة الرواة

أمّا رتبة الرواة المتهمون بالنصب في الصحيح ثقة، وراوي واحد صدوق تُكلِم فيه، فلم يُخرج عمّن رتبته صدوق أو الضعيف، فدل أنّ البدعة ليس لها اعتبار في الإخراج أو عدمه.



ويبرز منهج مسلم أنّه أخرج لعدد قليل جداً ممّن رُمي ببدعة النصب، وأنّه أخرج لهم في الأصول والمتابعات، وفي غير ما رموا به، وأنّ درجتهم من الدرجة الأولى والثانية.

الخاتمة

بعد أن استعرض الباحث الرواة المتهمين بالبدعة في صحيح مسلم، وفرق بين من ثبت ابتداعه ممن لم يثبت، ونظر في مروياتهم كانت نتائج الدراسة والتوصيات كما يلي:

أولاً: أهم النتائج

1 -كان الإمام مسلم مقلاً من الرواية عمّن يظن ابتداعه، فقد بلغ عدد الرواة المتهمين بالبدعة عنده 124 راوياً من المجموع الكلي لجميع الرواة الذين أخرج لهم، والبالغ عددهم 2248 راوياً، أي إن نسبة الرواة المتهمين بالبدعة عنده 5.8% من المجموع الكلي لجميع الرواة[1]، وأنّ هذه النسبة قلّت بعد التحقيق والدراسة، فبلغ عدد من يظن ابتداعهم (53) أي ما نسبته 2.3% من المجموع الكلي لجميع الرواة[2]، وأنّ هذه النسبة القليلة موزعة على كل أنواع البدع كما يلي[3]: نسبة الشيعة 0.7% [4] ونسبة القدرية 0.75% [5]، ونسبة المرجئة 0.57%[6] ونسبة الخوارج 0.000022%[7] ونسبة الناصبة0.000008%[8] - وبذلك تُعد نسبة الرواة المتهمين بالبدعة الذين أخرج لهم مسلم نسبة قليلة جداً بالمقارنة مع المجموع الكلي لجميع رواة الصحيح.

1 - انظر الرسم البياني رقم (1) صفحة 182 .

2 - انظر الرسم البياني رقم (2) صفحة 182 .

3 - انظر الرسم البياني رقم (3) ورقم (4) صفحة 183 .

4 - الرواة المتهمون بالتشيع: يبلغ مجموعهم 51 راوياً، وبعد الدراسة بقي في إطار شبهة التشيع 16.

5 - الرواة المتهمون بالقول بالقدر: يبلغ مجموعهم32 راوياً، وبعد الدراسة بقي في إطار شبهة بدعة القول بالقدر 17.

6 - الرواة المتهمون ببدعة الإرجاء: يبلغ مجموعهم 26 راوياً، وبعد الدراسة بقي في إطار شبهة بدعة الإرجاء 13.

7 - الرواة المتهمون برأي الخوارج: يبلغ مجموعهم 7 رواة، وبعد الدراسة بقي في إطار احتمالية ابتداعهم 5.

8 - الرواة المتهمون ببدعة النصب: يبلغ مجموعهم 8 رواة، وبعد الدراسة بقي في إطار احتمالية ابتداعهم 2.

2 -ليس كل من رمي بالبدعة يكون مبتدعاً، فقد بلغت نسبة من ثبتت براءته من البدعة أعلى ممن لم تثبت براءته من مجموع الرواة المتهمين بالبدعة، فبلغت نسبة من ثبتت براءته 57%

وبلغت نسبة المحتمل ابتداعهم 43%[1]، وهذا الاختلاف سببه ما يلي:

أ - قد يكون من رمى الراوي بالبدعة مبتدعاً، فلا يُقبل قول مبتدع في آخر.

ب - قد يكون من رمى الراوي بالبدعة ضعيفاً ليس أهلاً للكلام في الرجال.

ت - أنّ من رمى الراوي بالبدعة اعتمد على رواية ضعيفة تبين ابتداع الراوي.

ث - أنّ من رمى الراوي بالبدعة رماه لأنه مُخالف لمعتقده ومذهبه، كمن رمى أهل المدينة من أهل الكوفة بالتشيع لمخالفتهم مذهبهم بالتفضيل.

ج - أنّ من رمى الراوي بالبدعة كان كنتيجة لكلام مؤول قاله الراوي، لا يقصد حقيقته، كما بيّنا في اتهام الحسن البصري وبعض تلامذته بالقول بالقدر.

ح - وجود رواية تنفي ابتداع الراوي، أو تؤكد توبته، وهي غير معروفة لجميع العلماء.

3 -من نُص على ابتداعه من رواة مسلم يبقى في إطار احتمال الابتداع لأن العلماء نصوا على الابتداع دون بيان أسباب ذلك، ولأنّهم لم يضعوا ضابطاً متفقًا عليه لتحديد معنى الابتداع، ومن الاتهامات في حق الرواة ما نقله العلماء عن بعضهم، وليس مبنياً على تعليل صحيح.

4 -أنّ هؤلاء الرواة، تحققت في أغلبهم شروط قبول الرواية من العدالة والضبط، بالمقارنة مع المتكلم فيهم من جهة الضبط، فبلغت نسبة من رتبته ثقة وصدوق 84%، وبلغت نسبة من رتبته صدوق يخطئ أو يهم أو ضعيف 16%[2].

1 - انظر الرسم البياني رقم(5) صفحة 184.

2 - انظر الرسم البياني رقم(6) صفحة 184.

5 -كان منهج الإمام مُسلم في إخراج روايات الرواة المتهمين بالبدعة أنّها في غير بدعهم، وكان يخرج رواياتهم عن رواة غير متهمين بالبدعة، وكان أحياناً يُخرج رواياتهم في الأصول ويتبعها بمتابعات وشواهد، وأحياناً يخرجها في المتابعات.

6 -أخرج مسلم روايات لرواة متهمين بالبدعة تحمل شبهة التأييد لبدعهم؛ لكنّه كان يُتبعها بطرق أخرى لرواة غير متهمين بالبدعة[1].

7 -تفرد مسلم برواية واحدة فيما يوافق ما رمي به الراوي من البدعة، وهي في فضل علي من طريق عدي بن ثابت، وقد اعتبرها العلماء مأخذاً على مسلم وقد بينا الصواب في ذلك[2].

8 -كان مسلم يتفرد بروايات عن رواة متهمين بالبدعة؛ لكنّ البدعة لم تثبت في حقهم، والرواية في غير ما رموا به من البدعة، والراوي ثقة ضابط وحافظ[3].

9 -أخرج مسلم روايات لرواة متهمين بالبدعة تُعارض ما رموا به[4].

10 - كان مسلم يُخرج لرواة متهمين بالبدعة في الأصول والمتابعات، فمسألة الابتداع ليس لها اعتبار في مكان الرواية للراوي؛ وإنّما درجة الراوي، فيخرج للثقة في الأصول والمتابعات، أمّا الضعيف فلا يُخرج له إلا في المتابعات فقط [5].

---

1 - انظر: محمد بن فضيل ص57 رمي بالتشيع، أخرج من طريقه مسلم أحاديث في فضل أل البيت، وأخرج نفس الروايات من طرق لرواة غير مُتهمين بالتشيع. وكذلك عدي بن ثابت ص73، اخرج له في فضل الحسن والحسين، واخرج نفس الحديث من طريق رواة غير متهمين.

2 - انظر: عدي بن ثابت ص73 وص74.

3 - انظر: منصور بن المعتمر ص 62 ، لم تثبت البدعة في حقه، أخرج له مسلم روايات من طريقه وحده، وهي في غير ما رمي به. وجعفر بن سليمان الضبعي رمي بالتشيع، ص66 أخرج له مسلم روايات من طريقه وحده، وهي في غير ما رمي به. وثور بن زيد ص 94 وسيف بن سليمان ص101، وصفوان بن سليم ص 102، وشيبان بن فروخ ص 112، وعبد الحميد بن جعفر ص114، وعمران بن مسلم ص118، وعمرو بن الهيثم ص119، وعمر بن مرة ص145، وبهز بن أسد ص169، أخرج لهم مسلم روايات من طريقهم وحده، وهي في غير ما رموا به من بدعة.

4 - انظر: عبد الله بن محمد بن أبي طالب ص50 رمي بالتشيع أخرج له مسلم في تحريم زاج المتعة وهو ما يحله الشيعة، وهذا مُخالف لما رمي به. والفضل بن دُكين ص53 رمي بالتشيع، أخرج له مسلم حديثاً في فضل عائشة، وهذا يُعارض بدعة التشيع؛ لأن الشيعة يطعنون فيها، وهذا مُخالف لما رمي به. وأبو عبد الله الزبيري ص 56 رمي بالتشيع، أخرج له مسلم حديثاً في فضل أبو بكر، وهذا مخالف للشيعة الذين يطعنون به. وقيس بن مسلم ص136رمي بالإرجاء، اخرج له مسلم رواية تبين أنّ الإيمان يزيد وينقص، وهذا مُخالف للإرجاء البدعي.

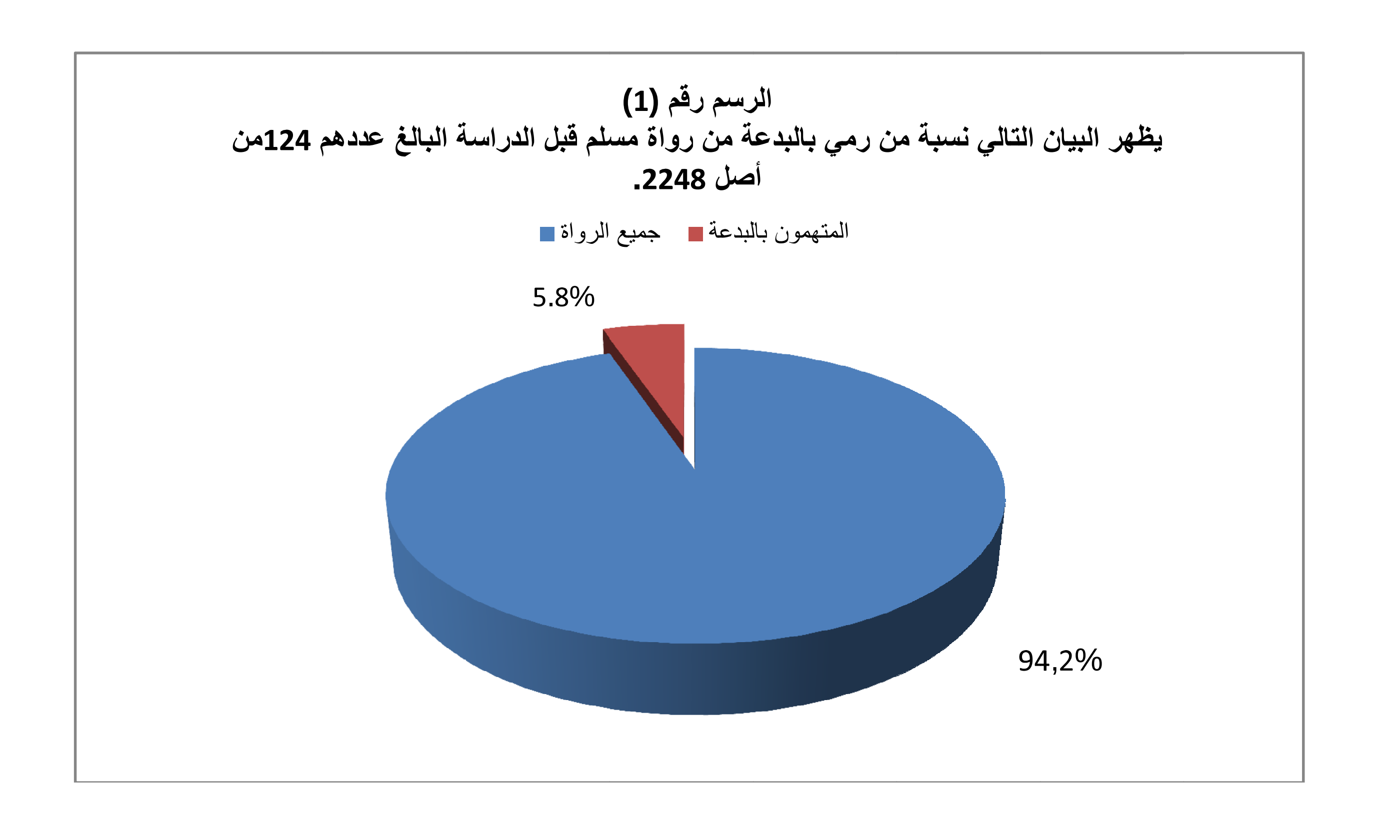
5 - انظر: سليمان بن قرم ص69، وعلي بن زيد ص76، ويزيد بن أبي زياد ص82.

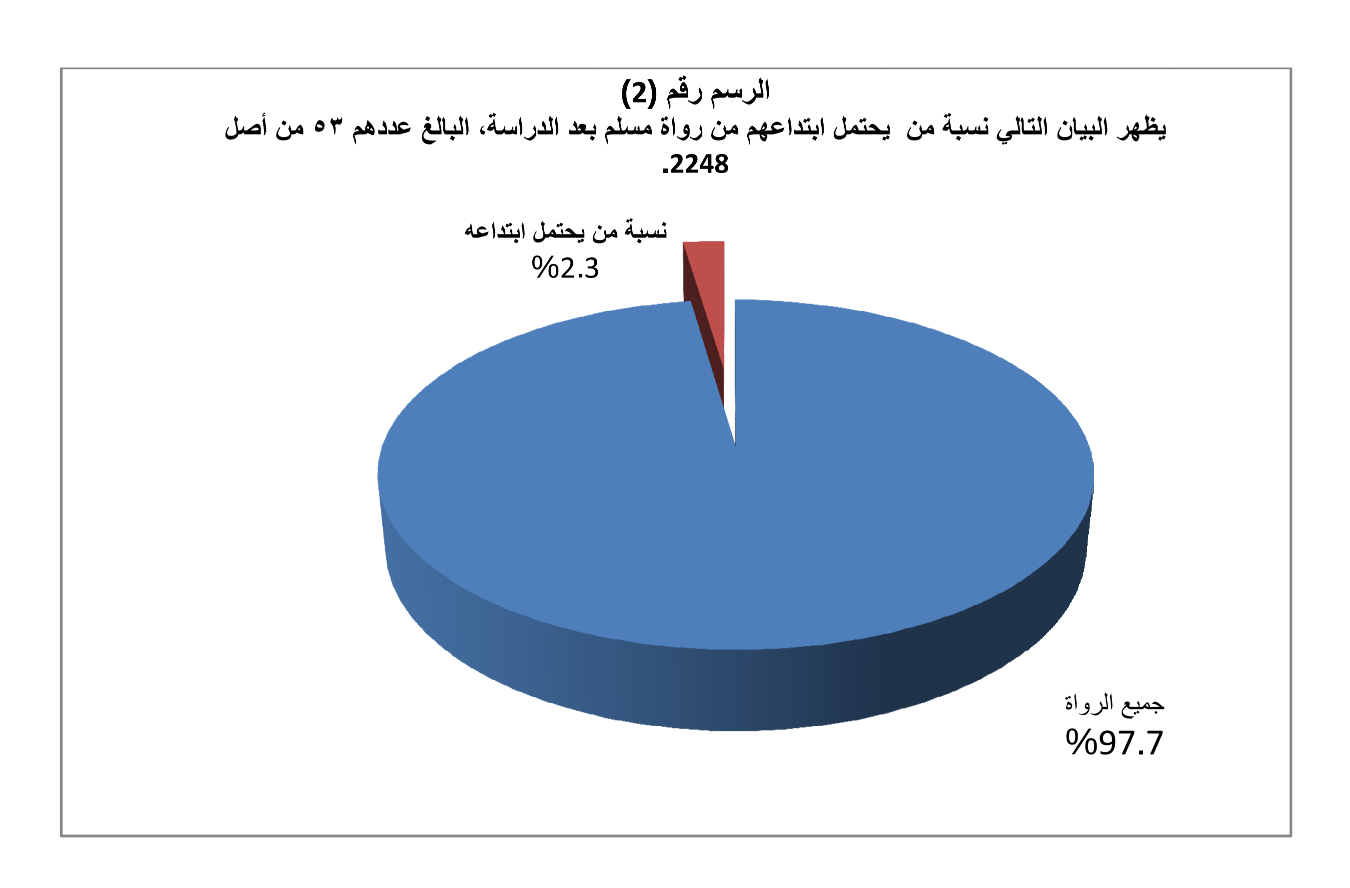
11 - أنّ الإمام مُسلم وضع له منهجاً في الرواية عمّن رُميَ بالبدعة وقد التزم به - أكّدت هذه الدراسة ذلك، وهو الرواية عنهم باشتراط الصدق وصحة مخارج الرواية بأنّ لها أصـــل صـــحيح وأنّه تجنّب الرواية عن أهل الاهواء والبدع المعاندين المعروفين بذلك عند أغلب العلماء، ولـــيس لرواياتهم أصل صحيح.

ثانياً: أهم التوصيات

1. أدعو إلى دراسات مستقلة تتناول كل فرقة، بعرض أصولها على الكتاب والسنة، وبيان الشبه التي تتمسك بها كل فرقة من الآيات والأحاديث، والردود على ذلك.
2. أدعو إلى دراسة مرويات الرواة المتهمين بالبدعة في كتب السنة الأخرى، للتحذير من الروايات التي يتمسك بها أصحاب البدع.
3. ضرورة إبراز قواعد علم الجرح والتعديل في الدراسات القادمة، بإظهار الضوابط المتفق عليها من المختلف فيها بين العلماء، بصورة تطبيقية واقعية على عدد من الرواة والروايات، فيتم الجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية.

ولا يسعني في نهاية البحث إلا أن أطلب من الله القبَول والتوفيق لما يُحب ويرضى، فإن وفقت فبفضل الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين.


الرسم رقم (1)
يظهر البيان التالي نسبة من رمي بالبدعة من رواة مسلم قبل الدراسة البالغ عددهم 124من أصل 2248.
جميع الرواة
المتهمون بالبدعة
5.8%
94,2%

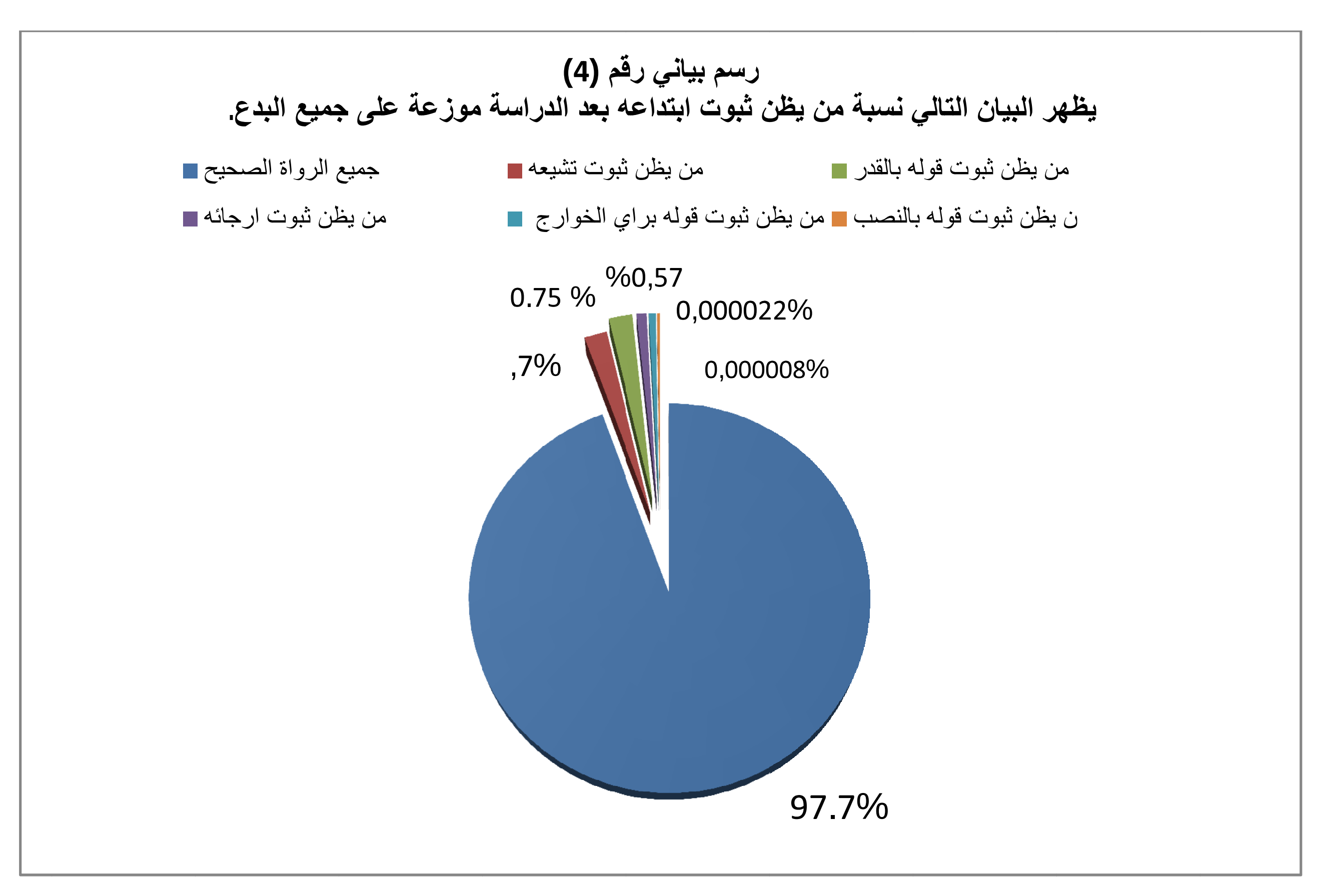

الرسم رقم (2)
يظهر البيان التالي نسبة من يحتمل ابتداعهم من رواة مسلم بعد الدراسة، البالغ عددهم ٥٣ من أصل 2248.
نسبة من يحتمل ابتداعه
%2.3
جميع الرواة
%97.7

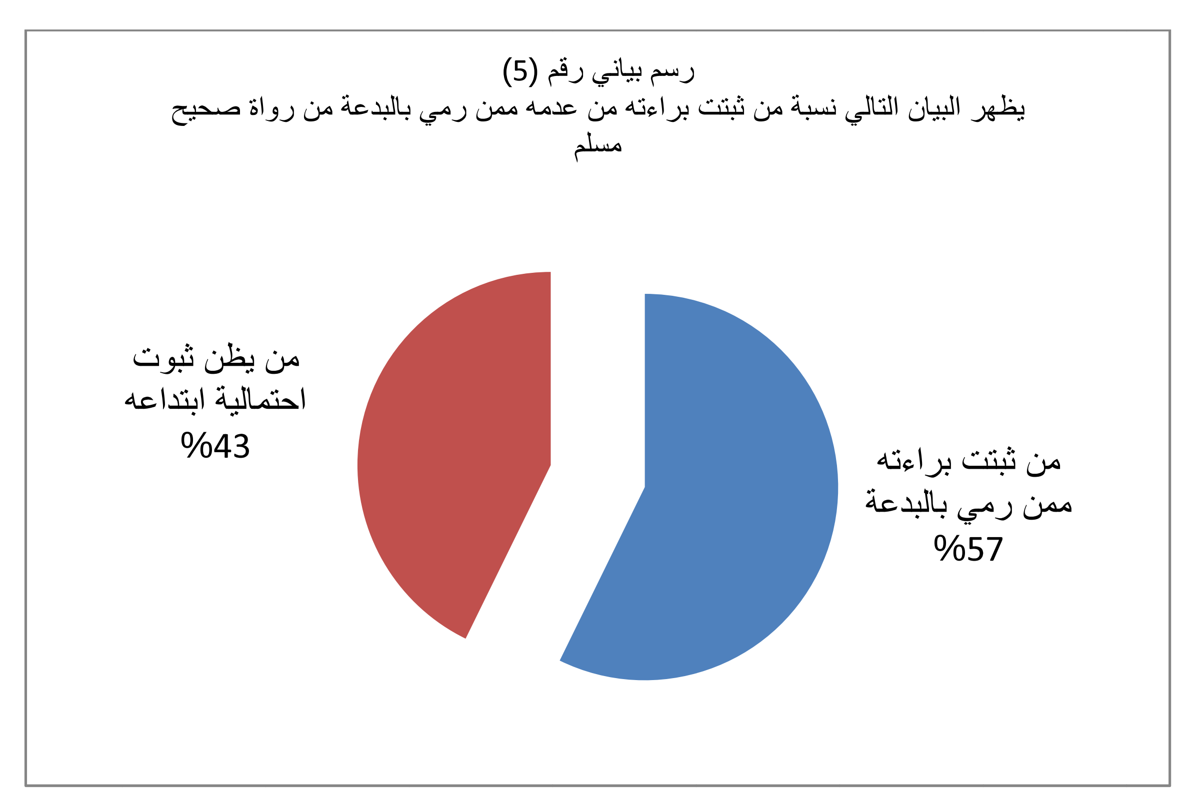
رسم بياني رقم (3)

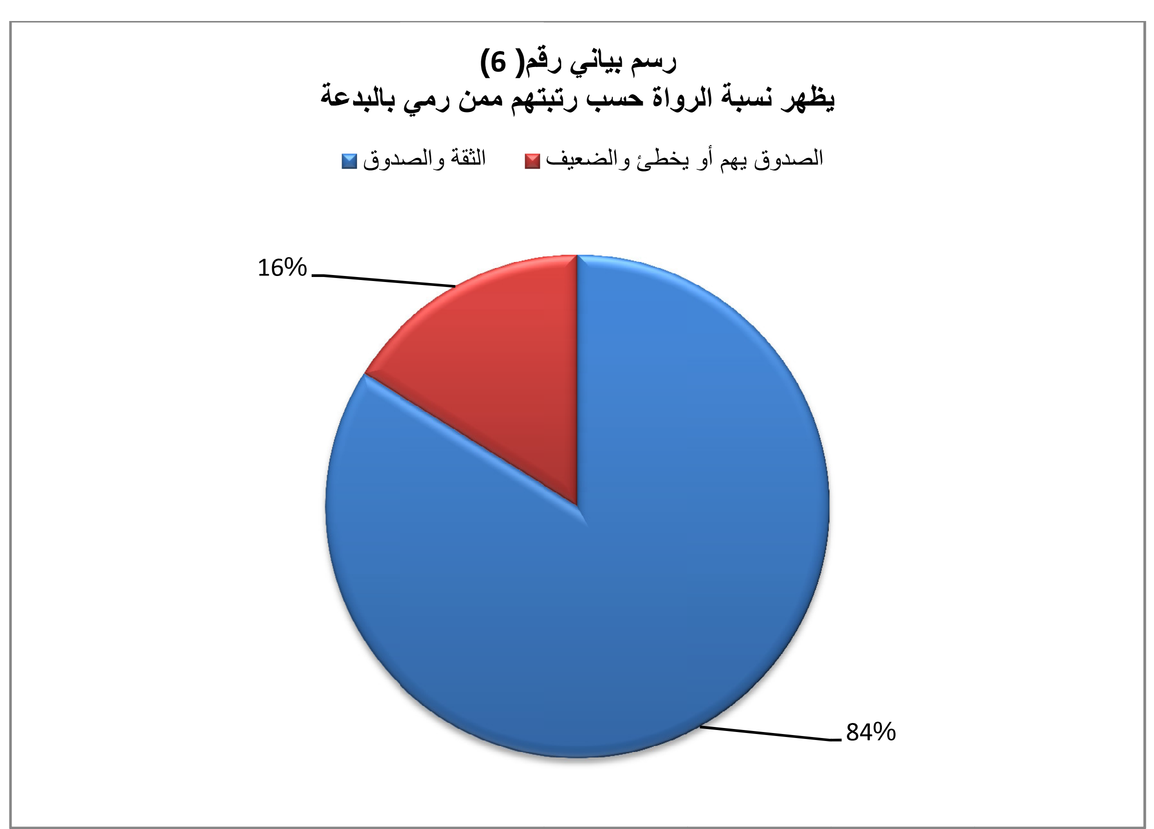
يظهر البيان التالي نسبة من رمي بالبدعة من رواة مسلم قبل الدراسة، موزعة على جميع البدع.

جميع الرواة الصحيح
من رمي بالتشيع
من رمي بالقول بالقدر
من رمي بالارجاء
من رمي براي الخوارج
من رمي بالنصب

%1.1
0,31%
1.4 %
0.35%
2.2%
94.2%




رسم بياني رقم (5)
يظهر البيان التالي نسبة من ثبتت براءته من عدمه ممن رمي بالبدعة من رواة صحيح مسلم
من يظن ثبوت احتمالية ابتداعه
%43
من ثبتت براءته ممن رمي بالبدعة
%57


رسم بياني رقم(6)
يظهر نسبة الرواة حسب رتبتهم ممن رمي بالبدعة
الثقة والصدوق
الصدوق يهم أو يخطئ والضعيف
16%
84%

الرقم	اسم الراوي	رتبته	البدعة	حقيقة ثبوت	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	الصفحة

		عند ابن حجر	المنسوبة	ابتداعه			
1	أبان بن تغلب	ثقة	التشيع	لم تثبت	تفضيله علي على الشيخين، ورواية ضعيفة تبين طعنه في عثمان	في الأصول والمتابعات	33
2	إبراهيم بن طهمان	ثقة يغرب	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في الأصول والمتابعات	129
3	إبراهيم بن يزيد التيمي	ثقة يرسل ويدلس	الإرجاء	لم يثبت	إرجاؤه ليس بدعياً لأنه يؤمن بالعمل بعد القول.	في الأصول والمتابعات	130
4	أبو بكر النهشلي الكوفي	صدوق	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	141
5	أبو حسان الأعرج	صدوق	رأي الخوارج	نص على رميه	لأنه دخل في حروراء مع الخوارج	في الأصول والمتابعات	161
6	أحمد بن عبدة	ثقة	النصب	لم يثبت	لأنّ من رماه مبتدع	في الأصول والمتابعات	168
7	إسحاق بن سويد	صدوق	النصب	لم يثبت	ثبت براءته من النصب	في المتابعات فقط	168
8	إسحاق بن منصور السلولي	صدوق	التشيع	لم تثبت	تفضيل علي على عثمان	في المتابعات	34
9	إسماعيل بن زكريا الخلقاني	صدوق يخطئ قليلاً	التشيع	لم تثبت	رواية ضعيفة تبين تعظيمه لعلي	في الأصول والمتابعات	35

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
10	إسماعيل بن سميع الحنفي	صدوق	رأي الخوارج	نص على رميه	لأنه ينتمي لفرقة من الخوارج	في الأصول والمتابعات	158
11	إسماعيل السدي	صدوق يهم	التشيع	لم تثبت	رواية ضعيفة تبين شتمه للشيخين	في الأصول والمتابعات	36
12	أيوب بن عائذ	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	141
13	بشير بن المهاجر	صدوق لين الحديث	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	142
14	بهز بن أسد العمي	ثقة ثبت	النصب	لم يثبت	لأن من رماه ضعيف	في الأصول والمتابعات	169
15	ثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدِّيلِيُّ	ثقة	القول بالقدر	لم تثبت	لأن جلوسه لغيلان، لا يُعد ابتداعاً	في الأصول والمتابعات	94
16	جعفر بن سليمان	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	رمي بالغلو في علي، ورويته أحاديث ضعيفة في فضل آل البيت	في الأصول والمتابعات	66
17	حَاجِبُ بْنُ عُمَرَ أَبُو خُشَيْنَةَ	ثقة	رأي الخوارج	نص على رميه	لأنه ينتمي لفرقة من الخوارج	في الأصول والمتابعات	159
18	حرب بن ميمون	صدوق	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في المتابعات	111
19	حسان بن عطية	ثقة	القول بالقدر	لم ثبت	أنكر على غيلان قوله	في الأصول ومقروناً	95

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
						بغيره	
20	الحسن البصري	ثقة	القول بالقدر	لم تثبت	تكلم بالقدر بمعنى نفي الإجبار	في الأصول والمتابعات	97
21	الحسن بن صالح بن حي	ثقة فقيه	التشيع	ثبت تشيعه	لتركه الترحم على عثمان، ونسبت إلى الطائفة الزيدية	في الأصول والمتابعات	67
22	الحسن بن محمد بن أبي طالب	ثقة	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في الأصول فقط	130
23	حمّاد بن أبي سليمان	صدوق له أوهام	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في المتابعات ومقرونا بغيره	131
24	خالد بن سلمة "الفأفاء"	صدوق	الإرجاء	لم يثبت	رواية ضعيفة ترميه بالإرجاء	في الأصول فقط	132
25	خالد بن مخلد القطواني	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	رمي بالإفراط في التشيع، وروى أحاديث مناكير في فضل آل البيت	في الأصول والمتابعات	68
26	داود بن الحصين	ثقة	رأي الخوارج	لم يثبت	نُقل اتهامه بلغة قيل غير جازمة	في المتابعات فقط	157 -96
27	ذر بن عبد الله المُرْهبي	ثقة	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في المتابعات فقط	133
28	زاذان أبو عمر الكندي	صدوق يرسل	التشيع	لم تثبت	بسبب حبه لعلي أو التفضيل	في الأصول والمتابعات	38
29	زبيد بن الحارث اليامي	ثقة ثبت	التشيع	لم تثبت	بسبب تفضيله علي على عثمان	في الأصول والمتابعات	39

99	في الأصول والمتابعات	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار عن الفعل	لم تثبت	القول بالقدر	ثقة	زكريا بن إسحاق	30
170	في الأصول والمتابعات	لأن من رماه ضعيف	لم يثبت	النصب	ثقة	زِيَادِ بْنِ عِلاقَةَ	31
40	في الأصول والمتابعات	رواية ضعيف تبين تعظيمه لعلي	لم تثبت	التشيع	صدوق	سعيد الجرمي	32
100	في الأصول والمتابعات	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار	لم تثبت	القول بالقدر	ثقة	سَعِيد بن أَبِي عَرُوبَة	33
41	في المتابعات فقط	رماه متهم بالبدع مثله	لم تثبت	التشيع	ثقة	سعيد بن عمرو بن أشوع	34
41	في الأصول والمتابعات	رمي بالتشيع فقط؛ ويحمل على التفضيل	لم تثبت	التشيع	ثقة ثبت	سعيد بن فيروز	35
111	في المتابعات	لم يتبين السبب	نص على رميه	القول بالقدر	ثقة	سلام بن مسكين	36
42	في الأصول والمتابعات	بسبب تفضيله عليا على الشيخين	لم تثبت	التشيع	ثقة	سلمة بن كهيل	37
69	في المتابعات	رمي بالإفراط، وروى أحاديث ضعيفة في فضل آل البيت	ثبت تشيعه	التشيع	سيء الحفظ	سُليمان بن قرْمِ	38
101	في الأصول والمتابعات	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار	لم يثبت	القول بالقدر	ثقة ثبت	سيف بن سليمان	39
صفحة	**مواضع رواياته في الصحيح**	**أسباب ثبوت البدعة من عدمه**	**حقيقة ثبوت ابتداعه**	**البدعة المنسوبة**	**رتبته عند ابن حجر**	**اسم الراوي**	**الرقم**
133	في الأصول والمتابعات	ثبوت رجوعه وتوبته	لم يثبت	الإرجاء	ثقة	شبابة بن سوار	40

41	شريك بن عبد الله النخعي	ثقة	التشيع	لم ثبت	بسبب تفضيله عليا على عثمان	في الأصول والمتابعات	43
42	شريك بن أبي نمر	صدوق يُخطئ	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في الأصول والمتابعات	112
43	شعيب بن إسحاق	ثقة	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعي	في الأصول والمتابعات	134
44	شيبان بن فروخ	صدوق يهم	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في الأصول والمتابعات	112
45	صفوان بن سليم المدني	ثقة	القول بالقدر	لم تثبت	لأنه لم يصل على القدرية	في الأصول والمتابعات	102
46	طلْق بن حبيب العَنَزي	صدوق	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في الأصول فقط	135
47	ظالم أبو الأسود الدُّئِلِيُّ	ثقة	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية	في الأصول والمتابعات	45
48	عاصم بن كليب	صدوق	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	143
49	عباد بن العوام	ثقة	التشيع	لم تثبت	تفرد ابن سعد برميه دون ذكر سبب	في الأصول والمتابعات	45
50	عبد الأعلى بن عبد الأعلى	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في الأصول والمتابعات	113
51	عبد الحميد بن جعفر	صدوق	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في الأصول والمتابعات	114
52	عبد الرحمن بن إسحاق	صدوق	القول بالقدر	نص على	لأن أهل المدينة نفوه	في المتابعات	115

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
				رميه			
53	عبد الرزاق بن همام	ثقة	التشيع	لم تثبت	تفضيله علي على عثمان	في الأصول والمتابعات	46
54	عبد العزيز بن سياه	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	وصف بأنّه من كبار الشيعة	في الأصول	70
55	عبد الله بن أبي طالب	ثقة	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية، أو بسبب التفضيل	في الأصول	50
56	عبد الله بن أبي لَبيد	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في المتابعات	116
57	عبد الله بن أبي نجيح	ثقة	القول بالقدر	لم يثبت	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار	في الأصول والمتابعات	103
58	عبد الله بن زيد الجرمي	ثقة كثير الإرسال	النصب	لم يثبت	لأنه يحتمل أنّه يُخطأ عليا فقط	في الأصول والمتابعات	171
59	عبد الله بن شداد بن الهاد	ثقة	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية	في الأصول والمتابعات	48
60	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ	ثقة	النصب	لم يثبت	لوجود أكثر من احتمال لرميه	في الأصول والمتابعات	173
61	عبد الله بن عمر الاموي	صدوق	التشيع	لم تثبت	رواية ضعيف تبين عدم حبه لمعاوية	في الأصول والمتابعات	49
62	عبد الله بن عمرو الحجاج	ثقة ثبت	القول بالقدر	نص على رميه	لم يتبين السبب	في الأصول والمتابعات	117

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
63	عبد الله بن عيسى	ثقة	التشيع	لم تثبت	تفضيله علياً على الشيخين	في الأصول والمتابعات	48
64	عبد المجيد بن أبي رَوّاد	صدوق يخطئ	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات ومقرون	143
65	عبد الملك بن أعين	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	وصف بأنه أخبث قولاً، وهذه تعني أكثر من التفضيل	في المتابعات ومقرونا بغيره	71
66	عبد الوارث بن سعيد	ثقة ثبت	القول بالقدر	لم يثبت	لأنّ مجرد الجلوس لمبتدعة لا يُعد ابتداعاً	في الأصول والمتابعات	104
67	عبيد الله بن موسى	ثقة	التشيع	ثبت تشيعه	غلوه في علي، ورواياته أحاديث منكرة في فضل آل البيت	في المتابعات	72
68	عثمان بن غياث	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	144
69	عدي بن ثابت	ثقة	التشيع	ثبت تشيعه	وصف بأنّه إمام الشيعة وقاصهم	في الأصول والمتابعات	73
70	عطاء بن أبي ميمونة	ثقة	القول بالقدر	لم يثبت	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار	في الأصول والمتابعات	105
71	عكرمة مولى بن عباس	ثقة ثبت	رأي الخوارج	نص على رميه	لأنه ينتمي لفرقة من الخوارج	في المتابعات ومقروناً	159
72	العلاء بن الحارث	صدوق	القول بالقدر	نص على	لم يتبين السبب	في المتابعات	117

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
				رميه			
73	علٌي بن زيدٍ	ضعيف	التشيع	ثبت تشيعه	غلوه في علي	في الأصول ومقروناً	76
74	علي بن هاشم بن البريد	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	وصف تشيعه بالإفراط، ورواياته أحاديث تُؤيد بدعته	في المتابعات	77
75	عمار بن معاوية الدُهني	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	قطع عرقوبيه في التشيع	في المتابعات	78
76	عُمَر بن أَبي زائدة	صدوق	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	118
77	عمر بن عامر السلمي	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	145
78	عمران القصير	صدوق ربما وهم	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	118
79	عمرو بن الهيثم بن قَطَن	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول	119
80	عمرو بن حمّاد القَنّاد	صدوق	التشيع	لم تثبت	رمي بسبب تعرضه لعثمان، ولم يثبت ذلك عنه	في الاصول	51
81	عمرو بن مرة	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	145

الرقم	اسم الراوي	رتبته	البدعة	حقيقة ثبوت	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في	صفحة
82	عُمَير بن هانئ	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	119
83	عوف بن أبي جميلة	ثقة	التشيع	لم تثبت	رمي بسبب تفضيله علي على عثمان	في الأصول	52
84	الفضل بن دكين	ثقة	التشيع	لم تثبت	رمي بسبب تفضيله علي على عثمان	في الأصول والمتابعات	53
85	فضيل بن مرزوق	صدوق يهم	التشيع	ثبت تشيعه	وصف تشيعه بأنه شديد، وتعني أكثر من التفضيل	في المتابعات	79
86	القاسم بن الفضل	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	146
87	قتادة بن دعامة	ثقة ثبت	القول بالقدر	لم يثبت	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار عن الفعل	في الأصول والمتابعات	106
88	قيس بن أبي حازم	ثقة	النصب	لم يثبت	رمي بسبب تقديمه عثمان على علي	في الأصول والمتابعات	170
89	قيس بن عبّاد القيسي	ثقة	التشيع	لم تثبت	رمي بسبب رواية تبين تعرضه لعثمان	في الأصول والمتابعات	54
90	قيس بن مسلم الجدلي	ثقة	الإرجاء	لم يثبت	لأنّه يُخالف المبتدعة	في الأصول والمتابعات	136
91	مالك بن إسماعيل النهدي	ثقة متقن	التشيع	ثبت تشيعه	وصف تشيعه بأنه شديد	في المتابعات	80
92	محارب بن دثَار	ثقة	الإرجاء	لم يثبت	إرجاءه تأخير الحكم على المتقاتلين	في الأصول والمتابعات	137

		عند ابن حجر	المنسوبة	ابتداعه		الصحيح	
93	محمد بن جحادة	ثقة	التشيع	لم تثبت	رمي بسبب تفضيله عليا على الشيخين	في الأصول والمتابعات	56
94	محمد بن خازم	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	147
95	مُحَمَّد بن سواء	صدوق	القول بالقدر	لم يثبت	لأنّ من رماه الأزدي وهو ضعيف	في المتابعات	107
96	محمد بن عبد الرحمن	ثقة فقيه	القول بالقدر	لم يثبت	لأن جلوسه للقدرية لا يُعد ابتداعاً	في الأصول والمتابعات	108
97	محمد بن عبد الله بن الزبير	ثقة ثبت	التشيع	لم تثبت	تفرد برميه العجلي ويحمل على التفضيل	في المتابعات	56
98	محمد بن فضيل بن غزوان	صدوق	التشيع	لم يثبت	رواية ضعيفة تظهر تعرضه لعثمان	في الأصول والمتابعات	57
99	محمد بن موسى الفطري	صدوق	التشيع	لم يثبت	تفرد برميه أبو حاتم، ويحمل على تشيع غالبية أهل الكوفة وهو التفضيل	في المتابعات	59
100	مُخوّل بن راشد	ثقة	التشيع	لم يثبت	رماه أبو داود، وهذا خطا منه	في المتابعات	59
101	مروان بن محمد الطاطري	ثقة	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	148

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
102	مِسْعَرُ بن كِدَام	ثقة ثبت	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في الأصول والمتابعات	138
103	مسلمة بن علقمة	صدوق له أوهام	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	120
104	مصدع أبو يحيى الأعرج	مقبول	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية	في المتابعات	61
105	معروف بن خربوذ	صدوق ربما وهم	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية	في المتابعات	61
106	منصور بن المعتمر	ثقة ثبت	التشيع	لم تثبت	يحمل تشيعه على مذهب أهل الكوفة	في المتابعات والأصول	62
107	نصر بن عاصم	ثقة	رأي الخوارج	لم يثبت	ثبوت رجوعه	في المتابعات فقط	157
108	نعيم بن أبي هند النعمان	ثقة	النصب	لم يثبت	لوجود أكثر من احتمال لرميه	في الأصول والمتابعات	174
109	نوح بن قيس	صدوق	التشيع	لم تثبت	يحمل تشيعه على مذهب أهل الكوفة	في المتابعات	63
110	هارون بن سعد العجلي	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	وصف بانه من الغلاة، ومن الزيدية، وهم يقولن باكثر من التفضيل	في الاصول	81
111	هارون بن موسى	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات	121
112	هشام الدَّسْتُوَائِيُّ	ثقة ثبت	القول بالقدر	لم يثبت	تكلمه بالقدر بمعنى نفي الإجبار	في الأصول والمتابعات	109

الرقم	اسم الراوي	رتبته عند ابن حجر	البدعة المنسوبة	حقيقة ثبوت ابتداعه	أسباب ثبوت البدعة من عدمه	مواضع رواياته في الصحيح	صفحة
113	هشام بن سعد المدني	صدوق له أوهام	التشيع	لم تثبت	تشيعه من الناحية اللغوية	في المتابعات	63
114	ورقاء بن عمر اليشكري	صدوق	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في الأصول والمتابعات	139
115	الوليد بن عبد الله بن جميع	صدوق يهم	التشيع	لم تثبت	يحمل تشيعه على مذهب أهل الكوفة	في المتابعات والأصول	64
116	الوليد بن كثير	صدوق	رأي الخوارج	نص على رميه	لأنه ينتمي لفرقة من الخوارج	في الأصول والمتابعات	160
117	وهب بن منبه	ثقة	القول بالقدر	لم يثبت	رجع وتاب	في الأصول	110
118	يُحَنَّس بن أبي موسى	ثقة	التشيع	لم تثبت	تفرد برميه ابن حبان، و يحمل تشيعه على مذهب غالبية أهل الكوفة	في المتابعات	64
119	يحيى بن الجزار	صدوق	التشيع	ثبت تشيعه	عنده غلو في القول	في المتابعات فقط	81
120	يحيى بن حمزة بن واقد	ثقة	القول بالقدر	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في الأصول والمتابعات	121
121	يحيى بن صالح الوحاظي	صدوق	الإرجاء	لم يثبت	إرجاء الفقهاء وهو ليس بدعيًا	في المتابعات فقط	140
122	يحيى بن عيسى النهشلي	صدوق يخطئ	التشيع	لم تثبت	يحمل تشيعه على مذهب أهل الكوفة	في المتابعات فقط	65
123	يزيد بن أبي زياد الهاشمي	ضعيف	التشيع	ثبت تشيعه	كونه من أئمة الشيعة الكبار	في المتابعات فقط	82

124	يونس بن بكير	صدوق يُخطئ	الإرجاء	نص على رميه	لم يُذكر السبب	في المتابعات ومقروناً بغيره	149

فهرس الأحاديث

	حتى...	
16	كَانَ لأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مِنَ النَّبِيِّ مَجْلِسٌ هَذَا عَنْ يَمِينِهِ وَهَذَا عن شِمَالِهِ...	66
17	كان لِعَلِيٍّ أَحْسَبُهُ قَالَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مدخلا لَمْ يَكُنْ لأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ.	67
18	لا يُحب علياً إلا مؤمن ولا يُبغضه إلا منافق	29
19	لاَ يَصْبِرُ عَلَى لَأْوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ، إِلاَّ كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا، أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ	65
20	وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ إِلَيَّ: أَنْ لاَ يُحِبَّنِي إِلاَّ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يُبْغِضَنِي إِلاَّ مُنَافِقٌ	75
21	يَخْرُجُ فيكم قوْمٌ تَحْقِرُونَ عملكم مع عَمَلهم، ويَقْرَءُون القُرْآنَ لا يُجَاوِزُ ...	155

فهرس الأعلام والرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس: **الجرح والتعديل**، ط1 بيروت: دار إحياء التراث العربي 1271 هـ - 1952 م.
- أبن أبي خيثمة ، أبو بكر أحمد: **التاريخ الكبير**، السفر الثالث. 4مج. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. 1427 هـ - 2006 م.
- ابن أبي خيثمة أبو بكر أحمد: **التاريخ الكبير**، السفر الثاني.2مج. المحقق: صلاح بن فتحي هلال. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.1427 هـ - 2006م.
- ابن الأثير، علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري: **اللباب في تهذيب الأنساب**. 3مج. بيروت: دار صادر .
- الصنعاني: محمد بن إسماعيل: **ثمرات النظر في علم الأثر**. ط1. بيروت: دار ابن حزم. 1427هـ - 2006م
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**. تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر. ط2. دار الغرب الإسلامي بيروت 1408هـ .
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: **معرفة أنواع علم الحديث**. تحقيق عبد اللطيف الهميم و ماهر الفحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1423هـ - 2002م.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**.11مج. تحقيق: محمود الأرناؤوط. ط1. بيروت:دار ابن كثير.1406 هـ - 1986م.
- ابن المديني، علي بن عبد الله: **سؤالات ابن أبي شيبة**. المحقق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف. 1404ه.
- ابن المديني، علي بن عبد الله: **العلل ومعرفة الرجال**. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. 1427 هـ - 2006 م.
- ابن بَطَّة العكبري عبيد الله بن محمد: **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**. 3مج. تحقيق: عثمان الأثيوبي. ط2. السعودية: دار الراية للنشر.1418هـ .

- ابن تيمية: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني.**العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة**. ط2. تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود. الرياض: أضواء السلف.1420هـ- 1999م.
- ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. **مجموع الفتاوى**.35مج. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة النبوية. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. 1416هـ -1995م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم: **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. 9مج. تحقيق: محمد رشاد. ط1. الرياض: جامعة محمد بن سعود الإسلامية.1406 هـ - 1986 م.
- ابن جرير، محمد بن جرير: **تاريخ الرسل والملوك**.11مج. ط2. بيروت: دار التراث. 1387 هـ.
- ابن حبان، محمد: **الثقات**. 10مج. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.1393هـ- 1973م.
- ابن حبان، محمد: **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. 3مج. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. بيروت: دار المعرفة. 1412هـ - 1992م.
- ابن حبان، محمد بن حبان: **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**. تحقيق: مرزوق على ابراهيم. ط1. المنصورة: دار الوفاء 1411 هـ - 1991 م .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **تقريب التهذيب**. المحقق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد. 1406هـ - 1986م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **تهذيب التهذيب**. 12مج. ط1. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية. 1326هـ .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. مج13. المحقق : عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي. ط1. دار مصر للطباعة. 2001م - 1421هـ .
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **لسان الميزان**.7مج. ط2. بيروت: مؤسسة الأعلمي. 1390هـ - 1971م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني: **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق : عبد الله الرحيلي. ط1. الرياض: مطبعة سفير.1422هـ - 2001م.

- ابن حجر الهيتمي: أحمد بن محمد بن علي السعدي أبو العباس. **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**.2مج. تحقيق: عبد الرحمن التركي و كامل الخراط. ط1. لبنان: مؤسسة الرسالة. 1417هـ - 1997م.
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد: **الفصل في الملل والأهواء والنحل**. 5مج. تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة. بيروت: دار الجيل.
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي: **المحلى بالآثار**. 11مج. تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي . بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد: **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**. المحقق : د. زياد محمد منصور. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. 1414هـ.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد: **العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي**. المحقق: وصى الله بن محمد عباس. ط1. الهند: الدار السلفية. 1408 هـ - 1988م .
- ابن حنبل: أحمد بن محمد. **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله . 3مج. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط2. الرياض: دار الخاني. 1422 هـ - 201م .
- ابن حنبل، أحمد بن محمد: **المسند**. 45مج. المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.1421 هـ - 2001 م.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. 7مج. ط1. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر. 1994م .
- ابن دريد الأزدي، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**. 3مج. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين. 1987م.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي: **الاقتراح في بيان الاصطلاح**. تحقيق: قحطان الدوري. ط1. الأردن: دار العلوم للنشر. 1427هـ - 2007م .
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن شهاب الدين: **جامع العلوم الحكم**. تحقيق : محمد بن سلامة. ط1. القاهرة: مكتبة الصفا. 2002م.

- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن شهاب الدين: **شرح علل الترمذي.** تحقيق د.همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الزرقاء الأردن: مكتبة المنار. 1407هـ - 1987م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد: **الطبقات الكبرى.** 8مج. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر. 1968م .
- ابن سيده، علي بن إسماعيل المرسي: **المحكم والمحيط الأعظم.** مج11. تحقيق عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية.2000م .
- ابن شاهين ، عمر بن أحمد: **تاريخ أسماء الثقات،** تحقيق: صبحي السامرائي. ط1. الكويت: الدار السلفية.1404 1984.
- ابن صالح، عبد الرحمن: **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه.** ط2. السعودية، الرياض: دار الوطن العربي للنشر والتوزيع. 1997م 1418هـ.
- ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله: **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.** 24مج. تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.1387هـ.
- ابن عبد البر القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله: **الاستذكار.** ط1. 9مج.تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية. 1421هـ - 2000م.
- ابن عدي، عَبْدُ الله الجُرْجَانِيُّ : **الكامل في ضعفاء الرجال.** 9مج. تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض. ط1. بيروت: الكتب العلمية. 1418هـ1997م.
- ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله: **تاريخ دمشق.** 80مج. المحقق: عمرو بن غرامة العمروي. ط1. دمشق: دار الفكر. 1415 هـ - 1995 م.
- ابن فارس أحمد بن فارس بن زكريا: **مقاييس اللغة.** 6مج. تحقيق : عبد السلام هارون. ط2. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: **تأويل مختلف الحديث.** تحقيق محمد الأصفر. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي. 1419هـ - 1999م.

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر: **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**. 2مج. شرح وتعليق أحمد شاكر. ط1. الرياض: المعارف للنشر والتوزيع ، 1996.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر: **البداية والنهاية**. تحقيق: علي شيري، 14مج. ط1. دار إحياء التراث العربي. 1408هـ - 1988م.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ - رواية ابن محرز** - . 2مج . المحقق: محمد كامل القصار. ط1. دمشق: مجمع اللغة العربية. 1405هـ. 1985م.
- ابن معين ، يحيى أبو زكريا: **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**. المحقق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1408هـ 1988م .
- ابن معين: **سؤالات عثمان بن طالوت**. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث. 1399هـ - 1979م.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ، رواية الدوري**.4مج. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي. 1399هـ - 1979م.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا: **التاريخ، رواية عثمان الدارمي**. تحقيق: أحمد محمد نور. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث. 1399هـ - 1979م.
- ابن معين، يحيى أبو زكريا: **من كلام يحيى بن معين في الرجال** رواية طهمان. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. دمشق: دار المأمون للتراث .
- ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقي المصري : **لسان العرب**. 15مج . بيروت: دار صادر .ط1.
- أبو داود ، سليمان بن الاشعث: **سؤالات أبو عبيد الآجري**.2مج. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. مكة المكرمة: دار الإستقامة. 1418هـ - 1997م.
- أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم: **الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي**. 3مج. تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي.ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. 1402هـ/1982م.
- أبو شعبان، محمد رضوان: **رواية المبتدع بين القبول والرد دراسة تطبيقية على الصحيحين** (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الأردنية. الأردن. 1988م.

- الأزهري ، محمد بن أحمد ، **تهذيب اللغة** . 15مج. تحقيق : عبد السلام هارون: الدار المصرية للتأليف والترجمة
- الأسفراييني ، عبد القاهر بن طاهر البغدادي: **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**. ط2. بيروت: دار الآفاق الجديدة 1977.
- الأسفراييني: طاهر بن محمد: **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين.** ط1.تحقق: كمال يوسف الحوت. لبنان: عالم الكتب.1403هـ - 1983م.
- الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق: **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**. 2مج. تحقيق: نعيم زرزور. ط1. بيروت: المكتبة العصرية. 1426هـ - 2005م.
- الأشقر، عمر سليمان: **القضاء والقدر. ط13. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.** 1425هـ - 2005م.
- الأصبهاني أحمد بن عبد الله: **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. 10مج. مصر: دار السعادة. 1394هـ - 1974م.
- الآمدي: سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي. **أبكار الأفكار في أصول الدين**. 5مج. تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي. ط2. القاهرة: دار الكتب والآثار القومية . 1424 هـ - 2004 م.
- الباجي سليمان بن خلف: **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**. 3مج. تحقيق: د.أبو لبابة حسين. ط1. الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع. 1406 هـ - 1986م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **التاريخ الأوسط**. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1.حلب، القاهرة: دار الوعي مكتبة دار التراث.1397هـ - 1977م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **التاريخ الكبير**. 8مج. باكستان، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**. مج4. ط1 . القاهرة: المكتبة السلفية. 1400هـ
- البخاري، محمد بن إسماعيل: **الضعفاء الصغير**. تحقيق: أحمد بن إبراهيم. ط1.مكتبة ابن عباس. 1426هـ - 2005م.

- البزار، أحمد بن عمرو: **البحر الزخار مسند البزار.** 18مج. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. 1988م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين**: المدخل إلى السنن الكبرى.** الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
- الجديع، عبد الله بن يوسف: **تحرير علوم الحديث.** ط1. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.1424 هـ - 2003 م.
- الجرجاني، علي بن محمد**: التعريفات.** ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1403هـ-1983م.
- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب: **معرفة الرجال.** تحقيق: صبحي البدري السامرائي. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1405هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**.6مج. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.1407 هـ - 1987م.
- الحاكم، محمد بن عبد الله : **تاريخ نيسابور.** طهران. كتابخانة ابن سينا .
- الحاكم، محمد بن عبد الله: **معرفة علوم الحديث.** السيد معظم حسين. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية. 1397هـ - 1977م .
- الحاكم ، محمد بن عبد الله: **المدخل إلى الصحيح.** 4مج. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.1430 هـ - 2009م.
- الحميرى نشوان بن سعيد: **الحور العين.** تحقيق: كمال مصطفى. القاهرة: مكتبة الخانجي.**1948م.**
- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي: **تاريخ بغداد وذيوله.** تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. 1417 هـ.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي: **الكفاية في علم الرواية.** تحقيق: عبد الحليم محمد عبد الحليم و عبد الرحمن حسن محمود. ط2. القاهرة: دار الكتب الحديثة.
- الدارقطني، علي بن عمر: **سؤالات حمزة السهمي.** تحقيق: موفق بن عبد الله. ط1. الرياض: مكتبة المعارف. 1404 - 1984.
- الدهلوي، عبد العزيز بن الإمام: **بستان المحدثين.** تحقيق : محمد أكرم الندوي. دار الغرب الإسلامي .

- الدولابي محمد بن أحمد: **الكنى والأسماء.** 3مج. تحقيق أبو قتيبة الفاريابي. ط1. بيروت: دار ابن حزم.1421 هـ - 2000م.
- الذهبي، محمد بن أحمد: **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام.** 15مج. تحقيق: د. بشار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب الإسلامي. 2003م.
- الذهبي، محمد بن أحمد: **العبر في خبر من غبر.** 4مج. تحقيق : محمد السعيد زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الذهبي، محمد بن أحمد: **سير أعلام النبلاء.** 18مج. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1427هـ .
- الذهبي، محمد بن أحمد: **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.** 2مج . تحقيق : أحمد الخطيب. ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية. 1413 هـ - 1992 م .
- الذهبي، محمد بن أحمد: **ميزان الاعتدال في نقد الرجال.** 4مج. تحقيق : علي البجاوي. بيروت.
- الذهبي، محمد بن أحمد: **المغني في الضعفاء.** 2مج. تحقيق: د. نور الدين عتر. ط1. قطر: إحياء التراث الإسلامي.
- الرازي، محمد بن عمر: **المحصول في علم أصول الفقه.** 6مج. تحقيق طه العلواني. ط1. مؤسسة الرسالة .
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين.** المحقق: علي سامي النشار. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر: **البحر المحيط في أصول الفقه.** 8مج. ط1. دار الكتبي. 1414هـ- 1994م.
- الزركلي خير الدين بن محمود: **الأعلام** 8مج، ط15. بيروت. دار العلم للملايين. 2002 م.
- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**.10مج. المحقق: د. محمود محمد الطناحي و د. عبد الفتاح محمد الحلو. ط2. هجر للطباعة والنشر. 1413هـ .
- السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: **فتح المغيث شرح ألفية الحديث.** 5مج. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية. 1403هـ.
- السفاريني، محمد بن أحمد: **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية.** 2مج. ط2. دمشق: مؤسسة الخافقين ومكتبتها. 1402هـ - 1982م.

- السمعاني عبد الكريم بن محمد بن منصور: **الأنساب.** تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية. 1382 هـ - 1962 م.
- الشرع، محمد خليفة علي: **منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحهما** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت. الأردن. 2000م.
- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: **الملل والنحل.** 3مج. تحقيق: علي أمير مهنا و وعلي حسن فاعور. ط3. بيروت: دار المعرفة. 1414هـ -1993م.
- الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك: **الوافي بالوفيات.** 29مج.المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. ط2. بيروت: دار إحياء التراث.1420هـ -2000م.
- الطبري، محمد بن جرير: **تاريخ الرسل والملوك.** 11مج.ط2. بيروت: دار التراث. 1387 هـ.
- طوالبه، محمد عبد الرحمن: **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح.** ط2. الأردن: دار عمار. 1421هـ - 2000م.
- ظهير إحسان إلهى: **الشيعة والتشيع فرق وتاريخ.** ط10. الرياض: دار السلام.1990م -1415هـ.
- العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح: **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث.** 2مج. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار. 1405هـ - 1985م.
- العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين: **شرح التبصرة والتذكرة** . 2مج . المحقق: عبد اللطيف الهميم و ماهر ياسين الفحل. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية. 2002م .
- العز بن عبد السلام ، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي: **قواعد الأحكام في مصالح الأنام.** تحقيق: محمود الشنقيطي. بيروت: دار المعارف.
- العقيلي، محمد بن عمرو: **الضعفاء الكبير.** 4مج. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط1. بيروت: دار المكتبة العلمية. 1404هـ - 1984م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد : **العين** . 8مج . تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية
- الفسوي، يعقوب بن سفيان: **المعرفة والتاريخ.** 3مج. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1401 هـ - 1981 م.

- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط،** ط8. لبنان: بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426 هـ - 2005 م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري: **المصباح المنير**. بيروت: مكتبة لبنان. 1987م .
- القاضي عياض: بن موسى بن عياض. **إكمال المعلم بفوائد مسلم.** 9مج. تحقيق: يحيى إسماعيل. ط1. المنصورة: دار الوفاء الوفاء للطباعة والنشر. 1419هـ- 1998م
- القرطبي، محمد بن رشد أبو الوليد: **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة.** 20مج. تحقيق: د محمد حجي وآخرون. ط2. لبنان: بيروت. دار الغرب الإسلامي. 1408 هـ - 1988 م.
- الكفوي: أيوب بن موسى أبو البقاء: **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.** تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المازري: محمد بن علي بن عمر. **المعلم بفوائد مسلم.** ط2. 3مج. تحقيق: محمد الشلذلي. تونس: الدار التونسية للنشر. 1987م.
- محمد القاري: علي بن سلطان. **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر.** تحقيق: وهبي سليمان علوجي. ط1. بيروت: لبنان. 1419هـ-1998م.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف: **تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** 35مج. تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.1400هـ - 1980م .
- المسعودي، علي بن الحسين بن علي: **مروج الذهب ومعادن الجوهر.** 4مج. تحقيق: د.يوسف البقاعي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري: **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول** الله ﷺ. 8مج. بيروت: دار الجيل.
- مغلطاي، ابن قليج بن عبد الله البكجري: **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال.** مج12. تحقيق: عادل بن محمد و أسامة بن إبراهيم. ط1.القاهرة: الفاروق للطباعة والنشر.1422 هـ-2001 م.
- النووي، يحيى بن شرف: **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.** 9مج. ط2. بيروت: دار إحياء التراث.

- هرّاس، محمد بن خليل حسن: **شرح العقيدة الواسطية ويليه ملحق الواسطية**، تحقيق: علوي السقاف. ط3. دار الهجرة للنشر والتوزيع. السعودية:الرياض. 1415 هـ
- البرقاني، أحمد بن محمد: **سؤالاته للدارقطني**. المحقق: عبد الرحيم محمد القشقري. ط1. باكستان ، كتب خانه جميلي - لاهور . 1404هـ .

مراجع الانترنت

- ملتقى **أهل الحديث** http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=138569 .

An - Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Approach of Imam Muslim in Narrating about those who were Accused of Bid'a (Heresy)

By

Mu'taz Yousef Jameel Sbaih

Supervisor

Dr. Hussein Abdel Hameed Al-Naqeeb

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of fundamentals of Islamic Law (Usol Al-Din) , Faculty of Graduate Studies, An – Najah National University , Nablus , Palestine .

2012

The Approach of Imam Muslim in Narrating about those who were Accused of Bid'a (Heresy)

Prepared by

Mu'taz Yousef Jameel Sbaih

Supervised by

Dr. Hussein Abdel Hameed Al-Naqeeb

Abstract

Since Imam Muslim has narrated from those who were accused of Bid'a (Means to bring about something that has not been brought originally by Islam, Heresy), then this issue could be used as a tool to question his book "Sahih Muslim". Therefore, it was necessary to address those narrators and identify the way that Imam Muslim has adopted to document their narrations, in addition to tracking them and their narrations, highlighting the reality of their Bid'a and the extent to which their narrations have been affected by what they have been accused of.

The researcher has divided the study into four chapters, a preface and a conclusion. In the preface, the researcher defined Imam Muslim and his book "Sahih Muslim", in addition to defining Bid'a and the different approaches of scholars in narrating from people who were accused of Bid'a. The rest of the chapters were divided according to the type of the Bid'a. The first chapter addressed the narrators who were accused of Shiism.

The second chapter talked about the narrators accused of the type of Bid'a related to the acts of God, while the third chapter discussed the narrators accused of Irja' Bid'a (Irja' means that it is not bad to have a sin along with faith). In the fourth chapter the researcher discussed the narrators accused of Khawarij opinion, while in the fifth chapter the researcher addressed the narrators accused of deception.

In the end of his research, the researcher concluded that Imam Muslim did not narrate that much from those who were accused of Bid'a, and that half of the narrators have been proved innocent from Bid'a, while the others did not prove as having Bid'a in a certain way because the scholars have narrated their accusation of Bid'a without clarifying the reasons of this accusation.

The researcher has also explained that the majority of these narrators have met the conditions of narration acceptance. The issue of Bid'a has no significance in the narration of the narrator because what Imam Muslim has produced did not occur in the context of Bid'a. In fact, Imam Muslim has narrated in areas that go against Bid'a, and even when Imam Muslim gave narrations that support Bid'a he immediately gave narrations of narrators who were not accused of Bid'a, except one narration which scholars considered against Imam Muslim.